

المملكة المغربية



المجلس الأعلى للحسابات

---

تقرير المجلس الأعلى للحسابات  
حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2019

---

أكتوبر 2021

## مداولة غرفة المشورة بالمجلس الأعلى للحسابات للمصادقة على التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019

بناء على القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، لا سيما أحكام المواد 22 و24 و93 منه؛  
وتبعا لإعداد مشروع التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، واعتماده من طرف لجنة البرامج  
والتقارير تحت رئاسة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات الأستاذة زينب العدوي؛  
وبعد انعقاد اجتماع غرفة المشورة بتاريخ 15 أكتوبر 2021 قصد المداولة في مشروع التقرير المذكور؛  
وبعد المناقشة والتداول، صادقت الغرفة المذكورة على التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019.  
وكانت الهيئة مكونة كما يلي:

- دة. زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛
- ذ محمد دير، الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات، عضوا؛
- ذ. عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة الأولى بالنيابة، عضوا؛
- ذ. محمد البسطاوي، رئيس الغرفة الثانية، عضوا؛
- ذ. حسن النمراني، رئيس الغرفة الرابعة، عضوا؛
- ذ. بوشعيب ببيط، رئيس الغرفة الخامسة، عضوا؛
- ذ. بوزوغ فاطمة، رئيسة غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية بالنيابة، عضوا؛
- ذ. أحمد القاسمي، رئيس غرفة التدقيق والبت في الحسابات، عضوا؛
- ذ. عبد العزيز كلوح، رئيس غرفة التصريح الإجباري بالتملكات، المقرر العام للمجلس، عضوا؛
- ذ. أحمد أوشن، أقدم مستشار بالغرفة الأولى، عضوا؛
- ذ. ياسين الناصري بن الصغير، أقدم مستشار بالغرفة الثانية، عضوا؛
- دة. عزيزة مساعف، أقدم مستشارة بالغرفة الرابعة، عضوا؛
- ذ. عبد الهادي كربوش، أقدم مستشار بالغرفة الخامسة، عضوا؛
- ذ. عبد الله بومية، أقدم مستشار بالغرفة السادسة، عضوا؛
- ذ. محمد نحال، أقدم مستشار بغرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذ. عبد النور عفریط، أقدم مستشار بغرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا؛
- ذ. محمد أبو طالب، أقدم مستشار بغرفة التدقيق والبت في الحسابات، عضوا؛
- ذ. محمد بلحسن، أقدم مستشار بغرفة التصريح الإجباري بالتملكات، عضوا.

وحرر بالرباط بتاريخ 15 أكتوبر 2021

10	<b>I. استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية</b>
10	<b>1. اعتماد مقارنة نجاعة الأداء</b>
10	1.1. البرمجة الميزانية لثلاث سنوات
12	2.1. ميزانية تتمحور حول البرامج
12	3.1. إعمال منهجية نجاعة الأداء في تدبير الميزانية
14	<b>2. الاستنتاجات الأولية حول تنزيل ورش نجاعة الأداء</b>
	<b>3. دخول المقتضيات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال</b>
53	<b>خصوصية حيز التنفيذ</b>
53	1.3. المقتضيات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
54	2.3. المقتضيات المتعلقة بالحسابات المرصدة لأموال خصوصية
54	<b>التوصيات:</b>
56	<b>II. نتائج تنفيذ الميزانية</b>
57	<b>1. عجز الميزانية</b>
58	<b>2. دين الخزينة</b>
65	<b>III. الميزانية العامة</b>
65	<b>1. الموارد</b>
66	1.1. المداخيل الجبائية
74	2.1. المداخيل غير الجبائية
80	<b>2. النفقات</b>
81	1.2. نفقات التسيير
81	1.1.2. نفقات الموظفين والأعوان
85	2.1.2. نفقات المعدات والنفقات المختلفة
90	3.1.2. التكاليف المشتركة - التسيير
92	4.1.2. النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
95	2.2. نفقات الاستثمار
96	1.2.2. الاعتمادات المفتوحة
98	2.2.2. الاعتمادات المرحلة
99	3.2.2. أموال المساعدة
100	4.2.2. التكاليف المشتركة-الاستثمار
104	3.2. نفقات دين الخزينة
104	<b>التوصيات</b>
108	<b>IV. الحسابات الخصوصية للخزينة</b>
110	<b>1. مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة</b>
111	<b>2. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة</b>
113	<b>3. الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، المكون الرئيسي للحسابات الخصوصية للخزينة</b>

114	1.3	مداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
115	2.3	نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
116	3.3	أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
117	4	أسقف تحميلات الحسابات الخصوصية للخرينة
118		التوصيات
120	V	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
121	1	موارد ونفقات الاستغلال
121	1.1	موارد الاستغلال
122	2.1	نفقات الاستغلال
124	2	موارد ونفقات الاستثمار
124	1.2	موارد الاستثمار
126	2.2	نفقات الاستثمار
128		التوصيات
129	VI	تغيير مخصصات الميزانية
129	1	ترحيل الاعتمادات
130	2	أموال المساعدة
131	3	الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
132	4	التحويلات داخل الفصول
135	5	تجاوز الاعتمادات
137	6	إلغاء الاعتمادات
140		الملاحق

## لائحة الجداول

- 8..... جدول # 1: نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2019
- 11..... جدول # 2: مكونات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات
- 12..... جدول # 3: بعض المؤشرات المتعلقة بالبرامج برسم السنوات المالية 2018 و2019
- 15..... جدول # 4: بعض المعطيات المتعلقة بمشاريع نجاعة الأداء الخاصة بالقطاعات والمؤسسات
- 21..... جدول # 5: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية
- 22..... جدول # 6: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية
- 22..... جدول # 7: تنفيذ ميزانية التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية، برسم السنة المالية 2019
- 23..... جدول # 8 : عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع التربية الوطنية
- 26..... جدول # 9: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بوزارة الصحة
- 27..... جدول # 10: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بوزارة الصحة
- 27..... جدول # 11: تنفيذ ميزانية وزارة الصحة برسم السنة المالية 2019
- 28..... جدول # 12: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع الصحة
- 32..... جدول # 13: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع الفلاحة
- 33..... جدول # 14: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بقطاع الفلاحة
- 33..... جدول # 15: تنفيذ ميزانية قطاع الفلاحة برسم السنة المالية 2019
- 34..... جدول # 16: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع الفلاحة
- 36..... جدول # 17: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك
- 37..... جدول # 18: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك
- 38..... جدول # 19: تنفيذ ميزانية قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2019
- 38..... جدول # 20: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك
- 43..... جدول # 21: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- 44..... جدول # 22: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- 44..... جدول # 23: تنفيذ ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي برسم السنة المالية 2019
- 45..... جدول # 24: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- 49..... جدول # 25: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع السياحة والنقل الجوي
- 50..... جدول # 26: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بقطاع السياحة والنقل الجوي
- 50..... جدول # 27: تنفيذ ميزانية قطاع السياحة والنقل الجوي برسم السنة المالية 2019
- 51..... جدول # 28: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع السياحة والنقل الجوي
- 53..... جدول # 29: مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تم إحدائها أو حذفها بين 2016 و2019
- 54..... جدول # 30: تطور عدد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية بين 2016 و2019
- 56..... جدول # 31 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2019
- 57..... جدول # 32 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2019
- 60..... جدول # 33 : تطور الدين الداخلي والخارجي المضمون من قبل الدولة بين عامي 2015 و2019
- 65..... جدول # 34 : الموارد برسم سنتي 2018 و2019
- 65..... جدول # 35 : توزيع الموارد العادية المحصلة خلال سنتي 2018 و2019
- 66..... جدول # 36 : توزيع الموارد الجبائية برسم سنة 2019
- 67..... جدول # 37 : نسب تحصيل الموارد الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2018 و2019
- 68..... جدول # 38 : مقارنة تحصيل الموارد الجبائية بتوقعاتها
- 68..... جدول # 39 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2015 و2019
- 69..... جدول # 40 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2018 و2019
- 72..... جدول # 41 : تركيز المداخيل الجبائية على الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة برسم سنة 2019
- 74..... جدول # 42 : مقارنة توقعات الموارد غير الجبائية بالتحصيل برسم سنة 2019
- 75..... جدول # 43 : مقارنة توقعات المداخيل المتأتية من الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية للدولة بالتحصيلات

75	جدول # 44 : عائدات الاحتكار والمساهمات المتأتية من المساهمين الرئيسيين بين 2018 و2019
77	جدول # 45 : تطور النفقات الجبائية وحجمها مقارنة بالمدخل الجبائية
78	جدول # 46 : توزيع التدابير الاستثنائية الأكثر أهمية عامي 2018 و2019
79	جدول # 47 : الطبيعة المركزة للنفقات الجبائية حسب نوع الضريبة عامي 2018 و2019
80	جدول # 48 : توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2019
81	جدول # 49 : بنية النفقات بين سنتي 2018 و2019
82	جدول # 50 : تطور الاعتمادات النهائية ونفقات الموظفين خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019
82	جدول # 51 : أهم نسب الزيادة في نفقات الموظفين والأعوان بين 2017 و2019
83	جدول # 52 : تطور عدد الموظفين وإحداث وحذف المناصب المالية بين 2015 و2019
85	جدول # 53 : حجم نفقات الموظفين
86	جدول # 54 : الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019
86	جدول # 55 : أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات
88	جدول # 56 : اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019 حسب القطاعات
90	جدول # 57 : القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة
90	جدول # 58 : تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين 2014 و2019
91	جدول # 59 : توزيع الاعتمادات المفتوحة والنهائية لفصل التكاليف المشتركة- التسيير لسنة 2019
91	جدول # 60 : تنفيذ فصل التكاليف المشتركة - التسيير خلال سنتي 2018 و2019
93	جدول # 61 : توقعات الاقتراعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
93	جدول # 62 : اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات الوزارية أو المؤسسات المستفيدة خلال سنتي 2018 و2019
94	جدول # 63 : اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية برسم سنتي 2018 و2019
96	جدول # 64 : توزيع نفقات الاستثمار حسب الوزارات سنة 2019
96	جدول # 65 : توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2018 و2019- أهم الزيادات
97	جدول # 66 : توزيع اعتمادات الأداء برسم سنة 2019 حسب القطاعات الوزارية
97	جدول # 67 : نسبة الاعتمادات المرحلة من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2019
98	جدول # 68 : الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2017 و2018
99	جدول # 69 : تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2016 و2019
99	جدول # 70 : توزيع أموال المساعدة حسب القطاعات الوزارية برسم سنة 2019
100	جدول # 71 : تطور اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2015 و2019 (بملايين الدراهم)
100	جدول # 72 : توزيع التحويلات من فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية
101	جدول # 73 : نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2019
102	جدول # 74 : نفقات الاستثمار المنجزة خلال سنة 2019 حسب الوزارات
103	جدول # 75 : تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف
108	جدول # 76 : تطور حجم الحسابات الخصوصية للخزينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة
109	جدول # 77 : تطور المدخل والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2016 و2019
109	جدول # 78 : أهمية الحسابات الخصوصية للخزينة كدعامة ميزانياتية
110	جدول # 79 : موارد الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2019
110	جدول # 80 : مقارنة موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2018 و2019
111	جدول # 81 : توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2019
112	جدول # 82 : مقارنة تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2018 و2019
113	جدول # 83 : الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي ضاعفت توقعات مداخيلها برسم سنة 2019
114	جدول # 84 : الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من مداخيلها برسم سنة 2019
115	جدول # 85 : تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
116	جدول # 86 : الحسابات الخصوصية للخزينة التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها سنة 2019 دون تسجيل نسب التزام مهمة
117	جدول # 87 : توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب القطاعات
120	جدول # 88 : تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2015 و2019
121	جدول # 89 : توقعات وتنفيذ موارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2019
122	

123	الوزارية	جدول # 90 : نسبة تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2019 حسب القطاعات
124	جدول # 91 : توقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لسنة 2019	
125	جدول # 92 : مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي لم تدرج بشأنها توقعات لموارد الاستثمار	
126	جدول # 93 : تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة موزعة حسب القطاعات	
129	جدول # 94 : تغيير مخصصات الميزانية خلال سنة 2019	
131	جدول # 95 : توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول	
132	جدول # 96 : توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية	
133	جدول # 97 : توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2019	
134	جدول # 98 : تطور تحويلات الاعتمادات حسب كل شهر	
136	جدول # 99 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة	
136	جدول # 100 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول دين الخزينة	
137	جدول # 101 : تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2012 إلى 2019	
138	القطاعات	جدول # 102 : توزيع اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2019 حسب القطاعات

## لائحة الرسوم البيانية

- 1: تطور تحويل الاعتمادات بين 2017 و2019 ..... 14 رسم بياني #
- 2: تطور توزيع دين الخزينة إلى داخلي وخارجي خلال الفترة من 2009 إلى 2020 ..... 58 رسم بياني #
- 3: تطور حجم مديونية الخزينة ..... 59 رسم بياني #
- 4: تطور خدمة الدين خلال الفترة من 2009 إلى 2019 ..... 61 رسم بياني #
- 5: تطور نسبة تكلفة دين الخزينة من 2008 إلى 2019 ..... 63 رسم بياني #
- 6: تطور متوسط آجال استحقاق ديون الخزينة بين 2008 و2019 ..... 64 رسم بياني #
- 7: تآكل القاعدة الضريبية للأشخاص المعنويين بخصوص الضريبة على الشركات ..... 70 رسم بياني #
- 8: تآكل القاعدة الضريبية للضريبة على القيمة المضافة ..... 71 رسم بياني #
- 9: حصة الجهات في الإيرادات الضريبية المحصلة ..... 73 رسم بياني #



## ملخص

أنجز المجلس الأعلى للحسابات التقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم السنة المالية 2019، الذي أعدته لجنة البرامج والتقارير وصادقت عليه غرفة المشورة بتاريخ 15 أكتوبر 2021، طبقاً للمادة 22 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

ويتناول هذا التقرير محورين رئيسيين: يخص الأول استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية فيما يتعلق بنجاعة الأداء ويقدم المحور الثاني نتائج تنفيذ ميزانية سنة 2019 حسب مكوناتها.

## أولاً. تنزيل ورش "نجاعة الأداء"

تتوخى مقارنة نجاعة الأداء في تدبير الميزانية تحسين فعالية النفقات العمومية من خلال توجيه التدبير إلى تحقيق النتائج المحددة. ويتجلى هذا الإصلاح في تطوير نظام تدبير المالية العمومية من مقارنة قانونية ومحاسبائية صرفة إلى منظور متجدد يستهدف خدمة المواطن بالتركيز على نجاعة السياسات العمومية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يعتمد أساساً على الآليات التالية:

- برمجة ميزانية لثلاث سنوات تشكل إطاراً لمواكبة وتتبع نجاعة الأداء؛
  - ميزانية تتمحور حول البرامج، مع تحديد مؤشرات النجاعة، تروم تحسين الحكامة فيما يخص السياسات العمومية وتعزيز مسؤولية المديرين العموميين.
- وبخصوص تنزيل هذا الإصلاح، انخرطت القطاعات الوزارية والمؤسسات في هذا المشروع، حيث قدم 36 قطاعاً وزارياً ومؤسسة مشاريع نجاعة الأداء المتعلقة بها برسم السنة المالية 2019.

ويسجل المجلس بهذا الصدد النقائص التالية:

- محدودية الانسجام والالتقائية بين البرامج التي تم تحديدها بالنسبة لبعض القطاعات الوزارية واستراتيجياتها. حيث تبين أن هذه البرامج ليست دائماً نتاجاً لتنزيل الاستراتيجيات القطاعية، بقدر ما هي تصنيف ميزانياتي جديد يتداخل في حالات كثيرة مع الهياكل التنظيمية والإدارية للقطاعات الوزارية المعنية.
- كثرة الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء وهو ما يعقد عملية تتبعها. فبرسم سنة 2019، تم تحديد 121 برنامجاً لتحقيق 422 هدفاً، رُصد لتتبعها 889 مؤشراً. كما أن العديد من هذه المؤشرات لا تمكن من تتبع نجاعة الأداء من خلال ملامسة النتائج، بل هي عبارة عن مؤشرات تركز على الوسائل عوض النتائج وتحقيق الأهداف وقياس جودة المرفق العام؛
- عدم إعداد التقارير السنوية حول نجاعة الأداء مباشرة بعد انتهاء السنة المالية المعنية، مما لا يساعد دائماً على تحسين البرمجة الميزانية للسنة الموالية؛

- غياب نظام معلوماتي يمكن من تتبع نجاعة الأداء، حيث لا يتوفر عدد كبير من القطاعات الوزارية على قاعدة معطيات شاملة تمكن من تتبع وتيرة إنجاز المشاريع والبرامج المحددة ومؤشرات الأداء، علما أن أغلب القطاعات الوزارية لا تتوفر على آليات للتتبع مثل "وحدة لمراقبة التسيير" ( unité de ) (contrôle de gestion)؛
- تعيين مسؤولين من ضمن الوزارة للإشراف على برامج تتعلق باختصاصات بعض المؤسسات والشركات العمومية التي توجد تحت وصاية القطاع الوزاري المعني.

## ثانيا. النتائج الإجمالية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2019

### ■ تنفيذ الموارد والنفقات

أسفر تنفيذ ميزانية سنة 2019 عن تحصيل مبلغ إجمالي للمداخيل بلغ 475.689 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز وصلت إلى 112% وهو ما يشكل نسبة تطور ناهزت 10,7% مقارنة بالمداخيل المسجلة برسم سنة 2018. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع مداخيل الميزانية العامة للدولة ب 36.838 مليون درهم ومداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ب 228 مليون درهم، ومداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة ب 8.996 مليون درهم.

في حين سجلت النفقات مبلغا إجماليا قدره 459.831 مليون درهم، بنسبة إنجاز بلغت 79% وهو ما يشكل نسبة تطور ناهزت 4% مقارنة بالنفقات المسجلة برسم سنة 2018. ويعزى هذا التطور إلى تزايد نفقات الميزانية العامة للدولة ب 38.248 مليون درهم، مقابل انخفاض نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ب 18.889 مليون درهم.

### ■ فيما يخص الميزانية العامة

بلغت الموارد المحصلة سنة 2019 ما مجموعه 365.955,5 مليون درهم، بنسبة تحصيل ناهزت 111% مقارنة بتقديرات الميزانية العامة، وبارتفاع 11,2% مقارنة بالموارد المحصلة سنة 2018. ويرجع هذا التطور أساسا إلى ارتفاع موارد الاقتراض ب 82,6% مقارنة بسنة 2018.

وبلغت الموارد العادية ما مجموعه 260.889,3 مليون درهم، مسجلة انخفاضا ب 3,9% مقارنة بسنة 2018، مقابل نسبة تحصيل إيجابية مقارنة مع التوقعات ناهزت 102,9%. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الموارد غير الجبائية ب 20,9%.

فيما يخص النفقات، بلغت الاعتمادات النهائية برسم سنة 2019 ما مجموعه 375.997 مليون درهم مقابل 356.235 مليون درهم كاعتمادات مفتوحة برسم قانون المالية لنفس السنة أي بارتفاع قدره 5,5%.

وبلغت النفقات المنجزة سنة 2019 ما مجموعه 365.653 مليون درهم مقابل 327.405 مليون درهم سنة 2018، مسجلة ارتفاعا نسبته 11,7%. ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتطور نفقات التسيير بنسبة 9,1% (18.073 مليون درهم) وخدمة الدين بنسبة 28,1% (17.452 مليون درهم) ونفقات الاستثمار بنسبة 4,0% (2.723 مليون درهم).

وتتوزع النفقات المنجزة بين نفقات الموظفين والأعوان (111.772 مليون درهم) بنسبة 30,6% والمعدات والنفقات المختلفة (47.571 مليون درهم) بنسبة 13% والتكاليف المشتركة-التسيير (43.477 مليون درهم) بنسبة 11,9% وخدمة الدين بنسبة 21,7% ونفقات الاستثمار (70.568 مليون درهم) بنسبة 19,3%.

#### ■ فيما يخص الحسابات الخصوصية للخزينة

بلغت المداخل الإجمالية المنجزة برسم الحسابات الخصوصية للخزينة سنة 2019 ما مجموعه 101.364,88 مليون درهم، مقابل توقعات قدرها 85.081,99 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ بلغت 119%. وقد عرفت مداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات تجاوزا للتوقعات حيث سجلت على التوالي نسب 116% و143%.

كما بلغت نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة 90.897,30 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 17% مقارنة مع سنة 2018.

وتمثل مداخل الحسابات الخصوصية للخزينة 21% من مجموع مداخل ميزانية الدولة و20% من مجموع نفقات ميزانية الدولة.

وبالنظر لمداخيلها ونفقاتها، تشكل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، الصنف الأهم مقارنة مع باقي الحسابات حيث شكلت هذه الفئة سنة 2019 نسبة 84,7% من مجموع المداخل المحصلة و 85% من مجموع النفقات.

#### ■ فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 204 مرفقا، برسم سنة 2019، منها 77,9% تعمل في القطاع الاجتماعي، في حين لا تتجاوز نسبة المرافق التابعة للقطاع الاقتصادي 17,6% من المجموع.

وقد سجلت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2019، ما مجموعه 8.369 مليون درهم، فيما وصل مجموع نفقاتها إلى 3.281 مليون درهم.

#### ■ عجز الميزانية

عرفت سنة 2019 تسجيل عجز للميزانية بلغ 41.517 مليون درهم (أي ما يعادل 3,6 % من الناتج الداخلي الخام)، بزيادة 3.133 مليون درهم مقارنة مع التوقعات (38.384 مليون درهم).

ويمكن تفسير الفرق بين التوقعات والإنجازات بارتفاع الموارد العادية ب 6.875 مليون درهم وانخفاض أرصدة الحسابات الخصوصية للخزينة ب 3.712 مليون درهم، مقابل انخفاض النفقات العادية ب 8.363 مليون درهم وارتفاع نفقات الاستثمار بما يناهز 14.659 مليون درهم.

ويعزى ارتفاع النفقات العامة مقارنة بالتوقعات إلى الفارق المسجل في نفقات الاستثمار بزيادة وصلت إلى 12.806 مليون درهم.

### ■ دين الخزينة

واصل دين الخزينة مساره التصاعدي، حيث بلغ 747.187 مليون درهم مع متم سنة 2019 مقابل 722.620 مليون درهم عند نهاية سنة 2018، أي بزيادة قدرها 24.567 مليون درهم، بنسبة تطور ناهزت 3,4 %. وقد بلغ دين الخزينة مع نهاية سنة 2019 نسبة 64,9 % من الناتج الداخلي الخام مقارنة ب 65,3 % عند متم سنة 2018.

ويشار إلى أن دين الخزينة تفاقم عند متم سنة 2020 ليصل إلى ما قدره 832.602 مليون درهم، وهو ما يمثل 76,4 % من الناتج الداخلي الخام أي بزيادة 11,4 % بالمقارنة مع سنة 2019. ويعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة الصحية، المرتبطة بجائحة كوفيد 19، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بنفقات الدين، فتتشكل من النفقات المرتبطة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين المتوسط والطويل الأجل. وقد بلغت النفقات المنجزة 79.461 مليون درهم، منها 49.957 مليون درهم من أجل استهلاك الدين و 29.504 مليون درهم برسم الفوائد والعمولات. واستنادا إلى هذه المعطيات، شكلت النفقات المرتبطة بخدمة الدين 21,7 % من نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2019.

### التوصيات:

يوصي المجلس بما يلي:

#### ■ بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء:

- اعتماد مقارنة من شأنها أن تجعل من قانون المالية للسنة الآلية الرئيسية لترجمة الأولويات المحددة من طرف الحكومة والحرص على أن تعكس البرامج المدرجة في إطار مشاريع نجاعة الأداء الاستراتيجيات القطاعية؛

- العمل على إعداد تقارير نجاعة الأداء مباشرة بعد انتهاء السنة المالية لتمكين جميع المتدخلين من تقييم مدى تحقيق الأهداف وإنجاز البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية، مما من شأنه تحسين برمجة ميزانيات السنوات اللاحقة؛

- الحرص على أن تتوفر القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء على وحدة لمراقبة التسيير (unité de contrôle de gestion).

#### ■ بخصوص تنفيذ الميزانية:

- تحسين توقعات المداخل غير الجبائية؛

- العمل على وضع معايير لترشيد النفقات العمومية؛

- تتبع النفقات الجبائية بشكل دوري والقيام بدراسات حول جدوى استمرار العمل بها.

#### ■ بخصوص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:

- إنجاز تقييم شامل حول الحسابات المرصدة لأموال خصوصية في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة لها، مع الحرص على عدم تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛

- دراسة إمكانية تسقيف موارد الحسابات الخصوصية للخزينة؛

- مراجعة طريقة تقديم برامج الاستعمال المتعلقة بالحسابات المرصدة لأموال خصوصية مع التمييز بين نفقات الاستثمار ونفقات التسيير من أجل الإحاطة بالمجهود الذي تبذله الدولة فيما يتعلق بالاستثمار في شموليته بغض النظر عن الإطار الميزانياتي؛

- مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص عدد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية والحذف التدريجي للنفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة، كالنفقات المتعلقة بالموظفين، التي تكتسي طابعا اعتياديا وتتطابق مع الأنظمة الجاري بها العمل.

#### ■ بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

- ضبط أنجع للتوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المسجلة بقوانين المالية؛

- اتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين ومن ضمنها تحسين الموارد الذاتية والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل المداخل؛

- العمل على تحسين نسبة الإنجاز المتعلقة بنفقات الاستثمار.

## تقديم

1. طبقا لمقتضيات الفصلين 147 و148 من الدستور، يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويقدم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة وللهيئات القضائية وللحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون.
2. وطبقا لمقتضيات المادتين 92 و93 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 بتاريخ فاتح ربيع الثاني 1423 الموافق ل 13 يونيو 2002 كما تم تغييره وتتميمه، قام المجلس الأعلى للحسابات بإنجاز التقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2019.
3. وقد توصل المجلس، من قبل وزير الاقتصاد والمالية، بتاريخ فاتح أبريل 2021، بمشروع قانون التصفية مرفوقا بالحساب العام للمملكة والحسابات الإدارية لمختلف الوزارات والمؤسسات برسم نفس السنة المالية.
4. كما توصل من رئيس الحكومة، بتاريخ 9 أبريل 2021، بمشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019 وبمذكرة تقديمه مصحوبا بالحسابات الإدارية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.
5. ويتناول هذا التقرير، بالإضافة إلى العناصر المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم السنة المالية 2019، بعض الجوانب المتعلقة بنجاعة الأداء في ارتباط بالإصلاحات التي همت المالية العمومية والتي دخلت حيز التنفيذ تدريجيا ابتداء من فاتح يناير 2016. كما يتطرق لبعض المعطيات التي تهم سنة 2020، بالنظر إلى أهميتها في فهم وتحليل تطور بعض المؤشرات.
6. من جهة أخرى، طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية، عرفت السنة المالية 2019 دخول المواد 5 و47 (د) و48 (الفقرة الأخيرة) المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات حيز التنفيذ وكذا مقتضيات المادتين 21 و27 المتعلقتين، على التوالي، بحذف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2016 والتي لم تستوف شرط توفير موارد ذاتية تمثل على الأقل 30% من إجمالي الموارد المأذون بها ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، وكذا حذف الحسابات المرصدة لأموال خصوصية المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2016 التي لا تمثل الموارد المتأتية من حصيلة الرسوم أو الموارد المخصصة أو هما معا، على الأقل نسبة 40% من مواردها المأذون بها ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها.

7. كما تجدر الإشارة إلى أن مقتضيات المادة 69 من القانون التنظيمي سالف الذكر والمتعلقة بالمحاسبة العامة، قد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2018 كما هو الشأن بالنسبة للمقتضيات المتعلقة بالتصديق على حسابات الدولة من قبل المجلس الأعلى للحسابات ابتداء من سنة 2020.

8. ولإعداد هذا التقرير، في شقه المتعلق بتنفيذ قانون المالية، تم الاعتماد على مشروع قانون التصفية وكذا الوثائق والمعطيات المدلى بها من لدن رئيس الحكومة والوزير المكلف بالمالية والخازن العام للمملكة. في حين تم إعداد الشق المتعلق بورش نجاعة الأداء اعتماداً على مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المنجزة من طرف القطاعات الوزارية المعنية بالإضافة إلى تقارير افتتاح نجاعة الأداء المعدة من طرف المفتشية العامة للمالية وكذا التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، كما هو منصوص عليه بالمادة 66 من القانون التنظيمي سالف الذكر.

9. ويجدر التذكير بأن الحكومة قد حددت لمشروع قانون المالية لسنة 2019<sup>1</sup> التوجهات الرئيسية التالية:

- منح الأولوية للسياسات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل، وبرامج الحماية الاجتماعية، وتفعيل الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين؛
- مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية لتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار والمقاولة؛
- مواصلة الإصلاحات الكبرى؛
- الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى.

10. كما استهدفت الحكومة في ميزانية سنة 2019<sup>2</sup> حصر نسبة العجز في حدود 3,7% من الناتج الداخلي الخام، وذلك على أساس تحقيق نمو بنسبة 3,2%، وعلى أساس الفرضيات التالية:

- محصول زراعي من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار؛
  - متوسط سعر غاز البوتان في حدود 560 دولاراً للطن.
11. كما توقعت هذه الميزانية مبلغاً إجمالياً للموارد قدر في 417.516 مليون درهم يتوزع على النحو التالي (بملايين الدراهم):

<sup>1</sup> منشور رئيس الحكومة رقم 14/2018 بتاريخ 13 غشت 2018 المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019  
<sup>2</sup> المصادق عليها ضمن قانون المالية رقم 80.18 والذي تم نشره بتاريخ 21 دجنبر 2018.

- موارد الميزانية العامة للدولة : 329.623
- ✓ بما في ذلك المداخل المتأتية من الاقتراضات (76.200)
- موارد الحسابات الخصوصية للخرينة : 85.082
- موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة : 2.811

12. فيما قدر المبلغ الإجمالي للتحملات ب 443.443 مليون درهم تنوزع كما يلي (بملايين الدراهم):

- الميزانية العامة – نفقات التسيير : 215.618 موزعة كالتالي:
- ✓ نفقات الموظفين : 112.159
- ✓ نفقات المعدات والنفقات المختلفة : 45.130
- ✓ التكاليف المشتركة – التسيير : 44.095
- ✓ التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية : 10.534
- ✓ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية : 3.700
- الميزانية العامة – نفقات الاستثمار : 73.373
- خدمة الدين : 67.244
- ✓ استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الاجل : 39.213
- ✓ فوائد وعمولات الدين العمومي : 28.031
- نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة : 84.397
- نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة : 2.811

13. وحسب مشروع قانون التصفية، المقدم من طرف الحكومة، أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2019 عن النتائج التالية:

#### جدول # 1: نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2019

النفقات	المداخل	المكـونات (بملايين الدراهم)
365.653	365.955	الميزانية العامة للدولة
90.897	101.365	الحسابات الخصوصية للخرينة
3.281	8.369	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
459.831	475.689	المجموع العام

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

14. وقد أسفر تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2019، كما تم تقديمه بمشروع قانون التصفية، عن زيادة موارد الدولة على النفقات بمبلغ 15.858 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:



- الميزانية العامة : 302 مليون درهم
- الحسابات الخصوصية للخزينة : 10.468 مليون درهم
- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة : 5.088 مليون درهم

15. وحسب وضعية تحملات وموارد الخزينة<sup>3</sup>، عرفت سنة 2019 تسجيل عجز للميزانية بلغ 41.517 مليون درهم (أي ما يعادل 3,6 % من الناتج الداخلي الخام)، بزيادة 3.133 مليون درهم مقارنة مع التوقعات (38.384 مليون درهم).

16. ومقارنة مع سنة 2018، عرف عجز ميزانية سنة 2019 استقرارا نسبيا، حيث سجل انخفاضا طفيفا بما قدره 141 مليون درهم. ويعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة المسجلة على مستوى المداخل العادية التي بلغت 19.695 مليون درهم، وذلك رغم الزيادة في النفقات العادية بمبلغ 11.613 مليون درهم وتراجع أرصدة الحسابات الخصوصية للخزينة بـ 1.277 مليون درهم، وكذا ارتفاع نفقات الاستثمار بـ 6.664 مليون درهم.

17. وقد ترتب عن هذا العجز استمرار تفاقم مديونية الخزينة، حيث بلغت 747,2 مليار درهم مع متم سنة 2019 مقابل 722,6 مليار درهم عند نهاية سنة 2018، أي بزيادة قدرها 24,6 مليار درهم، بنسبة ارتفاع ناهزت 3,4 %. وتسارعت وتيرة تفاقم ديون الخزينة لتصل متم سنة 2020 إلى 832,6 مليار درهم، أي بنسبة ارتفاع بلغت 11,4 %، علاقة بالأزمة الصحية وتداعياتها.

18. ويتناول هذا التقرير المحاور التالية:

- استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- نتائج تنفيذ ميزانية سنة 2019؛
- الميزانية العامة؛
- الحسابات الخصوصية للخزينة؛
- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- التغييرات الطارئة على اعتمادات الميزانية.

<sup>3</sup> لنهاية دجنبر 2020.

## I. استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

19. يتوخى تدبير المالية العامة في السنوات الأخيرة، مجموعة من الأهداف والمبادئ أهمها:

- تحسين الاستدامة والمقروئية الميزانياتية، وتقوية الشفافية؛
- تعزيز دور قانون المالية باعتباره الأداة الرئيسية لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، مما يمكن من ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تقوية الفعالية والنجاعة وانسجام السياسات العمومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وكذا تعزيز المساءلة.

20. ولتحقيق هذه الأهداف، تم فتح عدة أوراق، من أهمها اعتماد مقارنة نجاعة الأداء في تدبير المالية العامة والبرمجة الميزانياتية متعددة السنوات.

### 1. اعتماد مقارنة نجاعة الأداء

21. من أهم مستجدات القانون التنظيمي لقانون المالية اعتماد مبدأ نجاعة الأداء في تدبير الشأن العمومي عوض التدبير القائم على الوسائل بهدف وضع المواطن في صلب أهداف السياسات العمومية. وفي هذا الصدد، فإن دعم نجاعة التدبير العمومي يتجسد، من خلال عدة آليات، منها:

- اعتماد برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات تشكل إطارا لمواكبة وتتبع نجاعة الأداء؛
- إعداد ميزانية تتمحور حول البرامج، مع تحديد مؤشرات النجاعة المتعلقة بها، تروم تحسين الحكامة فيما يخص السياسات العمومية وتعزيز مسؤولية المدبرين العموميين.

### 1.1. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات

22. نصت المادة الخامسة من القانون التنظيمي سالف الذكر على إعداد قانون المالية للسنة استنادا إلى برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات تحين كل سنة لملاءمتها مع تطور الظرفية المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. حيث تهدف هذه البرمجة إلى تحديد تطور مجموع موارد وتكاليف الدولة على مدى ثلاث سنوات اعتمادا على فرضيات اقتصادية ومالية واقعية ومبررة. وقد دخلت هذه المقتضيات حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2019، لتشكل بذلك آخر حلقة في ورش تنزيل نجاعة الأداء. وتهدف البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات إلى:

- تحسين ظروف إعداد قانون المالية للسنة وذلك عن طريق وضعه داخل إطار زمني متعدد السنوات يحين سنويا مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي تفرضها التوازنات الأساسية؛

- منح المدبرين العموميين رؤية أوضح فيما يخص الاعتمادات المتوقعة لتدبير برامجهم؛
- تحقيق توزيع أمثل وأنجع للموارد.

23. ويغطي مجال البرمجة الميزانية لثلاث سنوات موارد ونفقات الميزانية العامة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة وكذا المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

24. وفي هذا الصدد، حدد المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه بموجب المرسوم رقم 2.17.607 الصادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017)، مضمون ومجال وكيفية إعداد هذه البرمجة الميزانية لثلاث سنوات. فيما حدد قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 18-551 بتاريخ 4 جمادى الثانية 1439 (21 فبراير 2018) لائحة المؤسسات والشركات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة التي يتوجب تقديم برمجتها الميزانية لثلاث سنوات إلى اللجان البرلمانية المعنية.

25. واعتباراً لهذه المقتضيات القانونية والتنظيمية، فإن تنزيل البرمجة الميزانية لثلاث سنوات يتم حسب الإطار الميزانياتي العام على الشكل التالي:

#### جدول # 2: مكونات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات

نوع البرمجة	مجال التطبيق	المكونات
البرمجة الميزانية العامة لثلاث سنوات	موارد ونفقات الدولة	- موارد جبائية - موارد غير جبائية
	النفقات	- نفقات التسيير - نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي - نفقات الاستثمار
البرمجة الميزانية المجمعة لثلاث سنوات	مجموع الوزارات ومؤسساتها	- نفقات التسيير - نفقات الاستثمار
	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	- موارد - نفقات الاستغلال - نفقات الاستثمار
	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	- موارد - نفقات
البرمجة الميزانية الوزارية لثلاث سنوات	لكل وزارة ومؤسسة على حدة	- نفقات التسيير - نفقات الاستثمار
	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	- نفقات الاستغلال - نفقات الاستثمار
	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	- النفقات
البرمجة الميزانية لثلاث سنوات المتعلقة بالمؤسسات والشركات العمومية	حسب أصناف المؤسسات والشركات العمومية الموجودة تحت وصاية وزارة معينة	- مجموع الموارد - نفقات التسيير / الاستغلال - نفقات التجهيز / الاستثمار

المصدر: مديرية الميزانية - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

## 2.1. ميزانية تتمحور حول البرامج

26. ابتداء من فاتح يناير 2018 دخلت مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بالتبويب الميزانياتي الجديد والذي يتمحور حول البرامج حيز التنفيذ، حيث نصت المادة 38 على أن يتم "تقديم نفقات الميزانية العامة، داخل الأبواب، في فصول منقسمة إلى برامج وجهات ومشاريع أو عمليات". كما تم بموجب نفس المادة، اعتماد التبويب الميزانياتي المبني على البرامج فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية.
27. وفي هذا الشأن، عرّفت المادة 39 من نفس القانون التنظيمي البرنامج "كمجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري أو المؤسسة تقرر به أهداف محددة وفق غايات ذات منفعة عامة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوخاة والتي ستخضع للتقييم قصد التحقق من شروط الفعالية والنجاعة والجودة المرتبطة بالإنجازات".
28. ومن حيث تنزيل هذه المقتضيات، حدد 36 قطاعا ومؤسسة انخرطت في ورش نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2019 ما مجموعه 121 برنامجا.
- ويعطي الجدول أسفله مقارنة بين سنتي 2018 و2019 فيما يخص بعض المؤشرات والأهداف المتعلقة بالبرامج.

جدول # 3: بعض المؤشرات المتعلقة بالبرامج برسم السنوات المالية 2018 و2019

2019	2018	
121	121	العدد الإجمالي للبرامج
422	435	العدد الإجمالي للأهداف
889	996	العدد الإجمالي للمؤشرات

المصدر: التقرير السنوي لنجاعة الأداء برسم السنة المالية 2019

## 3.1. أعمال منهجية نجاعة الأداء في تدبير الميزانية

29. تتوخى منهجية نجاعة الأداء في تدبير الميزانية تحسين فعالية النفقات العمومية من خلال توجيه التدبير إلى تحقيق نتائج محددة اعتمادا على وسائل معينة. ولبلوغ هذه الأهداف، تعمل المنهجية الجديدة على تعزيز مسؤولية المدبرين العموميين مقابل منحهم حرية أكبر في تدبير الاعتمادات.

### ■ التزام المدبرين العموميين بتحقيق أهداف محددة

30. ارتباطا باعتماد التبويب الميزانياتي الجديد الذي يتمحور حول البرامج، نصت المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية على ضرورة تضمين أهداف البرامج والمؤشرات المتعلقة بها في مشاريع نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية والتي يتم تقديمها للجن

البرلمانية المختصة رفقة مشاريع ميزانياتها. وتتضمن مشاريع نجاعة الأداء الاستراتيجية القطاعية والاعتمادات الممنوحة لها وكذا أهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

31. بمقابل التزام القطاعات الوزارية، يتعين عليها تقديم حساب وحصيلة منجزاتها عبر إعداد تقارير نجاعة الأداء المتعلقة بكل منها على حدة. وتقدم هذه التقارير على الخصوص الفروق المسجلة مقارنة مع الالتزامات الأصلية بالإضافة إلى تعليل هذه الفوارق. وتجمع تقارير نجاعة الأداء في التقرير السنوي حول نجاعة الأداء الذي تعده وزارة الاقتصاد والمالية والذي يرفق بمشروع قانون التصفية، طبقا لمقتضيات المادة 32 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

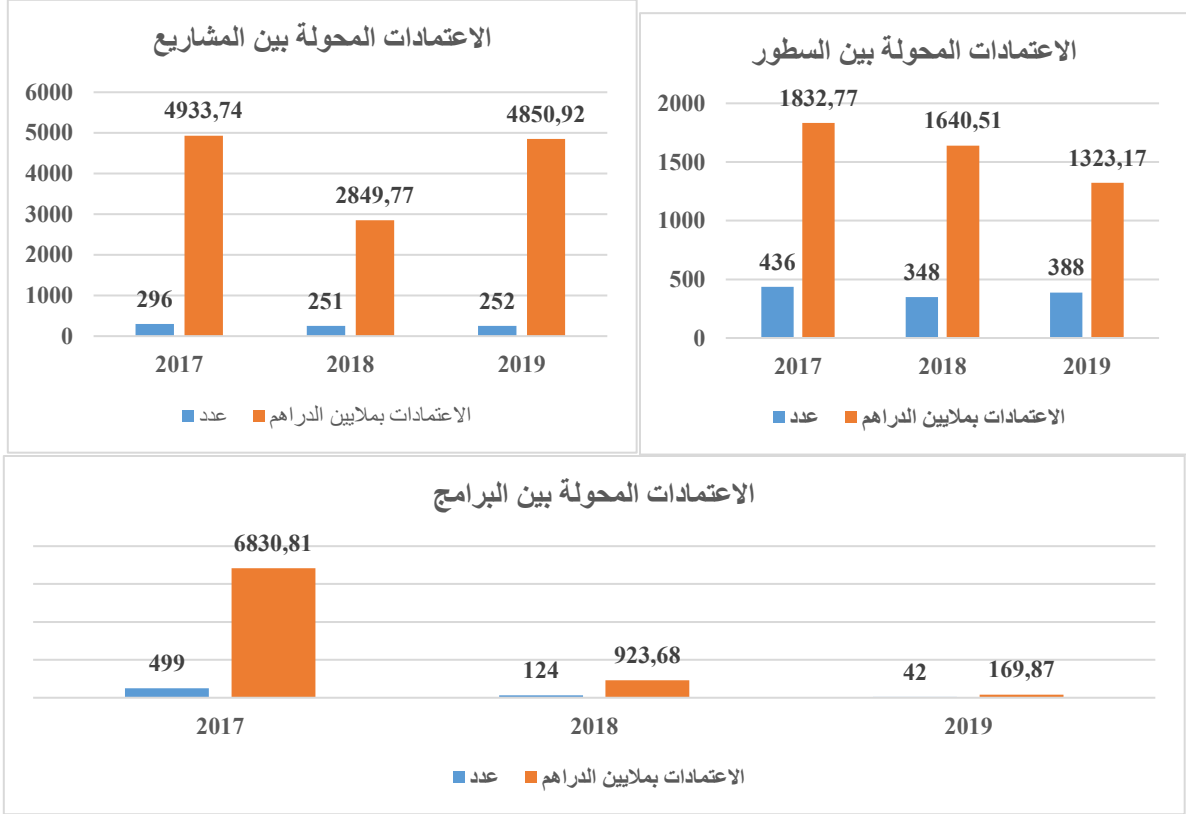
32. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن المقترضات المتعلقة بإعداد مشاريع نجاعة الأداء وكذا تقارير نجاعة الأداء قد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2018، حيث تم تقديم أول تقرير حول نجاعة الأداء من طرف وزارة الاقتصاد والمالية مرفقا بمشروع قانون التصفية برسم سنة 2018 والذي مكن من تجميع تقارير نجاعة الأداء لنحو 26 وزارة ومؤسسة، وهو ما يعد بداية مشجعة.

#### ■ هامش حرية أكبر في تدبير الاعتمادات

33. تنص المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية على إمكانية القيام بتحويل الاعتمادات داخل نفس البرنامج وبين البرامج داخل نفس الفصل، مما يمنح المدبرين العموميين هامشا أكبر في تدبير الاعتمادات. حيث يمكنهم، داخل نفس البرنامج، إعادة توزيع الاعتمادات بين المشاريع والعمليات المبرمجة داخل نفس الجهة. كما يمكنهم القيام بتحويل الاعتمادات بين الجهات داخل نفس البرنامج بمقرر لوزير الاقتصاد والمالية. إضافة إلى ذلك، يمكنهم اللجوء إلى تحويل الاعتمادات بين البرامج في حدود سقف 10% بعد الموافقة المسبقة لوزارة الاقتصاد والمالية.

وتبين الرسوم البيانية التالية تطور تحويل الاعتمادات برسم الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019:

## رسم بياني # 1: تطور تحويل الاعتمادات بين 2017 و2019



المصدر: مديرية الميزانية - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

34. كما يتبين من خلال الرسوم البيانية أعلاه أن حجم التحويلات يتجه، بصفة عامة، نحو التراجع بالموازاة مع دخول الإصلاح الميزانياتي حيز التنفيذ، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات بين البرامج التي انتقلت من 6.831 مليون درهم سنة 2017 إلى ما قدره 170 مليون درهم سنة 2019، وهو ما يعكس نوعاً من الاستقرار في تنزيل البرامج وبالتالي ضبطاً أفضل للبرمجة الميزانياتية الجديدة.

## 2. الاستنتاجات الأولية حول تنزيل ورش نجاعة الأداء

35. انخرط عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في مشروع الإصلاح الميزانياتي الذي يهدف إلى نهج تدبير مرتكز على النتائج والنجاعة. وتتجلى المقاربة المتبعة في هذا الإطار في تغيير جذري للمنظومة الميزانياتية من أجل تحقيق فعالية أفضل ومسؤولية أكبر للمديرين، وكذا في تحويل نظام تدبير المالية العمومية من مقاربة قانونية ومحاسبانية صرفة إلى مقاربة تركز على نجاعة السياسات العمومية خدمة للمواطنين وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

36. وقد دخلت مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية الجديدة حيز التنفيذ سنة 2018. وفي هذا الصدد، قدم 36 قطاعاً وزارياً ومؤسسة مشاريع نجاعة الأداء المتعلقة بها برسم السنة المالية 2019، مقابل 26 سنة 2018.

ويفصل الجدول أسفله بعض المعطيات المتعلقة بمشاريع نجاعة الأداء الخاصة بكل قطاع ومؤسسة انخرطت في هذا الإصلاح الهيكلي برسم السنة المالية 2019 طبقا للتوزيع الذي جاء في التقرير السنوي لنجاعة الأداء المقدم في إطار مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019.

**جدول # 4: بعض المعطيات المتعلقة بمشاريع نجاعة الأداء الخاصة بالقطاعات والمؤسسات**

عدد المؤشرات	عدد الأهداف	عدد البرامج	القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم السنة المالية 2019
10	7	1	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان
34	14	4	وزارة العدل
20	6	3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي-قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
12	5	3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي-قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة-
56	30	7	وزارة الداخلية
44	15	5	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية
21	11	4	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
18	6	3	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التكوين المهني
69	26	6	وزارة الصحة
48	37	6	وزارة الاقتصاد والمالية
21	7	3	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي -قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
22	14	6	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي -قطاع السياحة والنقل الجوي
5	3	1	الأمانة العامة للحكومة
22	15	6	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء -قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك
16	9	3	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء -قطاع الماء
29	18	5	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات -قطاع الفلاحة
19	7	5	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات -قطاع التنمية القروية والمياه والغابات
24	11	3	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات -قطاع الصيد البحري
42	21	4	وزارة الشباب والرياضة
28	17	4	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
12	6	2	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
21	13	3	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة -قطاع الطاقة والمعادن-
26	10	3	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة -قطاع التنمية المستدامة
19	13	4	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
16	9	1	وزارة الثقافة والاتصال -قطاع الاتصال
31	13	4	وزارة الثقافة والاتصال -قطاع الثقافة
72	16	4	وزارة الشغل والإدماج المهني
14	7	1	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
14	5	1	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
8	3	1	المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
24	17	4	المنذوبية السامية للتخطيط
21	11	3	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير
11	8	3	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة
17	5	3	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
14	4	1	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
9	3	1	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
<b>889</b>	<b>422</b>	<b>121</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: التقرير السنوي لنجاعة الأداء المقدم في إطار مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019

37. من جهة أخرى، وبالرغم من تحقيق بعض المكتسبات نتيجة تطبيق مقاربة نجاعة الأداء في تدبير الشأن العمومي، فقد عرفت هذه التجربة عدة نقائص حدّت من نتائجها، ويتعلق الأمر على الخصوص بمحدودية الانسجام والالتقائية بين البرامج التي تم تحديدها بالنسبة لبعض القطاعات الوزارية واستراتيجياتها. فقد تبين أن هذه البرامج ليست دائماً نتاجاً لتنزيل الاستراتيجيات القطاعية، بقدر ما هي تصنيف ميزانياتي جديد يقترن في حالات كثيرة مع الهياكل التنظيمية والإدارية القائمة بالقطاعات الوزارية المعنية، وهو ما يجعل عملية تقدير الاعتمادات الخاصة بكل قطاع تخضع في حقيقة الأمر لمنطق إداري قد لا ينسجم دائماً مع مضمون وأهداف ورش نجاعة الأداء.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

وفقاً للإطار المرجعي المؤطر لمنهجية نجاعة الأداء، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في مقاربة نجاعة الأداء تنزيل البرامج الميزانياتية انطلاقاً من الاستراتيجية القطاعية وعند الاقتضاء، من مخطط العمل القطاعي متعدد السنوات. ومنذ الدخول الفعلي لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ذات الصلة، تم تسجيل انبثاق أغلب البرامج الميزانياتية عن استراتيجيات أو خطط عمل القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في نجاعة الأداء (...)

علاوة على ذلك، يجدر تقديم التوضيحات التالية:

- يفترق عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات لوثيقة استراتيجية ما يحذو بها إلى اعتماد برامج توازي اختصاصاتها المحددة تنظيمياً والتي غالباً ما توازي هيكلتها التنظيمية؛

- تغطي وثائق نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2019 القطاعات الوزارية المنخرطة في مقاربة نجاعة الأداء، وبالتالي لا تشمل هذه الوثائق، فضلاً عن القطاعات والمؤسسات التي لم تنخرط في مقاربة نجاعة الأداء، الفصول الميزانياتية التي لم تشكل موضوع مشاريع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2019، ويتعلق الأمر بالفصول المتعلقة بالتكاليف المشتركة، والتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، والنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية وكذا الفصلين الخاصين بالنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي.

مع ذلك، تنكب مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات على التحسين المستمر لهيكله البرامج الميزانياتية للقطاعات الوزارية لتتوافق أكثر مع الاستراتيجية القطاعية وعند الاقتضاء، مع مخطط العمل القطاعي متعدد السنوات (...)

38. كما تجدر الإشارة إلى ظاهرة التكاثر أحياناً في عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء وهو ما يعقد من عملية تتبعها. فبرسم سنة 2019 تم تحديد 121 برنامجاً لتحقيق 422 هدفاً، رصد لتتبعها 889 مؤشراً. كما أن العديد من هذه المؤشرات لا تمكن من تتبع نجاعة الأداء من خلال ملامسة النتائج، بل هي عبارة عن مؤشرات لتتبع الوسائل والخدمات المقدمة عوض النتائج أو تحقيق الأهداف أو جودة المرفق العام.



39. وعلى سبيل المثال نذكر المؤشرات المعتمدة لقياس أهداف برنامج "القيادة والحكمة" لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي تحيل على الوسائل المادية والبشرية المرصودة والأنشطة المنجزة أكثر ما تعطي فكرة عن نجاعة الأداء، كما هو الشأن بالنسبة للمؤشرين المتعلقين بنسب التأطير البيداغوجي والإداري واللذان يمكنان من قياس مدى بلوغ هدف "تحسين تدبير الموارد البشرية". فقد تبين، من خلال استقراء محتوى هذين المؤشرين، أنهما مرتبطان بالأساس بعدد المناصب المالية المحدثة في السنة ولا يعطيان فكرة عن مستوى تأهيل وكفاءة الأطر التربوية والإدارية المشغلة بالجامعات والمؤسسات التربوية. وبالنسبة لمؤشر عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة لفائدة المستعملين المعتمد من أجل قياس مدى بلوغ هدف "إرساء منظومة إعلام مندمجة" فيتركز على عدد الخدمات التي يتم تطويرها ولا يعطي فكرة عن مستوى رضى مستعملي تلك الخدمات أو عن نسبة تغطيتها لحاجيات المستعملين أو عن نسبة استعمالها من طرف المرتفقين.

40. ويمكن ذكر أمثلة أخرى بقطاعات مختلفة كما هو الحال بالنسبة لقطاع الصحة، على الخصوص الهدف الثاني لبرنامج "الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية" والذي يتعلق بـ "تعزيز قدرات الموارد البشرية عن طريق تكوين أساسي ومستمر متنوع وذو جودة"، الذي تم بخصوصه اعتماد ثلاثة مؤشرات تدخل في خانة "مؤشرات الأنشطة" ويتعلق الأمر بما يلي:

- عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة؛
- عدد خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية؛
- عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر.

41. وعكس ما تحيل عليه تسمية الهدف من تنوع وجودة التكوين، فإن المؤشرات المعتمدة هي في الواقع مؤشرات كمية لا تمكن بمفردها من القياس الفعلي لمدى تحقيق الهدف المذكور أعلاه.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) بلغ متوسط الأهداف حسب البرامج 3,48 علما أن العدد المرجعي هو 3 أهداف، بينما بلغ متوسط المؤشرات حسب الأهداف 2,1 علما أن العدد المرجعي هو 3 مؤشرات. ولا بد من الإشارة، أن عدد الأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء انخفض على التوالي من 435 و996، برسم سنة 2018، إلى 422 و889، برسم سنة 2019.

غير أن قراءة تعداد ومتوسط الأهداف والمؤشرات يجب أن يتم مقارنة بعدد البرامج الميزانية و على الخصوص بعدد القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية.

ومن جهة أخرى، وبهدف تجويد مؤشرات نجاعة الأداء تفعيلًا للمنشور رقم 12/2021، ستركز مواكبة القطاعات خصوصا على الاستعاضة و/أو حذف مؤشرات الأنشطة أو الوسائل، وكذا المؤشرات التي لا تتيح قياس الإنجازات وحصر إحداث المؤشرات الجديدة في تلك التي تترجم أحد أبعاد نجاعة الأداء.

42. ومن جانب آخر، فمن بين الصعوبات التي قد تعترض التنزيل الفعلي لهذا الورش، نذكر التأخر في إعداد ومناقشة التقارير القطاعية المتعلقة بنجاعة الأداء. وسيمكن تجاوز هذا التأخر من تقييم مدى تحقيق الأهداف وإنجاز البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية مباشرة بعد انتهاء السنة المالية المعنية قصد تحسين برمجة ميزانية السنوات اللاحقة.

43. وللإشارة، فقد صادق البرلمان على قوانين التصفية المتعلقة بالسنوات المالية 2016 و2017 و2018 على التوالي بتاريخ 28 يونيو 2019 و4 فبراير 2020 و22 دجنبر 2020.

### **جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

(...) طبقا للمادتين 65 و66 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية يودع مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية سنويا بالأسبقية بمكتب مجلس النواب في أجل أقصاه نهاية الربع الأول من السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية المعني ويتم إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بعدد من الوثائق من بينها التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية.

ومنذ دخول مقتضى القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ذي الصلة حيز التنفيذ، حرصت الحكومة على التقيد بالأجال القانونية لإيداع مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية والوثائق المرافقة بالبرلمان، وتبقى دراسة ومناقشة هذا المشروع وهذه الوثائق بالبرلمان مرتبهة بالبرمجة الداخلية لأشغال المؤسسة التشريعية.

44. بالإضافة إلى ما سلف، وتطبيقا لمقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية، تم على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في مقاربة نجاعة الأداء تعيين مسؤولين عن البرامج مكلفين بتنزيل وتتبع منظومة نجاعة الأداء بالقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. غير أنه لوحظ عدم تحديد مهام هؤلاء المسؤولين بشكل رسمي بخصوص تحديد أدوارهم ومهامهم على أرض الواقع، ما يفرض جردا مفصلا للمهام المسندة لمسؤول البرنامج فضلا عن ضرورة توحيد الممارسات في هذا المجال.

### **جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

وعيا بانتفاء الطابع الرسمي بخصوص مسطرة تعيين وتحديد أدوار ومهام مسؤولي البرامج على مستوى عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات، أصدر رئيس الحكومة المنشور رقم 09/2021 بتاريخ 15 أبريل 2021 المتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

ويروم هذا المنشور تحديد دور ومهام مسؤول البرنامج وكيفية تعيينه من طرف رئيس الإدارة المعنية بواسطة رسالة تكليف بمهمة (...).

45. ومكنت التحريات التي قام بها المجلس من الوقوف على بعض نقاط الضعف التي طبعت تنزيل ورش "نجاعة الأداء"، نذكر منها على الخصوص:

- غياب نظام معلوماتي شامل يمكن من تتبع نجاعة الأداء، حيث لا يتوفر عدد كبير من القطاعات الوزارية على النظام المذكور من أجل تتبع مدى إنجاز المشاريع والبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء. وما يزيد من حدة هذا العائق عدم توفر أغلب القطاعات الوزارية على "وحدة مراقبة التسيير" (unité de contrôle de gestion) من أجل توفير المعلومات اللازمة لقيادة نجاعة الأداء وتقديم توضيحات بشأن الأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة، رغم التنصيص على وجوب إحداثها بموجب المرسوم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2 دجنبر 2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري. حيث نصت المادة 6 منه على أن "تنظيم القطاعات الوزارية يتضمن وجوبا بنيات إدارية مكلفة بما يلي: ... التدقيق ومراقبة التسيير...";
- تعيين مسؤولين عن برامج تغطي بعض المهام لا تندرج ضمن اختصاصاتهم بل تعد من صميم مهام بعض المؤسسات والشركات العمومية التي توجد تحت وصاية القطاع الوزاري المعني.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

في سياق توصية تقرير افتتاح نجاعة الأداء للسنتين الماليتين 2018 و2019 ذات الأولوية المتعلقة بالعمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية بغية إنتاج واستغلال وحفظ المعطيات المتعلقة بالبرامج، أكد منشور رئيس الحكومة رقم 21/2021 أن التدبير القائم على النتائج يستوجب تكفل نظم معلوماتية خاصة بإنتاج مؤشرات نجاعة الأداء بالنظر إلى ما تتيحه من حيث ضمان موثوقية المؤشرات (...)

واعتبارا لهذه المزاي، تضمن المنشور المذكور تعليمات تدعو القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى العمل على إرساء نظم معلوماتية توفر كافة المعطيات الضرورية لإرساء التدبير القائم على النتائج وكذا إنتاج لوحات قيادة نجاعة الأداء.

من جهة أخرى تشكل آليات مراقبة التسيير ضمانا لاستدامة وموثوقية منظومة نجاعة الأداء. ووعيا بهذه الأهمية تنكب وزارة الاقتصاد والمالية على بلورة وتفعيل مخطط عمل يروم إرساء منظومة مراقبة التسيير خاصة بنجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات. وتتعلق أهم محاور هذا المخطط بإصدار نص تنظيمي يدعو القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى التوفر على هذه المنظومة، وإصدار المراجع المنهجية اللازمة، وتوفير المواكبة والتكوين الضروريين في مجال مراقبة التسيير المرتكزة على نجاعة الأداء.

46. ولتسليط الضوء على المنجزات التي تم تحقيقها فيما يخص ورش نجاعة الأداء، تم الاعتماد بالأساس على دراسة وتحليل مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المنجزة من طرف القطاعات الوزارية المعنية بالإضافة إلى تقارير افتتاح نجاعة الأداء المعدة من لدن المفتشية العامة للمالية وكذا التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من قبل الوزارة المكلفة بالمالية.

47. وقصد توضيح الطرق والوسائل المعتمدة لتنزيل هذا الورش الإصلاحي، نورد فيما يلي تحليلا مقتضبا لبعض البرامج القطاعية ومدى انسجامها مع الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الوزارات المعنية.

ولهذا الغرض، تم اختيار ستة قطاعات وزارية بالنظر لأهمية الموارد المخصصة لها بالميزانية وأيضا لوزن القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني. ويتعلق الأمر بما يلي:

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات -قطاع الفلاحة؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء-قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك؛
- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي -قطاع السياحة والنقل الجوي.

#### ■ وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية

48. تركز الخطة الاستراتيجية لقطاع التربية الوطنية، على المحاور الرئيسية التالية:

- تحقيق الانصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين: يتكون هذا المحور من تسعة إجراءات تهدف بالأساس إلى تحقيق إلزامية التعليم وتمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة من التمدرس وتدارك العجز الحاصل في تأهيل واستكمال البنيات التحتية المدرسية؛
  - تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين: وتندرج ضمن هذا المحور الإجراءات المتعلقة بتطوير الجوانب التدريسية والتربوية والبيداغوجية داخل المؤسسات التعليمية ويتكون من ثمانية إجراءات؛
  - تحسين حكامه منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح: ويضم سبعة إجراءات تعنى بالجوانب الخاصة بالموارد البشرية والقانونية ونظم المعلومات وتطوير الحكامة.
49. وبخصوص مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع التربية الوطنية فيضم خمسة برامج كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول #5: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية

البرنامج	المسؤول عن البرنامج
برنامج 900: قيادة، حكمة وتعزيز الريادة	الكاتب العام للوزارة
برنامج 901: إلزامية التعليم لضمان الانصاف والجودة	الكاتب العام للوزارة
برنامج 902: التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع	الكاتب العام للوزارة
برنامج 903: التربية غير النظامية	الكاتب العام للوزارة
برنامج 904: محاربة الأمية	-

مصدر: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2019

50. بالرغم من التقائية معظم المحاور الاستراتيجية لقطاع التربية الوطنية والبرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلقة بهذا الأخير، فإن البعض منها لم يتم إدراجه ضمن البرامج المذكورة وهو ما تم رصده في برنامج "التربية غير النظامية" الذي لا يتضمن أي إجراءات مرتبطة بالمكون المتعلق "بالتأهيل التربوي للجميع" كما هو منصوص عليه بالرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والذي يعنى بالتعليم عن بعد والتعليم الرقمي والتعليم الذاتي.

51. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ عدم إدماج برنامج "محاربة الأمية" في مقارنة نجاعة الأداء وعدم ربطه بأهداف ومؤشرات محددة. في حين لم يتم اعتماد أي برنامج حول الجودة بالرغم من كونه أحد المحاور الاستراتيجية المهمة.

52. من جهة أخرى، تم تحديد الكاتب العام للوزارة مسؤولاً عن جميع البرامج المكونة لمشروع نجاعة الأداء لقطاع التربية الوطنية وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى إشراك وتعبئة باقي المسؤولين الآخرين المعنيين بهذا الورش.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) يبقى تحديد مجال واختيار العناصر المضمنة بوثائق نجاعة الأداء صلاحية أصيلة وحصرية للقطاع المعني.  
تعتبر الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (...) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة تخضع لوصاية رئيس الحكومة، وبالرغم من ذلك يتم إدراج الاعتمادات الخاصة بها ضمن اعتمادات قطاع التربية الوطنية عند إعداد قانون المالية السنوي.  
وفي سياق تنزيل مقتضيات مقرر السيد وزير التربية الوطنية رقم 086.19 بتاريخ 22 نونبر 2019 كما تم تنميته وتغييره بالمقرر رقم 046.20 بتاريخ 22 دجنبر 2020 تم تعيين السادة المديرين المركزيين مسؤولين عن البرامج.

53. وبرسم سنة 2019، بلغت الاعتمادات المالية النهائية المخصصة، من الميزانية العامة، لإنجاز برامج قطاع التربية الوطنية، ما مجموعه 50.451,16 مليون درهم، وهو ما يمثل 13,8% من مجموع نفقات

الميزانية العامة للدولة. منها 34.980,38 مليون درهم (69,3%) تتعلق بالاعتمادات المخصصة للموظفين، و 5.421,78 مليون درهم للاستثمار (10,7%) و 10.050 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة (19,9%). وتتنوع الاعتمادات النهائية على برامج نجاعة الأداء كما هو مبين بالجدول التالي:

**جدول #6: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية**

الاعتمادات النهائية عند نهاية سنة 2019			الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019			البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
42.386,31	10,08	42.376,23	41.980,15	5	41.975,15	قيادة، حكامه وتعزيز الريادة
5.711,44	-	5.711,44	5.428,1	-	5.428,1	إلزامية التعليم لضمان الانصاف والجودة
1.770,17	-	1.770,17	1.627,8	-	1.627,8	التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع
131,82	-	131,82	114,83	-	114,83	التربية غير النظامية
461,5	-	461,5	374	-	374	محرارية الأمية
50.461,24	10,08	50.451,16	49.524,88	5	49.519,88	<b>المجموع</b>

مصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع التربية الوطنية

54. أما فيما يخص تنفيذ ميزانية البرامج، فقد بلغت النسبة العامة للأداء 96,8%، ويرجع ذلك على الخصوص لارتفاع نسبة الأداء المتعلقة ببرامج "قيادة، حكامه وتعزيز الريادة" لكونه يضم معظم النفقات المتعلقة بالموظفين التي تستحوذ على قرابة 70% من ميزانية القطاع. فيما تنخفض نسبة الأداء إلى 89,6% إذا لم يتم احتساب نفقات الموظفين.

ويبين الجدول أسفله تنفيذ ميزانية قطاع التربية الوطنية حسب البرامج:

**جدول #7: تنفيذ ميزانية التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي -قطاع التربية الوطنية، برسم السنة المالية 2019**

النفقات المؤشر على الأمر بصرفها برسم سنة 2019			الاعتمادات الملتزم بها برسم سنة 2019			البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
42.140,65	3,68	42.136,97	42.175,28	3,68	42.171,6	قيادة، حكامه وتعزيز الريادة
4.597,25	-	4.597,25	4.597,25	-	4.597,25	إلزامية التعليم لضمان الانصاف والجودة
1.701,09	-	1.701,09	1.701,09	-	1.701,09	التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع
105,45	-	105,45	105,45	-	105,45	التربية غير النظامية
299,5	-	299,5	299,5	-	299,5	محرارية الأمية
48.843,94	3,68	48.840,26	48.878,57	3,68	48.874,89	<b>المجموع</b>

مصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع التربية الوطنية

55. ومن جهة أخرى، تم وضع 15 هدفا و44 مؤشرا لتتبع مدى إنجاز البرامج الخمسة التي تم تحديدها في إطار مشروع نجاعة الأداء الخاص بقطاع التربية الوطنية.

ويبين الجدول أسفله عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بكل برنامج (الملحق رقم 1):

**جدول #8 : عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع التربية الوطنية**

المؤشرات	الأهداف	البرامج
8	4	برنامج قيادة، حكمة وتعزيز الريادة
16	4	برنامج إلزامية التعليم لضمان الانصاف والجودة
14	3	برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع
5	3	برنامج التربية غير النظامية
1	1	برنامج محاربة الأمية

مصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع التربية الوطنية

56. ومن خلال تحليل نتائج مؤشرات تقييم نجاعة أداء برامج قطاع التربية الوطنية، تم الوقوف على عدة نقائص مشتركة بين معظم البرامج، نذكر منها بالأساس:

- تجاوز عدد أهداف البرنامج المحدد في ثلاثة على الأكثر كما هو منصوص عليه في منشور رئيس الحكومة رقم 4/215 بتاريخ 18 يونيو 2015، ويتعلق الأمر بكل من برنامج قيادة، حكمة وتعزيز الريادة وبرنامج إلزامية التعليم لضمان الانصاف والجودة اللذين تم تنزيلهما عبر أربعة أهداف بدل ثلاثة؛

- عدم التطرق في تقارير تقييم نجاعة القطاع بشكل دقيق ومفصل إلى الأسباب والإكراهات التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة. فمثلا، بخصوص المؤشر المرتبط بنسبة الانقطاع عن الدراسة بالنسبة للمستوى الإعدادي، لم يتطرق تقرير نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المعنية، إلى الأسباب والعوامل التي منعت تحقيق الأهداف المسطرة بهذا الخصوص؛

- عدم الإشارة إلى القيمة المستهدفة والنتائج المحققة للمؤشر الرئيسي والاكتفاء بالمؤشرات الفرعية. نذكر منها على سبيل المثال: متوسط عدد الأساتذة لكل مفتش، عدد التلاميذ المتأخرين، نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة ونسبة متابعة الدراسة للحاصلين على البكالوريا؛

- تحقيق نتائج لا ترقى إلى مستوى الأهداف المتوخاة. ويتعلق الأمر على الخصوص بنسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي (الداخليات والمطاعم المدرسية) التي بلغت 6,1% مقابل نسبة متوقعة تقدر بـ 8,2%، نسبة الاكتظاظ بالإعدادي التي قاربت 11,6% في حين حددت نسبتها المستهدفة في 7% ونسبة الانقطاع عن الدراسة في الإعدادي التي ناهزت 10,9% بينما تم توقع 7,9% فقط. كما لم يتم بلوغ العدد المستهدف للأساتذة لكل مفتش خاصة

بالنسبة للسلك الثانوي الذي لايزال مستواه مرتفعا، حيث بلغ 145 أستاذا لكل مفتش في حين أن المعدل المتوقع من طرف الوزارة هو 89 أستاذا لكل مفتش.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- نظرا لأهمية وحجم ورهانات وخصوصيات القطاع تم اعتماد أكثر من ثلاثة أهداف لبعض البرامج. (...)
- عدم إدراج المؤشرات الرئيسية راجع إلى الحرص على تقديم مؤشرات مُوجَّهة ومركزة وتفاديا لكثرة المؤشرات.
- بخصوص نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي (الداخليات والمطاعم المدرسية) يلاحظ أن التوقعات كانت طموحة مقارنة مع الإنجازات.
- بخصوص نسبة الاكتظاظ بالإعدادي فقد سجل أرقاما مرتفعة مقارنة مع ما كان عليه سنة 2018، وذلك راجع إلى عدم استكمال البناءات المدرسية المعتمدة للدخول المدرسي 2018-2019 وكذا العدد المرتفع من المدرسين المحالين على التقاعد.
- بخصوص عدد الأساتذة لكل مفتش فلم يكن هناك خريجون من مركز تكوين المفتشين برسم سنة 2019.

## ■ وزارة الصحة

57. أعدت وزارة الصحة مخططا شاملا للنهوض بالقطاع الصحي، إلى غاية سنة 2025، وذلك في إطار البرنامج الحكومي الذي أكد على أهمية القطاعات الاجتماعية خاصة قطاع الصحة كأحد أهم محاوره، وذلك من خلال مواصلة تحسين وتعميم الخدمات الصحية، وتأكيد على ضرورة استكمال تعميم التغطية الصحية للفئات المستهدفة المتبقية لتشمل ذوي المهن الحرة. ويرتكز هذا المخطط على ثلاث دعائم أساسية تتضمن أربعة وعشرين محورا وهي:

**الدعامة الأولى: تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، وتضم المحاور التالية:**

- تنظيم العرض الصحي الوطني؛
- تطوير الشبكة الاستشفائية العمومية؛
- تعزيز شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وشبكة المؤسسات الطبية الاجتماعية وتطوير الصحة المتنقلة خصوصا بالعالم القروي؛
- تعزيز الولوج إلى الشبكة الاستشفائية وشبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- تطوير صحة القرب وطب الأسرة؛
- دعم المخطط الوطني للمستعجلات الطبية؛
- تحسين الولوج إلى الأدوية والمواد الطبية؛



- تحسين الولوج إلى منتجات الدم المأمونة.

**الدعامة الثانية: تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض، وتضم المحاور التالية:**

- تعزيز برامج صحة الأم والطفل كأولوية وطنية؛
- تعزيز صحة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تقوية برامج محاربة الأمراض غير السارية؛
- تحيين المخطط الوطني للصحة النفسية والعقلية؛
- إطلاق برامج واستراتيجيات صحية جديدة؛
- تعزيز اليقظة الصحية والأمن الصحي؛
- تعزيز أنماط العيش السليم وتقوية التربية من أجل الصحة.

**الدعامة الثالثة: تطوير حكمة القطاع وترشيد تخصيص الموارد واستعمالها، وتضم المحاور التالية:**

- توسيع التغطية الصحية الأساسية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة؛
- معالجة الخصاص في الموارد البشرية؛
- تحسين ظروف العمل وتحفيز المهنيين الصحيين؛
- تعزيز التأطير التشريعي والتنظيمي في القطاع الصحي؛
- إعادة هيكلة القطاع الصحي العمومي؛
- تشجيع الشراكة والتشاور؛
- إحداث منظومة معلوماتية صحية وطنية مندمجة؛
- تحسين تدبير وأداء المؤسسات والمصالح الصحية؛
- مأسسة الجودة والسلامة في عملية العلاجات.

ويتكون مشروع نجاعة الأداء لوزارة الصحة لسنة 2019، من ستة برامج، وهي كالتالي:

## جدول # 9: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بوزارة الصحة

المسؤول عن البرنامج	البرنامج
مدير الموارد البشرية	برنامج 700: الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية
مدير التخطيط والموارد المالية	برنامج 701: التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية
مدير السكان	برنامج 702: الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الإحتياجات الخاصة
مدير علم الأوبئة ومكافحة الأمراض	برنامج 703: الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض
مدير المستشفيات والعلاجات المتنقلة	برنامج 704: إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية
مدير التجهيزات والصيانة	برنامج 705: توفر واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصحة

58. ويبرز تحليل البرامج المذكورة أعلاه أنها تتطابق بشكل كبير مع الهيكل التنظيمي للوزارة المعنية وليست نتاجا لتنزيل المحاور الاستراتيجية الكبرى للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، لا تغطي هذه البرامج جميع محاور "مخطط الصحة 2025"، حيث لا يتضمن مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2019 برامج وأهداف ومؤشرات لتتبع المحورين السابع والثامن من الدعامة الأولى والمتعلقين بـ "تحسين الولوج إلى الأدوية والمواد الطبية" و "تحسين الولوج إلى منتجات الدم المأمونة".

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

إن تحسين الولوج إلى الأدوية والمواد الطبية يعتبر من أولويات الوزارة ومن المجالات الأفقية التي تهتم جل البرامج الميزانية خاصة 701 و 702 و 703 كما خصص لها حساب خاص يسمى الحساب الخصوصي للصيدلية المركزية وذلك لشراء الأدوية والمواد الطبية. وعليه سيتم دراسة إمكانية إضافة المحورين المتعلقين "بتحسين الولوج إلى الأدوية والمواد الطبية" و "بتحسين الولوج إلى منتجات الدم المأمونة" ضمن استراتيجية البرامج المعنية في النسخ المقبلة من نجاعة الأداء.

59. وبخصوص الاعتمادات النهائية المخصصة لإنجاز برامج القطاع برسم سنة 2019، فقد بلغت 17.641,35 مليون درهم، وهو ما يمثل 5,7% من مجموع الاعتمادات النهائية برسم نفقات الميزانية العامة للدولة. منها 8.581,25 مليون درهم مخصصة لنفقات الموظفين (48,6%)، و 4.060,09 مليون درهم للاستثمار (23%)، و 5.000 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة (28,3%). بالإضافة إلى الاعتمادات النهائية المفتوحة في إطار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي بلغت 1.969,98 مليون درهم والحسابات المرصدة لأموال خصوصية والتي بلغت اعتماداتها النهائية 2.928,54 مليون درهم.

ويبين الجدول أسفله الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية 2019 والاعتمادات النهائية برسم نفس السنة المرصودة للبرامج المحددة من طرف وزارة الصحة:

جدول # 10: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بوزارة الصحة

الاعتمادات النهائية عند نهاية سنة 2019				الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019				البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
8.698,72	-	26,34	8.672,38	8.685,09	-	9	8.676,09	الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية
2.099,92	100,12	90,06	1.909,74	1.469,36	40,77	13,50	1.415,09	التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية
708,43	215,05	-	493,38	532,35	17,65	-	514,70	الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكان ذات الإحتياجات الخاصة
1.397,27	770,49	476,13	150,65	256,81	11,25	105	140,56	الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض
6.460,77	1.842,87	1.377,46	3.240,44	5.070,64	930,34	892	3.248,30	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية
3.174,75	-	-	3.174,75	2.336,50	-	-	2.336,50	توفر واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية
22.539,87	2.928,54	1.969,98	17.641,35	18.350,75	1000	1.019,50	16.331,25	المجموع

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصحة

60. أما فيما يخص تنفيذ ميزانية البرامج المحددة في مشروع نجاعة الأداء المتعلق بوزارة الصحة برسم السنة المالية 2019 فهو كالتالي:

جدول # 11: تنفيذ ميزانية وزارة الصحة برسم السنة المالية 2019

النفقات المؤشر على الأمر بصرفها برسم سنة 2019				الاعتمادات الملتزم بها برسم سنة 2019				البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
8.562,02	0	2,69	8.559,33	8.569,37	0	5,65	8.563,72	الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية
1.973,73	81,73	19,14	1.872,86	2.007,43	92,73	37,77	1.876,93	التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية
582,9	100,91	0	481,99	697,97	211,1	0	486,87	الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكان ذات الإحتياجات الخاصة
522,64	251,42	153,68	117,54	1.147,17	766,19	242,58	138,4	الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض
5.043,85	1.060,92	761,21	3.221,72	5.936,74	1811,33	901,62	3.223,79	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية

1.902,49	0	0	1.902,49	2.880,75	0	0	2.880,75	توفر واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية
18.587,63	1.494,98	936,72	16.155,93	21.239,43	2.881,35	1.187,62	17.170,46	المجموع

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصحة

61. ويتبين من خلال الجدول أعلاه، أن النسب العامة للالتزام والأداء بلغت على التوالي 94.2% و82,5%، تم تسجيلها على مستوى كل البرامج المحددة من طرف هذه الوزارة وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع قطاعات أخرى. وبخصوص الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج وزارة الصحة، فيمكن إجمالها فيما يلي (انظر التفاصيل بالملحق رقم 2):

#### جدول #12: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع الصحة

المؤشر	الأهداف	البرامج
9	3	برنامج الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية
16	7	برنامج التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية
13	4	برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكاننة ذات الاحتياجات الخاصة
12	4	برنامج الرصد الوبائي واليقظة والامن الصحيين والوقاية ومراقبة الامراض
12	4	برنامج إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية
7	4	برنامج توفر واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصحة

62. وأسفر التقييم الأولي لنجاعة أداء وزارة الصحة على ما يلي:

- فيما يخص برنامج توفر واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية:
- تم وضع قيمة مستهدفة صعبة المنال في أفق سنة 2021 (100 مركز) لعدد مراكز تصفية الكلي مجهزة بمعدات وتجهيزات غسيل الكلي بالنظر لما تم تحقيقه سنة 2019 (13 مقابل 73 مركز متوقع) ومقارنة مع عدد المراكز التي تم إنجازها سنتي 2017 و2018 التي بلغت على التوالي مركزين و5 مراكز. كما أنه لم يتم تبرير عدم تحقيق القيمة المستهدفة والتطرق إلى التدابير التصحيحية الواجب اتخاذها من أجل تفادي التأخر المسجل على مستوى إنجاز هذه المراكز؛
- تم تحديد عدد المؤسسات الاستشفائية التي استهدف تعزيزها و/أو تجديد أجهزتها البيوطبية سنة 2019 في 50 وحدة، وهو هدف أقل مقارنة بسنتي 2017 و2018 حيث تم على التوالي إنجاز هذه العمليات على مستوى 78 و80 مؤسسة. كما تجدر الإشارة إلى أن الهدف المسطر في أفق 2021 هو 306 مؤسسة استشفائية؛
- عدم تبرير الفارق الكبير المسجل والإدلاء بالإجراءات التصحيحية على مستوى عدد المؤسسات الاستشفائية المجهزة بسكانير بكل جهة بينما تم تحديده كهدف والنتيجة التي تم تحقيقها، حيث تم تسليم وتركيب تسعة أجهزة سكانير مقابل 29 متوقعة، أي بنسبة لم تتجاوز 31%؛

- عدم الرفع من القيمة المستهدفة لمعدل توفير التجهيزات البيوطبية منذ سنة 2017 والتي تقدر ب 95%. وهي النسبة التي تم تحقيقها، حسب تقرير نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المعنية، خلال سنوات 2017 و2018 و2019. كما تم اعتماد المعدل المذكور كمؤشر وحيد لتحقيق الهدف المرتبط بجودة التكفل بالمرضى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر توفير التجهيزات الضرورية.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

لقد تم تصحيح وتدارك هذه الأخطاء في النسخ الحالية من مشاريع نجاعة الأداء خاصة فيما يخص البرنامج 705 المتعلق بتوفير واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية. كما أن تقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2020 يتضمن كل التبريرات المتعلقة بعدم تحقيق القيم المستهدفة.

### ■ فيما يخص برنامج التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية:

- صعوبة التحكم في تحقيق بعض الأهداف نظرا لتأثرها بعوامل خارجية كالهدف المتعلق بالمساهمة في توسيع التغطية الصحية لفائدة كل الفئات الاجتماعية، الذي يتوقف تحقيقه على انخراط متدخلين آخرين في القطاع كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- عدم كفاية بعض المؤشرات لتشمل كل جوانب الأهداف المسطرة، حيث يتعلق الأمر أساسا بالهدف المتعلق بدعم التعاقدية ودعم تفعيل برنامج الإصلاح الموازناتي بقطاع الصحة. حيث تم اعتماد عدد عقود تدبير النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع والتي أبرمها كل مسؤول عن البرامج الميزانانية مع المديرية الجهوية للصحة كمؤشر وحيد؛
- وضع قيم مستهدفة في أفق 2021 تم تحقيقها سنة 2019 دون الرفع من مستواها. ويتعلق الأمر بمؤشر نسبة الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية الذي لم تتجاوز نسبته المستهدفة 27%.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) حدد نموذج مشروع نجاعة الأداء من بين شروط اختيار الأهداف أن ترقق بالآليات العمل اللازمة بحيث يجب أن تحدد الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف وألا تتداخل مع اختصاص برامج أو مؤسسات أخرى وألا تكون مرتبطة بشكل وثيق بالمحيط السوسيو-اقتصادي. كما يشترط الاقتصار على الأهداف التي تدخل في نطاق اختصاصات القطاع المعني و/أو الهيئات التابعة له أو الخاضعة لوصايته بما يضمن تقليص تأثير العوامل الخارجية في بلوغ هذه الأهداف (...)

- إن المؤشر المعتمد لا يكفي وحده لقياس جوانب الهدف المسطر بحيث أنه في بعض الأحيان هناك صعوبة في إيجاد مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بالهدف. لذلك تمت إعادة صياغة الهدف المرتبط بهذا المؤشر ليصبح دعم التعاقدية ومواكبة تنزيل الجهوية والذي تم إدراجه في مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2021. من جانب آخر، لا يشترط أن تعكس المؤشرات كل جوانب الأهداف الارتباط، لاسيما في ظل تحديد من 1 إلى 3 مؤشرات الأداء بالنسبة لكل هدف. وإذا كان الأمر كذلك، سيترتب عنه تضخم عدد الأهداف والمؤشرات.

- (...) لا يقتضي بلوغ القيمة المستهدفة قبل الأجل المحدد لتحقيقها بالضرورة تغيير هذه الأخيرة، لاسيما إذا كان هذا الإنجاز استثنائيا راجعا إلى عوامل غير اعتيادية تتعلق بالعوامل الخارجية. ويمكن، حسب نوعية المؤشر، أن يفرض بلوغ القيمة المستهدفة إلى حذف المؤشر المعني. وللإشارة، فإن النقص المسجل على مستوى دقة تحديد بعض القيم، قد تم تداركه في مشاريع نجاعة الأداء برسم سنوات 2020-2021.

#### ■ فيما يخص برنامج إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية:

- الاقتصار على أفق زمني محدود في تتبع تحقيق بعض المؤشرات. ويتعلق الأمر بمؤشر عدد مروحيات النقل الطبي الاستعجالي المشغلة ومؤشر عدد مصالحي المساعدة الطبية المستعجلة اللذين تم الاكتفاء فيهما بسنة 2019 ومؤشر نسبة الولادات القيصرية الذي اقتصر فيه على سنة 2018؛
- اعتماد معدل الرد على شكايات المواطنين كمؤشر وحيد لتحقيق هدف تحسين جودة المراقبة الطبية الاجتماعية. حيث لا يغطي هذا المؤشر جميع المكونات المرتبطة بالمراقبة الطبية الاجتماعية.

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- (...) وتجدر الإشارة إلى أنه تمت مراجعة مجموعة من أهداف ومؤشرات هذا البرنامج في مشاريع نجاعة الأداء برسم سنوات 2020-2021. هذا، وقد حدد مشروع نجاعة أداء وزارة الصحة برسم سنة 2020، بالنسبة للمؤشر "نسبة الولادات القيصرية" سنة قيمة مستهدفة جديدة "2022". كما تم حذف المؤشر "عدد مروحيات النقل الطبي الاستعجالي المشغلة" ابتداء من سنة 2021 بالنظر لتحقيق قيمته التوقعية.

- هناك صعوبة في بعض الأحيان لإيجاد مؤشرات أخرى لقياس الهدف لذلك يتم الاقتصار فقط على مؤشر واحد. جدير بالإشارة إلى أن المؤشر المرتبط بهذا الهدف تمت مراجعته في مشاريع نجاعة الأداء برسم سنوات 2020-2021 حيث أصبح المؤشر معدل "رضى المستفيدين من خدمات المساعدة الطبية الاجتماعية".
- من جهة أخرى، لا يشترط أن تحيط المؤشرات بكل جوانب هدف الارتباط. ويمكن الاقتصار على مؤشر ممثل الجوانب الأساسية للهدف.

#### ■ فيما يخص برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة:

- تحقيق نتائج لا ترقى إلى قيمة الأهداف المتوخاة. ويتعلق الأمر على الخصوص بالهدف المرتبط بتحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم. حيث سجل المؤشران "نسبة الولادات بمؤسسة صحية عمومية" و "نسبة المشاركة في الكشف المبكر عن سرطان الثدي" سنة 2019 ما يعادل على التوالي 69,2% و 28,1% مقابل نسب مستهدفة قدرت ب 80% و 40%؛
- قياس تحقيق الهدف الثاني المتعلق بتحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم من خلال خمسة مؤشرات مما يتعارض مع منشور رئيس الحكومة سالف الذكر الذي يدعو إلى عدم تجاوز ثلاثة مؤشرات؛

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- تجدر الإشارة إلى أنه يتم تحيين القيم المستهدفة كل سنة أثناء إعداد مشاريع نجاعة الأداء في حين لا يسمح بتحيين القيم المستهدفة بالنسبة لإعداد تقرير نجاعة الأداء. الأمر الذي يؤدي إلى وجود قيم مستهدفة تم تجاوزها بالنسبة للسنوات السابقة أو وجود نتائج لا ترقى إلى النسب المستهدفة التي تبقى توفعية ويجب تحيينها حسب الإنجازات.
- تم تدارك الأمر وحاليا هذا الهدف يتضمن فقط ثلاثة مؤشرات لقياس الهدف المتعلق بتحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم (...).

## ■ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات -قطاع الفلاحة

63. تهدف استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، التي تم اعتمادها خلال الفترة 2008-2020، إلى تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر بالوسط القروي وضمان فلاحية مستدامة. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين، تعتمد على سبعة أسس، وهي:
- جعل الفلاحة الرافعة الأساسية للتنمية للسنوات 10-15 القادمة عن طريق تقوية مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وخلق فرص شغل إضافية وتنمية قيمة الصادرات الفلاحية وأيضا عن طريق محاربة الفقر في البوادي؛
  - اعتماد "التجميع" كوسيلة لتنظيم القطاع الفلاحي؛
  - الارتكاز على دعامين رئيسيين، تهدف الأولى إلى تعزيز وتنمية فلاحية إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية تستجيب لقواعد السوق، وذلك بفضل العديد من الاستثمارات الخاصة المنتظمة حول نماذج حديثة مثل التجميع. في حين تهدف الثانية إلى تنمية مقاربة موجهة أساسا لمحاربة الفقر من خلال الرفع من دخل صغار الفلاحين؛
  - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الفلاحية؛
  - اعتماد منهجية تعاقدية واقعية؛
  - الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل فلاحية مستدامة؛
  - تبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم مجموعة من الإنجازات المتعلقة بترشيد الموارد وتحسين التمويل وتدابير المخاطر وإنعاش الصادرات وتحسين التسويق الداخلي ...
64. وبخصوص "مشروع نجاعة الأداء" المتعلق بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات -قطاع الفلاحة-، فقد حدد خمسة برامج كما هو مفصل بالجدول أسفله:

### جدول # 13: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع الفلاحة

المسؤول عن البرنامج	البرنامج
مديرية تنمية سلاسل الإنتاج	برنامج 415: تطوير السلاسل المنتجة
مديرية التعليم والتكوين والبحث	برنامج 416: تعليم وتكوين وبحث
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	برنامج 417: المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي	برنامج 418: ري وتهينة الفضائات الفلاحية
الكتابة العامة لقطاع الفلاحة	برنامج 430: دعم وخدمات متنوعة

المصدر: مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2019 لقطاع الفلاحة

65. وتبين، من خلال مقارنة الهيكل التنظيمي للوزارة والبرامج المذكورة أعلاه، أنه فيما يتعلق بالبرامج رقم 415 (تطوير السلاسل المنتجة) ورقم 416 (تعليم وتكوين وبحث) ورقم 418 (ري وتهينة الفضائات الفلاحية) فهي تقترن بالهيكل التنظيمي لقطاع الفلاحة، ويتعلق الأمر بمديرية تنمية سلاسل الإنتاج ومديرية التعليم والتكوين والبحث ومديرية الري وإعداد المجال الفلاحي. أما بالنسبة للبرنامج رقم 417 (المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية) فهو يغطي الاختصاصات المخولة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، كمؤسسة عمومية تحت وصاية الوزارة.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الفلاحة والتنمية القروية قام بتنزيل أهداف ومؤشرات جديدة للبرامج مندرجة في إطار الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" وأيضا المصادقة عليها. وقد تم أخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار في إطار مشروع نجاعة الأداء المصاحب لمشروع قانون المالية 2022. من جهة أخرى، فقد قامت الوزارة باختيار الأهداف والمؤشرات الأساسية وذلك امتثالاً لمنشور رئيس الحكومة رقم 2015/4 الذي حدد عدد الأهداف في 3 أهداف كحد أقصى لكل برنامج.

66. وقد بلغت الاعتمادات المالية النهائية المخصصة لإنجاز برامج قطاع الفلاحة برسم سنة 2019، ما مجموعه 20.480,32 مليون درهم، منها 15.798,84 من الميزانية العامة و 42,25 مليون كاعتمادات نهائية خاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي ترتبط أساساً ببرنامج "تعليم وتكوين وبحث"، فيما خصصت 4.639,23 مليون درهم كاعتمادات نهائية للحسابات المرصودة لأموال خصوصية والتي ترتبط أساساً ببرنامج "تطوير السلاسل المنتجة".

67. فيما يتعلق بالميزانية العامة لقطاع الفلاحة، فقد خصصت منها 588,70 مليون درهم للموظفين (3,72%)، و 12.889,77 للاستثمار (81,65%)، و 2.310,36 مليون درهم (14,62%) للمعدات والنفقات المختلفة. ويفصل الجدول أسفله الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 حسب البرامج.



**جدول # 14: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بقطاع الفلاحة**

الاعتمادات النهائية عند نهاية سنة 2019				الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019				البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
10.382,13	4.639,23	-	5.742,9	8.359,26	3.344	-	5.015,26	تطوير السلاسل المنتجة
1.191,38	-	42,25	1.149,13	1.152,59	-	42,25	1.110,34	تعليم وتكوين وبحث
1.083,61	-	-	1.083,61	1045	-	-	1045	المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية
6.671,71	-	-	6.671,71	4.572,64	-	-	4.572,64	ري وتهئية الفضاءات الفلاحية
1.151,47	-	-	1.151,47	1.038,59	-	-	1.038,59	دعم وخدمات متنوعة
20.480,32	4.639,23	42,25	15.798,84	16.168,08	3.344	42,25	12.781,84	<b>المجموع</b>

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الفلاحة

68. وبخصوص تنفيذ ميزانية البرامج، فقد بلغت النسبة العامة للإصدارات 80,4%. وسجل برنامج «المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية» أعلى نسبة إصدار ب 90,9%، متبوعا ببرنامج "تطوير السلاسل المنتجة" ب 84,7% وبرنامج "دعم وخدمات متنوعة" بنسبة 82,5%.

69. ويفصل الجدول أسفله نسب تنفيذ ميزانية البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع الفلاحة حسب المكون الميزانياتي (ميزانية عامة أو مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو حسابات مرصدة لأموال خصوصية):

**جدول # 15: تنفيذ ميزانية قطاع الفلاحة برسم السنة المالية 2019**

النفقات المؤشر على الأمر بصرفها برسم سنة 2019				الاعتمادات النهائية عند نهاية سنة 2019				البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
8.789,11	4.174,38	-	4.614,73	10.382,13	4.639,23	-	5.742,9	تطوير السلاسل المنتجة
878,07	-	36,31	841,76	1.191,38	-	42,25	1.149,13	تعليم وتكوين وبحث
984,69	-	-	984,69	1.083,61	-	-	1.083,61	المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية
4.867,63	-	-	4.867,63	6.671,71	-	-	6.671,71	ري وتهئية الفضاءات الفلاحية
949,9	-	-	949,9	1.151,47	-	-	1.151,47	دعم وخدمات متنوعة
16.469,39	4.174,38	36,31	12.258,71	20.480,32	4639,23	42,25	15.798,84	<b>المجموع</b>

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الفلاحة

70. وبخصوص الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع الفلاحة، فيمكن إجمالها فيما يلي (الملحق رقم 3):

**جدول #16: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع الفلاحة**

المؤشرات	الأهداف	البرامج
8	5	برنامج تطوير السلاسل المنتجة
6	4	برنامج تعليم وتكوين وبحث
6	3	المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
6	3	برنامج ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية
3	3	برنامج دعم وخدمات متنوعة

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الفلاحة

71. وأسفر التقييم الأولي لنجاعة أداء وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة - على ما يلي:

**■ فيما يخص برنامج تعليم وتكوين وبحث:**

- عدم تقديم نتائج المؤشرين: " نسبة إدماج الخريجين من مؤسسات التعليم العالي " و "نسبة الرضى النوعي للمهنيين" مقارنة مع أهداف المهنة؛
- الاكتفاء بتقديم القيمة المستهدفة ونتائج المؤشرات الفرعية الخاصة بالذكور والإناث دون إعطاء الحصيلة الإجمالية لمؤشر "معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين"؛
- وضع مؤشر وحيد للهدف المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص، حيث لا يغطي مؤشر عدد التراخيص الممنوحة للمستشارين الفلاحيين جميع الجوانب المرتبطة بتنظيم هذه المهنة.

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

- لم تعطى نتائج هاذين المؤشرين نظرا للصعوبات المرتبطة باعتمادهما والذي يتطلب جمع المعلومات عن طريق إنجاز دراسة استقصائية بشكل منتظم. وفي إطار مشروع نجاعة الأداء الخاص بمشروع قانون المالية 2022 اقترحت الوزارة إجراءات تصحيحية بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي بتعويض هذين المؤشرين بالمؤشر التالي "النسبة التراكمية للحاصلين على دبلوم بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي" (...).
- (...) تجدر الإشارة إلى أن النظام المعلوماتي السالف الذكر لم يسمح بإدخال قيمة الحصيلة الإجمالية للمؤشر (...).
- ومن جهة أخرى، قامت الوزارة باستبدال هذا المؤشر في إطار مشروع نجاعة الأداء الخاص بمشروع قانون المالية 2022 بالمؤشر التالي "معدل النشر في المجالات ذات لجنة مراجعة"؛
- قام قطاع الفلاحة والتنمية القروية باختيار الأهداف الأساسية في إطار هذا البرنامج وذلك امتثالا لمنشور رئيس الحكومة رقم 2015/4 الذي حدد عدد الأهداف في 3 أهداف لكل برنامج (...).

## ■ فيما يخص برنامج دعم وخدمات متنوعة:

- وضع مؤشرات لا يمكنان بشكل جلي من قياس مستوى تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها. ويتعلق الأمر ب "توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها" الذي تم اعتماد "نسبة رضى مستعملي النظم المعلوماتية" كمؤشر وحيد لتحقيقه. ويتعلق الأمر كذلك بهدف "تحسين التسيير الإداري للمصالح" الذي تسعى الوزارة تحقيقه وتتبعه بالاعتماد فقط على "معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح حسب الموظف".

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) وعملت مصالح الوزارة على تعزيز واستكمال مراجعة المؤشرات الخاصة ببرنامج "الدعم والخدمات المتنوعة"، بهدف جعلها وجيهة ومنسجمة خصوصاً في ظل تنزيل الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" (...).

## ■ وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء-قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

72. وضعت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء-قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك إطاراً استراتيجياً جديداً للفترة الممتدة بين 2017 و2021 يتمحور حول أربعة توجهات استراتيجية تغطي العديد من الجوانب المتعلقة بالقدرة التنافسية والتنمية البشرية والإصلاحات المؤسساتية والإدارية. كما تم ربط هذه التوجهات المحددة بأهداف استراتيجية على النحو التالي:

**التوجه 1: المساهمة في نمو قوي وشامل ومنصف ومستدام من خلال العمل على رفع تنافسية الاقتصاد الوطني**

- الهدف 1: تطوير البنى التحتية القادرة على ضمان الاقلاع الاقتصادي؛
- الهدف 2: دعم التنمية الجهوية العادلة والشاملة التي تعزز التماسك الاجتماعي.

**التوجه 2: الحفاظ على رصيد البنيات التحتية الوطنية وتكييفه لضمان استدامته**

- الهدف 3: الحفاظ على رصيد البنيات التحتية لضمان استدامته وأداء استغلاله؛
- الهدف 4: ضمان تكييف البنيات التحتية للنقل للتغيرات المناخية.

**التوجه 3: الانتقال إلى نظام نقل فعال وآمن ونظيف ومتعدد الوسائط وخدمات لوجستكية متكاملة وتنافسية**

- الهدف 5: ضمان خدمات نقل آمنة ونظيفة وشاملة وفعالة؛
- الهدف 6: تطوير النقل متعدد الوسائط وتوفير خدمات لوجستكية متكاملة وتنافسية.

#### التوجه 4: إنجاح تحديث الوزارة من خلال الأداء والتميز العملي

- الهدف 7: دعم الإدارة الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- الهدف 8: ضمان جودة الخدمات وتقريبها من المواطنين مع تقوية العلاقة مع الفاعلين الاقتصاديين.

وبخصوص البرمجة الميزانية الجديدة، فقد حددت الوزارة ستة برامج على النحو التالي:

#### جدول # 17: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

البرنامج	المسؤول عن البرنامج
برنامج 408: برنامج الطرق	مدير الطرق
برنامج 409: برنامج الموانئ والملك العمومي البحري	مدير الموانئ والملك العمومي البحري
برنامج 411: برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية	مدير النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية
برنامج 412: برنامج الملاحة التجارية	مدير الملاحة التجارية
برنامج 413: برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية	مدير الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل
برنامج 420: برنامج القيادة والتوجيه	مدير الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل

المصدر: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

73. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنه بالرغم من كون هذه البرامج لا تتعارض مع المحاور الأساسية المحددة لتنمية القطاع فإنها، في نفس الوقت، لا يمكن اعتبارها منسجمة تماما مع الخيارات الاستراتيجية الكبرى لكونها ليست منبثقة عنها، بل تفتقر بشكل كبير مع الهيكل التنظيمي للوزارة، حيث تغطي كل مديرية البرنامج المتعلق بها.

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

إن برامج الوزارة تنسجم مع المحاور الأساسية المحددة لتنمية القطاع وتتطابق بشكل كبير مع الهيكل التنظيمي للوزارة نظرا لكون هذا الأخير تم إعداده لينسجم مع القطاعات التي تشرف عليها الوزارة وبذلك تغطي كل مديرية البرنامج المتعلق بها.

74. أما بخصوص الاعتمادات المالية النهائية المخصصة، من الميزانية العامة، لإنجاز برامج القطاع برسم سنة 2019، فقد بلغت ما مجموعه 12.549,96 مليون درهم، وهو ما يعادل 3,4% من نفقات الميزانية العامة للدولة، منها 802,62 مليون درهم (6,4%) تتعلق بالاعتمادات المخصصة للموظفين، و11.397,3 مليون درهم لتغطية نفقات الاستثمار (90,8%)، و350,04 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة (2,79%).

75. إضافة إلى الاعتمادات المخصصة في إطار الميزانية العامة، يتوفر القطاع على موارد مالية هامة ضمن مجموعة من الحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والتي تساهم في تنفيذ وتمويل المشاريع والعمليات المتعلقة بالبرامج. وفي هذا الصدد، بلغت الاعتمادات النهائية المخصصة في إطار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمتعلقة ببرامج قطاع التجهيز والنقل

واللوجستيك، ما مجموعه 2.761,3 مليون درهم، تشكل فيها الاعتمادات المخصصة لتمويل مشاريع وعمليات برنامج "النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية، الحصة الأكبر وذلك بنسبة 84,44% من مجموع هذه الاعتمادات، حيث تتوزع بين "مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية" بمبلغ 1.766,6 مليون درهم و "المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق" بمبلغ 565,2 مليون درهم.

76. وفيما يتعلق بالاعتمادات النهائية المخصصة في إطار الحسابات المرصدة لأمر خصوصية لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، فقد بلغت مامجموعه 4.757,94 مليون درهم، مشكلة بذلك الدعامه الميزانية الثانية من حيث الأهمية، بعد الاعتمادات المخصصة في إطار الميزانية العامة. وتشكل الاعتمادات المخصصة لتمويل مشاريع وعمليات برنامج "الطرق" الحصة الأكبر، وذلك بنسبة 96,52% من مجموع هذه الاعتمادات، وتتعلق هذه الأخيرة بالحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بالطرق".

ويبين الجدول أسفله مخصصات الميزانية حسب كل برنامج:

**جدول # 18: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك**

الاعتمادات النهائية عند نهاية سنة 2019				الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019				البرنامج (بملايين الدرهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأمر خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	الحسابات المرصودة لأمر خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
11.796,8	4.592,46	284,1	6.920,24	6.720,94	2.700	85	3.935,94	الطرق
2.076,98	115,71	-	1.961,27	1.229,93	16	-	1.213,93	الموانئ والملك العمومي البحري
2.392,57	49,77	2.331,8	11	615,22	-	605	10,22	النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية
143,89	-	99,5	44,39	68,32	-	24	44,32	الملاحة التجارية
1.938,29	-	-	1.938,29	1.971,4	-	-	1.971,4	دعم الاستراتيجيات القطاعية
1.720,67	-	45,9	1.674,77	1.474,17	-	4,8	1.469,37	القيادة والتوجيه
20.069,2	4.757,94	2.761,3	12.549,96	12.079,98	2.716	718,8	8.645,18	المجموع

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

77. وبخصوص تنفيذ ميزانية برامج قطاع التجهيز والنقل، فقد بلغت النسبة العامة للالتزام 81,9%. ويعزى ذلك إلى تحقيق نسب التزام مهمة على مستوى ثلاثة برامج: "الطرق" (96,2%) و"القيادة والتوجيه" (93,7%) و"النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية" (65,4%). في حين سجلت نسب التزام متواضعة بالنسبة للبرنامجين "الموانئ والملك العمومي البحري" (47,5%) و"الملاحة التجارية" (29,2%). ويرجع ذلك، بالنسبة للبرنامج الأول، إلى تسجيل تأخر في إعطاء انطلاقة إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى كمشروع إنجاز ميناء الداخلة ومشروع أشغال توسعة منشآت حماية ميناء الدار البيضاء. ويفصل الجدول أسفله المبالغ الملتمزم بها والمبالغ المؤداة في إطار كل برنامج:

**جدول # 19: تنفيذ ميزانية قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2019**

النفقات المؤشر على الأمر بصرفها برسم سنة 2019				الاعتمادات الملتزم بها برسم سنة 2019				البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
8.884,73	3.549,97	72,1	5.262,66	11.345,63	4.422,41	125,24	6.797,98	الطرق
668,38	11,7	-	656,68	985,95	75,23	-	910,72	الموانئ والملك العمومي البحري
830,49	1,54	819,59	9,36	1.564,88	6,11	1.548,75	10,02	النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية
32,03	-	19,25	12,78	41,98	-	26,06	15,92	الملاحة التجارية
877	-	-	877	877	-	-	877	دعم الاستراتيجيات القطاعية
1.496,23	-	18,16	1.478,07	1.611,61	-	18,33	1.593,28	القيادة والتوجيه
12.788,86	3.563,21	929,1	8.296,55	16.427,05	4.503,75	1.718,38	10.204,92	المجموع

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

78. وفيما يتعلق بالأهداف والمؤشرات الخاصة ببرامج قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، فإن الجدول أسفله يعطي نظرة شاملة حول المعطيات المتعلقة بهذا الشأن:

**جدول # 20: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك**

المؤشرات	الأهداف	البرامج
4	3	برنامج الطرق
6	4	برنامج الموانئ والملك العمومي البحري
5	3	برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية
4	2	برنامج الملاحة التجارية
-	-	برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية
3	3	برنامج القيادة والتوجيه

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

79. وقد أسفر التقييم الأولي لنجاعة أداء قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك على ما يلي:

**■ فيما يخص برنامج الطرق:**

- وضع "نسبة إنجاز الطرق السريعة" كمؤشر وحيد لهدف "تنمية الشبكة الطرقية". في حين أن هذا المؤشر لا يغطي جميع الجوانب المرتبطة بتنمية الشبكة الطرقية. حيث أن الشبكة الطرقية لا تقتصر فقط على الطرق السريعة.
- عدم وجود قيمة مستهدفة لمؤشر "نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة" ومستوى بلوغها.

- عدم بلوغ الهدف المحدد لمؤشر نسبة تهيئة المحاور التي تعرف ارتفاعا في حوادث السير. فخلال سنة 2019، تمكنت الوزارة من تهيئة 42 % من هذه المحاور بينما كان من المتوقع تهيئة 50% منها. كما تعتبر هذه النتيجة غير كافية مقارنة مع القيمة المستهدفة في أفق 2022 والمحددة في 100 %.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- لا يشترط أن تشمل المؤشرات كافة مناحي هدف الارتباط. ويمكن الاقتصار على مؤشر يمثل الجوانب الأساسية للهدف.  
- تم تحديد 75 % كقيمة مستهدفة لمؤشر "نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة" في حدود سنة 2030 أي بمعدل 1.25 نقطة كل سنة.

- يعزى التباين بين القيمة المتوقعة لهذا المؤشر وتلك المنجزة إلى العوامل التالية:  
✓ عدم تجانس سطح بعض المقاطع الطرقية مما يتطلب دراسات تقنية وجيوتقنية إضافية متعمقة؛  
✓ إخلال بعض الشركات بالوفاء بالتزاماتها؛  
✓ ضرورة القيام بأشغال إضافية لمعالجة عدم الاستقرار الجيوتقني ببعض المقاطع الطرقية المعنية.

### تعقيب المجلس الأعلى للحسابات

خلال سنة 2019، تكونت الشبكة الطرقية من حوالي 1.800 كلم طرق سريعة وأزيد من 15.600 كلم من الطرق الوطنية (منها 13.683 كلم معبدة) وأزيد من 11.180 كلم من الطرق الجهوية (منها 9.813 كلم معبدة)، وهو ما يجعل تتبع المؤشرات المتعلقة بالصنفين الأخيرين من الطرق ضروري، حيث تشكل قرابة 94% من مجموع الشبكة الطرقية.

### ■ فيما يخص برنامج الموانئ والملك العمومي البحري:

- تم تحقيق نتائج لا ترقى إلى مستوى الأهداف المتوخاة من البرنامج. فباستثناء مؤشر نسبة إنجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل الذي تم تحقيق النسبة المستهدفة والبالغة 12%، فإن الوزارة لم تتمكن من الوصول إلى النسب المستهدفة فيما يتعلق بالمؤشرات الخمسة الأخرى. نخص بالذكر المؤشرين: "نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030" و"نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري"، اللذين عرفا نسب إنجاز بلغت على التوالي 18% و 77%، مقابل نسب مستهدفة حددت على التوالي في 33% و 90%.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

جاء في معرض جواب وزارة الاقتصاد والمالية أن مستوى النتائج المحققة يرجع بالأساس إلى التأخر في تحديث أو إنجاز الدراسات وكذا تغير التكلفة الإجمالية لبعض المشاريع المينائية.

### ■ فيما يخص برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية:

- عدم التمكن من تحقيق أي هدف من أهداف البرنامج. ويتعلق الأمر بالأهداف التالية: "تحسين السلامة الطرقية"، "الرفع من مستوى الخدمات المقدمة" و"تحسين حالة حظيرة عربات النقل الطرقي".

- عدم التطرق في تقارير تقييم نجاعة أداء الوزارة بشكل دقيق ومفصل إلى الأسباب والإكراهات التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة. فباستثناء مؤشر "تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة"، حيث بررت الوزارة المعنية عدم تحقيق الهدف، وهو تحقيق نسبة تطور بناقص 6 %، بالأساس بالسلوك غير الواعي لعدد من مستخدمي الطرق، فإنها في المقابل لم تدل بما يفسر ضعف نجاعة أداء هذا البرنامج.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- (...) تم اختيار الهدف "تحسين السلامة الطرقية" وتم قرنه بمؤشر القياس "نسبة تهيئة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير"، وذلك بغرض تتبع تنفيذ العمليات الرامية لتحسين شروط السلامة الطرقية من خلال إعادة تهيئة المحاور الطرقية التي تشكل خطرا على مستعملي الطرق، ومعالجة النقط السوداء التي تعرف تراكم حوادث السير.

ولقد بلغ هذا المؤشر نسبة 42% سنة 2019 عوض 50% المتوقعة، ويرجع هذا الفرق إلى العوامل التالية:

- ✓ عدم تجانس سطح بعض المقاطع الطرقية مما يتطلب دراسات تقنية وجيوتقنية إضافية معمقة؛
- ✓ إخلال بعض الشركات بالوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ ضرورة القيام بأشغال إضافية لمعالجة عدم الاستقرار الجيوتقني ببعض المقاطع الطرقية المعنية.

وسوف تواصل الوزارة، خلال السنوات القادمة، القيام بعمليات إصلاح النقط السوداء على مستوى باقي الشبكة الطرقية والتي تمثل أكبر نسبة حوادث السير.

ويجب التذكير أن الوزارة، بالإضافة إلى هذا البرنامج، تقوم بعمليات للتشوير الطرقي سنويا بالنسبة للطرق التي توجد تحت إشرافها حيث يتم تشوير ما يقارب 5000 كلم سنويا.

(...)

- وبالنسبة لمؤشر: الأجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة وملفات البطاقة الرمادية، يتدخل في هذه العملية كل من مراكز تسجيل العربات التي تقوم بإدخال المعطيات المتعلقة بصاحب الرخصة والمصالح المركزية التي تقوم بالمصادقة عليها بالإضافة إلى الشركة صاحبة الامتياز التي تقوم بطبع هذه الرخص، الشيء الذي ينعكس على الأجال المحققة.

### ■ فيما يخص برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية:

- عدم قيام الوزارة بتحديد أهداف ومؤشرات تقييم نجاعة أداء هذا البرنامج مما يحول دون تتبع نتائج المشاريع والعمليات المزمع إنجازها. حيث اكتفت بالإشارة إلى أنه في إطار مواكبة الاستراتيجيات القطاعية المنجزة من طرف المؤسسات والشركات العمومية التابعة لها، يتم تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الاستثمار والتسيير للوزارة يتم تحويلها لفائدة هذه المؤسسات كإعانات للتجهيز أو كزيادة في رأسمالها. وأضافت أن هذه الاعتمادات تشكل التزامات الدولة المحددة في العقود والاتفاقيات التي توقعها في إطار تفعيل الاستراتيجيات القطاعية في مجالات النقل والبنى التحتية واللوجستيك.



## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- تمثل التحويلات المالية لفائدة المؤسسات العمومية التابعة للوزارة نسبة مهمة من مجموع الاعتمادات المفتوحة في إطار ميزانيات الاستثمار للوزارة، حيث يمكن في بعض الأحيان أن تتجاوز نسبة الثلث. وأمام هذه الأهمية كان من اللازم إبراز هذا المجهود المبذول من طرف الوزارة لتمويل المشاريع التي يعهد تنفيذها للمؤسسات والشركات العمومية التابعة لها.
- ولصعوبة إقران كل عملية من عمليات تحويل الاعتمادات المالية لأحد البرامج الأخرى للوزارة، حيث يقتصر دورها في إطار تنفيذ عقود البرنامج الجارية على المساهمة المالية في تمويل المشاريع المسطرة ضمنها، تم التوصل إلى خلق برنامج جديد جامع لهذه العمليات مع تحديد أهدافه في إنجاز التزامات الوزارة المتضمنة في هذه العقود (...).

## ■ وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

80. تنزيلًا للمهام المنوطة بالوزارة، عملت هذه الأخيرة على بلورة ثلاثة مخططات استراتيجية تهتم مجالات الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

81. بالنسبة للمجال الصناعي، فقد تم اعتماد المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014-2020 لمواصلة ما جاء به الميثاق الوطني للاقلاع الصناعي 2009-2015، حيث نص هذا المخطط على العمل على عشرة محاور استراتيجية، وهي:

- إحداث وتنشيط المنظومات الصناعية: وذلك عن طريق إحداث تجمُّع رُواد صناعيين ومقاولات صغرى ومتوسطة في منطقة صناعية تتوخى تشكيل تخصصات تكنولوجية حقيقية حول برامج تعاون محددة بعناية من شأنها أن تسفر عن إبرام عقود توريد بعيدة المدى ونقل للتكنولوجيا؛
- الموازنة الصناعية: بصفتها رافعة هامة للتنمية الاقتصادية للبلاد. حيث تراهن على ترشيد الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي؛
- مواكبة وإدماج القطاع غير المهيكّل: عبر إنشاء منظومة دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تأهيل الموارد: وذلك بإحداث التكوينات الخاصة بالمنظومات الصناعية بتعاون مع المجمع الشريف للفوسفاط ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة: عن طريق تعزيز منظومات الدعم والمواكبة؛
- أدوات التدخل التمويلي: بإحداث آليات مبتكرة عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- البنيات التحتية المتاحة للإيجار: المحطات الصناعية؛
- اندماج أكبر للمملكة على المستوى الدولي: عبر إبرام اتفاقيات التبادل الحر في خدمة الصناعة المحلية؛
- ترسيخ ثقافة إبرام الصفقات "Deal Making" لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإحداث فريق خاص باستقطاب الاستثمارات بطريقة استباقية وهجومية؛

- تكثيف التوجه الإفريقي للمغرب.
- 82. أما فيما يخص مجال الاقتصاد الرقمي، فإن الوزارة تسعى إلى تنزيل التوجهات الاستراتيجية الرامية أساسا إلى تحقيق أهداف الحكومة الذكية وتطوير منظومة صناعية خاصة بالاقتصاد الرقمي من أجل تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة من لدن المقاولات والإدارات العمومية وباقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال مخطط المغرب الرقمي 2016-2020. ولتنزيل مخطط الوزارة، حدد برنامج الاقتصاد الرقمي الأهداف التالية:
  - وضع هياكل الحكامة الملائمة؛
  - إزالة الطابع المادي؛
  - مواكبة التحول الرقمي للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- 83. من جهة أخرى، رغم أن الوزارة لا تتوفر على استراتيجية تهم قطاع التجارة، حيث أن مخطط تنمية التجارة والتوزيع- رؤية 2020 المسمى "مخطط رواج" والذي كان من المنتظر أن يشمل الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020 قد توقف عمليا سنة 2015، فإنها تعتمد خارطة طريق للنهوض بقطاع التجارة والتوزيع تهدف إلى:
  - محاربة الهشاشة الحضرية والحد من القطاع غير المهيكل؛
  - عصرنة قطاع التوزيع لجعله قاطرة لتطوير الاقتصاد الوطني؛
  - تحديث الإطار المنظم للتجارة والتوزيع ليوافق محاور الإصلاح.
- 84. كما خصصت الوزارة برنامجا لتنمية التجارة والجودة يهدف إلى معالجة اختلالات الميزان التجاري وتقوية دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية. ويعتمد هذا البرنامج على تطبيق تدابير وإجراءات القانون رقم 14.91 المتعلق بالتجارة الخارجية ويرتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:
  - سياسة مندمجة ومتكاملة لتنمية وترويج الصادرات؛
  - حماية المنتج الوطني وتعزيز منظومة التدابير التصحيحية ضد ممارسات الإغراق والمنافسة غير الشريفة؛
  - تبسيط ورقمنة مساطر التجارة الخارجية؛
  - اعتماد مقاربة جديدة على مستوى العلاقات التجارية الدولية.
- 85. وعلاوة بمشروع نجاعة أداء وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، برسم سنة 2019، يتضح أنه حدد أربعة برامج على النحو التالي:

جدول # 21: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

المسؤول عن البرنامج	البرنامج
الكاتب العام للوزارة	برنامج 470 : دعم و قيادة
المدير العام للصناعة	برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات
مدير الاقتصاد الرقمي	برنامج 429 : الاقتصاد الرقمي
المدير العام للتجارة	برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة

المصدر: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

86. إن المقارنة بين البرامج التي تم تحديدها من طرف الوزارة في إطار مشروع نجاعة الأداء والهيكل التنظيمي للوزارة، تبين أن البرامج أرقام 428 و 429 و 431 هي عبارة عن هياكل إدارية (مديريات) لهذه الأخيرة وبالتالي فعلى الصعيد الميزانياتي لم يتم تبني منهجية نجاعة الأداء بشكل يتماشى مع مضمون وأهداف الإصلاح الذي جاء به القانون التنظيمي لقانون المالية، حيث أن البرامج المعتمدة لتتبع نجاعة الأداء لم تتم بلورتها نتيجة لتنزيل الاستراتيجيات المعتمدة بالقطاعات الثلاثة بل بالرجوع إلى الوحدات الإدارية التي تهيكل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

جدير بالذكر أن ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي تركز حول برامج المهن "برنامج 431: تنمية التجارة والجودة" و "برنامج 429: الاقتصاد الرقمي" و "برنامج 428: التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات". ويعكس كل واحد من هذه البرامج مكونا مندمجا وأحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية العمل المعتمدة من طرف هذه الوزارة، لكونها منبثقة بشكل أساسي ومباشر من استراتيجية الوزارة، فالبرنامج 428 تمت بلورته استنادا على مخطط التسريع الصناعي بينما تم إنشاء البرنامجين 429 و 431 استنادا على استراتيجية المغرب الرقمي ورواج تواليها.

87. فيما يتعلق بالجانب الميزانياتي، بلغت الاعتمادات النهائية المخصصة لإنجاز برامج الوزارة برسم سنة 2019، في إطار الميزانية العامة، ما مجموعه 2.850,09 مليون درهم. خصصت منها 210,87 مليون درهم لتغطية نفقات الموظفين (7,4%)، و 2.273,76 مليون درهم لتغطية نفقات الاستثمار (79,8%)، في حين بلغت اعتمادات فصل المعدات والنفقات المختلفة ما قدره 364,21 مليون درهم (12,8%).

88. بالإضافة إلى هذه الاعتمادات المخصصة لبرامج الوزارة من الميزانية العامة، تتوفر الوزارة على حسابين خصوسيين للخرينة في شكل حسابين مرصدين لأموال خصوسية. ويتعلق الأمر بالحساب المسمى "صندوق التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمار" الذي يتوفر على اعتمادات نهائية تقدر ب 4.237,12 مليون درهم خصصت لتمويل مشاريع وأنشطة برنامج التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمار،

والحساب المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" الذي يتوفر على رصيد قدره 10,26 مليون درهم. وبخصوص هذا الحساب الأخير، لوحظ عدم ربطه بأي من البرامج التي تم تحديدها في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بالوزارة برسم سنة 2019. بحيث أن هذا المشروع لم يأخذ بعين الاعتبار هذا الحساب الخصوصي كدعامة مالية مخصصة لتمويل أحد البرامج وبالتالي لم يتم تقديم نتائج على مستوى تقرير نجاعة أداء الوزارة.

ويبين الجدول التالي توزيع الاعتمادات حسب البرامج:

**جدول #22: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي**

الاعتمادات النهائية عند نهاية سنة 2019				الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019				البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
445	-	-	445	378,08	-	-	378,08	دعم وقيادة
6.179,39	4.237,12	-	1942,27	3.433,25	1.500	-	1.933,25	التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات
369,62	-	-	369,62	369,87	-	-	369,87	تنمية التجارة والجودة
93,2	-	-	93,2	98	-	-	98	الاقتصاد الرقمي
7.087,21	4.237,12	0	2.850,09	4.279,2	1.500	0	2.779,2	<b>المجموع</b>

10,26	10,26	-	-	0	0	-	-	صندوق النهوض بتشغيل الشباب (غير مرتبط بأي برنامج)
-------	-------	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

89. أما فيما يخص معطيات تنفيذ الميزانية حسب البرامج فيمكن تقديمها كما يلي:

**جدول #23: تنفيذ ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي برسم السنة المالية 2019**

النفقات المؤشر على الأمر بصرفها برسم سنة 2019				الاعتمادات الملتزم بها برسم سنة 2019				البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	الحسابات المرصودة لأموال خصوصية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
339,1	-	-	339,1	406,33	-	-	406,33	دعم وقيادة
1.643,28	1.329,42	-	313,86	1.683,86	1.370	-	313,86	التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات
57,94	-	-	57,94	59,23	-	-	59,23	تنمية التجارة والجودة
29,18	-	-	29,18	29,38	-	-	29,38	الاقتصاد الرقمي
2.069,5	1.329,42	0	740,08	2.178,8	1.370	0	808,8	<b>المجموع</b>

0,59	0,59	-	-	1,24	1,24	-	-	صندوق النهوض بتشغيل الشباب (غير مرتبط بأي برنامج)
------	------	---	---	------	------	---	---	---

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

90. ومن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن النسب العامة للالتزام والأداء تبقى متواضعة حيث لم تتجاوز على التوالي 30,7% و 29,2%. وتخفي هذه الأخيرة فوارق كبيرة في نسب الالتزام

والأداء الخاصة بكل برنامج، حيث بلغت نسبة الالتزام فيما يتعلق بالبرنامج "دعم وقيادة" 91,3% في حين لم تتجاوز هذه النسبة 16% بخصوص برنامج "تنمية التجارة والجودة". وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن ارتفاع نسب الالتزام والأداء المتعلقة بالبرنامج "دعم وقيادة" سالف الذكر راجع بالأساس إلى كونه يتضمن جميع نفقات الموظفين والأعوان.

91. وبخصوص الأهداف والمؤشرات التي تم تحديدها لتتبع مدى إنجاز برامج قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي فيمكن إجمالها بالجدول أسفله (الملحق رقم 5):

**جدول # 24: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي**

المؤشرات	الأهداف	البرامج
2	2	التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات
6	3	الاقتصاد الرقمي
6	6	تنمية التجارة والجودة
5	2	دعم وقيادة

مصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

92. أسفر التقييم الأولي لنجاعة أداء وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي على ما يلي:

#### ■ فيما يخص برنامج التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات:

- عدم تغطية برنامج التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات لجميع الأهداف التي سطرها مخطط التسريع الصناعي كإنعاش الاستثمارات وضم القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل. حيث تم الاكتفاء بالهدفين المتعلقين بإحداث نصف مليون منصب شغل إضافي وتقليص عجز الميزان التجاري.
- اعتماد حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي كمؤشر وحيد لتحقيق هدف "تقليص عجز الميزان التجاري". في حين أنه لا يمكن التقليل من مستوى عجز الميزان التجاري فقط عبر الرفع من الصادرات بل يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الواردات.

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

إن خلق نصف مليون منصب شغل إضافي وتقليص عجز الميزان التجاري هي أهداف استراتيجية وعامة، مختارة بعناية لتسليط الضوء على مدى نجاعة أداء برنامج التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات، وحتما إنجاز المؤشرات المرتبطة بها سوف يمر ضمنا من خلال تحقيق أهداف خاصة ومحددة من قبيل إنعاش الاستثمارات وضم القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل.

ابتداء من سنة 2020 وفي ظل اشتداد الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد 19، تم تحيين محاور مخطط التسريع الصناعي لتشجيع الانتاج الوطني ووسم "صنع في المغرب"، وذلك من

خلال انتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات وهو ما سيساهم لا محالة في خفض حجم الواردات من جهة، وبالتالي تقليص عجز الميزان التجاري.

وللإشارة، فقد تم ربط "الهدف 2.428: تقليص عجز الميزان التجاري" بمؤشر واحد "المؤشر 1.2.428: حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي" الذي يتضمن معلومات حول التنمية والقدرة التنافسية للصناعة، وكذلك عن جهود الترويج وتسهيل وصول المنتجات الصناعية المغربية إلى الأسواق الدولية.

### ■ فيما يخص برنامج الاقتصاد الرقمي:

- عدم الإدلاء بالنتائج المتعلقة بمؤشرات قياس تحقيق أهداف برنامج الاقتصاد الرقمي. فمن بين مؤشرات البرامج الستة، تم الاكتفاء فقط بإعطاء نسبة تقدم إحداث وكالة التنمية الرقمية. كما أنه لم تتم الإشارة في تقرير نجاعة أداء الوزارة إلى الأسباب التي حالت دون ذلك.
- اعتماد مؤشرات غير شاملة لكل جوانب الأهداف. ويتعلق الأمر بإزالة الطابع المادي على الخدمات العمومية الذي لا يمكن قياسه فقط بمؤشر نسبة الإدارات التي تستعمل الخدمة.
- اعتماد مؤشر يرتبط تحقيقه بعوامل خارجية لا تتحكم فيها الوزارة بشكل مباشر. ويتعلق الأمر بنسبة تقدم مراحل تفعيل/ مواءمة الإطار القانوني المتعلق بالاقتصاد الرقمي.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- تجدر الإشارة إلى أن مديرية الاقتصاد الرقمي هي من وضعت أهداف ومؤشرات هذا البرنامج إلا أنه وبعد خلق وكالة التنمية الرقمية تم إسناد هذه المهمة إليها مما أدى إلى عدم التطابق والتكامل في تحديد وتتبع الأهداف والمؤشرات وفي الأخير تم الاتفاق على تغيير أغلب الأهداف والمؤشرات في مشروع نجاعة السنة الموالية؛
- لا يشترط أن تحيط المؤشرات بكل جوانب الارتباط، لاسيما في ظل تحديد من 1 إلى 3 مؤشرات الأداء بالنسبة لكل هدف؛
- بخصوص "المؤشر 1.1.429 نسبة تقدم مراحل تفعيل ومواءمة الإطار القانوني"، يخضع هذا المؤشر بالنظر لطبيعته للمساطر التشريعية والتنظيمية الضرورية للمصادقة على النصوص القانونية، والتي تتطلب تدخل الأمانة العامة للحكومة وكذا السلط الإدارية العمومية المعنية بمشروع النص التنظيمي والمصادقة عليه.

### ■ فيما يخص برنامج تنمية التجارة والجودة:

- عدم تحديد النتيجة المحققة بخصوص العديد من المؤشرات. ونخص بالذكر "نسبة عصرنة نقاط البيع والباعة المتجولين المهيكلين" و"نسبة إنجاز المشاريع المهيكلة" و"عدد مشاريع ولايات التفاوض". كما لم يتم الإشارة في تقرير نجاعة الأداء إلى الإكراهات والأسباب التي حالت دون ذلك.
- تحقيق نتائج لا ترقى إلى قيمة الأهداف المتوخاة. نخص بالذكر الانخفاض الملحوظ في عدد الشركات التي تمت مواكبتها مقارنة مع العدد المتوقع وما تم تحقيقه سنة 2017 و2018. حيث أن الوزارة

استهدفت مواكبة 250 شركة بينما لم تتمكن من مواكبة سوى 185 شركة، أي 74% من النسبة المستهدفة. نفس الأمر ينطبق على مستوى متوسط مدة بقاء البضائع في الموانئ المغربية الذي بلغ 8,5 أيام مقابل قيمة مستهدفة حددت في 6 أيام كما عرفت هذه المدة ارتفاعاً مقارنة مع سنة 2017 و2018.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- بشأن نسبة عصرنة نقاط البيع والباعة المتجولين المهيكليين: تجدر الإشارة إلى أن نسبة تحقيق هذا المؤشر تعتمد بشكل أساسي على إطلاق الاستراتيجية الجديدة للتجارة، وفي انتظار الانتهاء من هذه الاستراتيجية لم يتم إطلاق أي مشروع لتحديث تجارة القرب منذ عام 2016 حتى الآن. أما فيما يتعلق بالباعة المتجولين، وقعت الوزارة في عام 2016 اتفاقية مدتها 18 شهراً مع وزارة الداخلية من أجل إنجاز البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الباعة المتجولين بقيادة الولاية والعمال بتمويل من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال ميزانية إجمالية قدرها 526.87 مليون درهم ساهمت فيها الوزارة بـ 150 مليون درهم. تنقسم مساهمة الوزارة إلى قسمين: 100 مليون درهم تم تحويلها من قبل هذه الوزارة لحساب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عند توقيع الاتفاقية في عام 2016 والباقي المقدر بـ 50 مليون درهم والذي من المفترض تحويله بعد تقييم المشروع الأولي للبرنامج والتي يهدف إلى إعادة تأهيل 63.000 بائع متجول في 43 عمالة ومقاطعة.

لم يتم تحويل هذا الباقي الذي قدره 50 مليون درهم لعدم توفر المعطيات الخاصة بإنجاز المشروع.  
- بخصوص نسبة إنجاز المشاريع المهيكلة: تعتمد نسبة تحقيق هذا المؤشر بشكل أساسي على إطلاق الاستراتيجية الجديدة للتجارة. كما أن الوزارة وقعت اتفاقاً في عام 2017 مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة ووالي جهة الرباط وعمال الرباط وسلا وتمارة والقنيطرة والمجلس الجهوي و 18 جماعة بالجهة.

تتعلق هذه الاتفاقية بتحقيق مجمع تسويقي للمنتجات الغذائية الزراعية في جهة الرباط وسلا وتمارة والقنيطرة تحت القيادة المباشرة للولاية بتكلفة إجمالية قدرها 550 مليون درهم بلغت مساهمة الوزارة فيها 150 مليون درهم على ثلاث مراحل.

أوفت الوزارة بالتزامها بدفع حصتها البالغة 60 مليون درهم في عام 2018، في حين أن دفع القسطين الآخرين يعتمد على مدى التقدم المحرز في المشروع الذي يتعثر اليوم في انتظار المصادقة على موقع المجمع الجديد.

- فيما يخص عدد مشاريع ولايات التفاوض: وفقاً للأحكام الجديدة للقانون 14-91، يتم تحديد الولايات التفاوضية على أساس دراسات التأثير والتشاور مع القطاعين العام والخاص. ولتحقيق هذه الغاية، أطلقت الوزارة دراستين كما نظمت مشاورات مع القطاعين العام والخاص إلا أن نتائج هذه الدراسات من أجل تطوير الولايات التفاوضية لم يتم الحصول عليها بعد، ولهذا السبب لم يتم حتى الآن تحقيق أي إنجاز.

- بخصوص عدد الشركات التي تمت مواكبتها، فإن الانخفاض الملحوظ في عدد الشركات التي تمت مواكبتها راجع بالأساس إلى:

- ✓ عدم تجديد عقود تنمية التصدير للشركات التي لم تتمكن من تحقيق نمو رقم المعاملات عند التصدير بنسبة 15% وإنجاز 25% من خطة العمل الخاصة بالتصدير (التزامات العقد)؛
- ✓ انسحاب شركات من برنامج المصدرين المبتدئين وذلك لعدم توفرهم على القدرة المالية الكافية لتحمل نفقات تتعلق بإنجاز برنامج عملها للتصدير (...)

✓ عدم تجديد البرنامجين والاكتفاء بتسيير العقود مع الشركات المستفيدة من البرنامج برسم النسخ السابقة. آخر نسخة بالنسبة لبرنامج عقود تنمية التصدير تعود لسنة 2016 وبالنسبة لبرنامج المصدرين المبتدئين سنة 2018.

## ■ وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي -قطاع السياحة والنقل الجوي

93. تعتبر "رؤية 2020" الاستراتيجية التي اعتمدت لتطوير القطاع السياحي في أفق سنة 2020، والتي حددت المحاور التالية لتحقيق الأهداف المحددة لها:

- **تنمية السياحة الجهوية والمحلية:** وذلك باعتماد سياسة ترابية للعرض السياحي تضمن توزيع أرباح السياحة واستفادة جميع جهات المملكة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك عن طريق إنشاء ثمانية مجالات ترابية توفر عرضا سياحيا منسجما وجذابا؛

- **تنمية المنتج السياحي:** التي تتطلب تنزيل مجموعة من البرامج تمكن من توفير عرض سياحي متنوع ذي جودة عالية يلبي حاجيات السياح (المخطط الأزرق، برنامج السياحة الإيكولوجية، برنامج السياحة الداخلية، إلخ)؛

- **الاستثمار والتمويل:** من أجل ضمان إنجاز المشاريع السياحية الاستراتيجية؛

- **ترويج وتسويق الوجهات السياحية:** من أجل إحداث جاذبية لمختلف الوجهات السياحية الوطنية بالأسواق المستهدفة؛

- **التنمية المستدامة:** وذلك برفع رهان ثلاثي الأبعاد من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والحفاظ على الهوية السوسيوثقافية وكذا الرفع من مستوى عيش سكان مناطق الاستقبال؛

- **تنمية الرأس مال البشري:** عن طريق وضع منظومة تكوين تمكن من توفير الموارد البشرية المؤهلة؛

- **تنافسية نسيج الفاعلين بالقطاع السياحي:** عن طريق تنزيل برنامج الابتكار والتنافسية السياحية.

94. ومن جهة أخرى، حددت وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي -قطاع السياحة والنقل الجوي، في إطار مشروع نجاعة الأداء، برسم السنة المالية 2019، ستة برامج على النحو التالي:



جدول # 25: لائحة البرامج المحددة في إطار مشروع نجاعة الأداء المتعلق بقطاع السياحة والنقل الجوي

المسؤول عن البرنامج	البرنامج
الكاتب العام	برنامج 400: دعم حكمة وقيادة استراتيجية
مدير التقنين والتطوير والجودة	برنامج 401: تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية
الكاتب العام	برنامج 402: تطوير الرأس المال البشري
مدير الموارد والتكوين	برنامج 403: هندسة وتطوير المنتج السياحي
مدير الموارد والتكوين	برنامج 404: الإنعاش السياحي
المدير العام للطيران المدني	برنامج 405: برنامج الطيران المدني

المصدر: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع السياحة والنقل الجوي

95. وكما هو مبين بالجدول أعلاه، فقد تم تحديد مدير الموارد والتكوين كمسؤول عن البرنامجين رقم 403 و 404 المتعلقين، على التوالي، بـ "هندسة وتطوير المنتج السياحي" و "الإنعاش السياحي"، في حين يندرج البرنامج الأول ضمن مهام الشركة المغربية للهندسة السياحية (SMIT)، كمقولة عمومية تابعة لقطاع السياحة. فيما يعتبر البرنامج الثاني من اختصاص المكتب الوطني المغربي للسياحة (ONMT)، بصفته المسؤول عن الترويج لوجهة المغرب. إضافة إلى ذلك، فإن مديرية الموارد والتكوين تضطلع بمهام المسؤول عن البرنامجين سالف الذكر رغم أن طبيعة اختصاصاتها لا تتناسب والمهام الموكولة إليها في إطار البرمجة الميزانية الجديدة<sup>4</sup>.

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

وفقا لمنشور رئيس الحكومة رقم 09/2021 بتاريخ 15 أبريل 2021 المتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يجب أن يتوفر مسؤول البرنامج على صفة مدير مركزي.

وبناء عليه، تم تعيين مدير الموارد والتكوين مسؤولا عن قيادة البرنامج رقم 402 "تطوير الرأس المال البشري" بموجب مقرر بتاريخ 01 أكتوبر 2020. وتم تعيين مدير الاستراتيجية والتعاون مسؤولا عن قيادة البرنامج رقم 400 "دعم حكمة وقيادة استراتيجية" بموجب مقرر بتاريخ 01 أكتوبر 2020.

في حين تم تعيين مدير الاستراتيجية والتعاون بتنسيق مع مدير المكتب الوطني المغربي للسياحة مسؤولا عن قيادة البرنامج رقم 403 "هندسة وتطوير المنتج السياحي" بموجب مقرر بتاريخ 01 أكتوبر 2020. كما تم تعيين مدير الاستراتيجية والتعاون بتنسيق مع مدير الشركة المغربية للهندسة السياحية مسؤولا عن قيادة البرنامج رقم 404 "الإنعاش السياحي" بموجب مقرر بتاريخ 01 أكتوبر 2020.

96. فيما يخص الاعتمادات المالية النهائية المخصصة، من الميزانية العامة، لإنجاز برامج القطاع برسم سنة 2019، فقد بلغت 1.091,03 مليون درهم. منها 205,76 مليون درهم مخصصة لنفقات الموظفين

<sup>4</sup> حسب قرار وزير السياحة والصناعة التقليدية رقم 1582.09 بتاريخ 21 جمادى الثانية 1430 (15 يونيو 2009) الذي حدد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية للوزارة المكلفة بالسياحة، فإن مديرية الموارد والتكوين مسؤولة عن التكوين والموارد البشرية والمالية والدعم اللوجستيكي ونظم المعلومات.

747,13 و(18,8%) مليون درهم كنفقات استثمار (68,5%)، فيما تم تخصيص اعتمادات بمبلغ 138,13 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة (12,7%).

97. وفيما يخص الاعتمادات النهائية المخصصة في إطار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة فقد بلغت 190,18 مليون درهم، منها 64,79 مليون خصصت لتمويل برنامج "تطوير الرأس مال البشري" و 125,39 مليون درهم لتمويل "برنامج الطيران المدني".

#### جدول # 26: الاعتمادات المفتوحة والنهائية برسم السنة المالية 2019 المتعلقة بقطاع السياحة والنقل الجوي

الاعتمادات النهائية عند نهاية سنة 2019			الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019			البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
515,3	-	515,3	508,34	-	508,34	دعم حكمة وقيادة استراتيجية
41,41	-	41,41	31,05	-	31,05	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية
129,58	64,79	64,79	120,76	59,19	61,57	تطوير الرأس مال البشري
164,7	-	164,7	164,7	-	164,7	هندسة وتطوير المنتج السياحي
300	-	300	300	-	300	الإنعاش السياحي
130,21	125,39	4,82	45,97	45	0,97	برنامج الطيران المدني
1.281,21	190,18	1.091,03	1.170,83	104,19	1.066,64	المجموع

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع السياحة والنقل الجوي

98. وبخصوص تنفيذ ميزانية البرامج، يتبين أن نسبة النفقات المؤشر على الأمر بصرفها قد بلغت 91,8% من مجموع الاعتمادات النهائية، حيث عرف مختلف البرامج نسب أداء عالية باستثناء برنامج "تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية" الذي لم تتجاوز نسبة الأداء به 58,3%.

#### جدول # 27: تنفيذ ميزانية قطاع السياحة والنقل الجوي برسم السنة المالية 2019

النفقات المؤشر على الأمر بصرفها برسم سنة 2019			البرنامج (بملايين الدراهم)
المجموع	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
465,95	-	465,95	دعم حكمة وقيادة استراتيجية
24,16	-	24,16	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية
119,72	59,86	59,86	تطوير الرأس مال البشري
164,7	-	164,7	هندسة وتطوير المنتج السياحي
300	-	300	الإنعاش السياحي
101,77	97,1	4,67	برنامج الطيران المدني
1.176,32	156,96	1.019,36	المجموع

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع السياحة والنقل الجوي

99. وفيما يتعلق بالأهداف والمؤشرات التي تم تحديدها لتتبع مدى إنجاز برامج قطاع السياحة والنقل الجوي فيمكن إجمالها بالجدول أسفله (انظر التفاصيل بالملحق رقم 6):

**جدول #28: عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرامج قطاع السياحة والنقل الجوي**

المؤشرات	الأهداف	البرامج
6	5	برنامج دعم حكمة وقيادة استراتيجية
2	2	برنامج تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية
4	2	برنامج تطوير الرأس المال البشري
2	1	برنامج هندسة وتطوير المنتج السياحي
5	3	برنامج الإنعاش السياحي
3	1	برنامج الطيران المدني

المصدر: تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019 لقطاع السياحة والنقل الجوي

100. وأسفر التقييم الأولي لنجاعة أداء قطاع السياحة والنقل الجوي على ما يلي:

**■ فيما يخص برنامج دعم حكمة وقيادة استراتيجية:**

- عدم تحديد نتيجة مؤشر "نسبة إحداث الآليات ووضع التدابير المتعاقد بشأنها" من أجل مواكبة قطاع السياحة ودعم التنمية ومشاريع رؤية 2020. وفي هذا الصدد، أوضحت الوزارة أنها قامت باستبداله بمؤشرات أكثر ملاءمة دون الإشارة إلى المؤشرات التي حلت محله.
- عدم تحقيق أي هدف من أهداف البرنامج الأربعة حيث لم يتم بلوغ القيمة المستهدفة لمؤشراته. ويتمثل ضعف النتائج المحققة بالملموس في مؤشر معدل رضى الموظفين عن التهيئة والمعدات وأثاث المكتب حسب الجنس الذي بلغ سنة 2019 نسبة 57,5% في حين أن النسبة المستهدفة هي 80%. وكذلك المؤشر المرتبط بمعدل تحديث الأنشطة السياحية الذي سجل فارقا سلبيا مقارنة مع ما تم توقعه بلغ 25%، حيث سُجِّل سنة 2019 معدل 50 % مقابل معدل متوقع تم تحديده في 75%.
- وضع 5 أهداف لتنزيل استراتيجية هذا البرنامج بخلاف ما ينص عليه منشور رئيس الحكومة سالف الذكر الذي حددها في ثلاثة على الأكثر.

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

- ✓ فيما يخص مؤشر "نسبة إحداث الآليات ووضع التدابير المتعاقد بشأنها"، سيتم الأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات في النسخ المقبلة لمشروع نجاعة الأداء.
- ✓ أما فيما يخص المؤشر 1.1.400 فتجدر الإشارة إلى أنه يندرج ضمن الهدف 1.400 ولقد تم حذفها من النسخة المحيطة لمشروع نجاعة الأداء وذلك على إثر نفس الملاحظة الواردة في التقرير الأولي للمفتشية العامة للمالية رقم 6312/الصفحة 84/16. وستعمل هذه الوزارة على أخذ توصيات لجنة الاقتصاد بعين الاعتبار في النسخ القادمة لمشاريع نجاعة الأداء.
- ✓ تم تقديم استمارة وضعت لتقييم رضى الموظفين عن التهيئة والمعدات، وسيتم تفعيل النقطة المتعلقة بغياب معايير لاختيار عينة الموظفين في النسخة المقبلة لنجاعة الأداء. أما بخصوص تسجيل المؤشر المرتبط بمعدل تحديث الأنشطة السياحية لفارق سلبى مقارنة مع التوقعات، فيمكن تفسير ذلك بتوقيف لعمليات تحديث بعض الأنشطة السياحية وذلك لمراجعة جوانبها القانونية والتنظيمية. فالتغييرات التي تخضع

لها قوانين بعض الأنشطة السياحية كالإيواء السياحي ووكلاء الأسفار والمرشدين السياحيين دفعوا من أجل تأجيل مشاريعهم الهادفة إلى لامادية أنشطتها.

✓ إن نوعية وعدد الأهداف والمؤشرات تم تحديدها من خلال مجموعة من التوصيات المنبثقة من اجتماعات المواكبة التي انعقدت مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وخبراء أجنبية، إذ تم الاتفاق على أن تكون السنوات المقبلة عبارة عن محطات يتم من خلالها تطوير مشاريع نجاعة الأداء بشكل مستمر يجعلها في مستوى المقروئية من طرف الجميع.

فيما يخص باقي البرامج:

- بالنسبة لبرنامج هندسة وتطوير المنتج السياحي، عدم بلوغ الهدف المحدد بخصوص الطاقة الإيوائية الإضافية السنوية التي يتوجب تقديمها للاستغلال. حيث تم تحقيق 7.600 سرير مقابل 12.500 سرير مستهدف. كما يعد مستوى الطاقة الإيوائية الإضافية لسنة 2019 ضعيفا مقارنة مع القيمة المستهدفة في أفق 2021 والمحددة في 49.000 سرير.

- أما فيما يتعلق ببرنامج الإنعاش السياحي، لم يتم تحديد القيمة المستهدفة ونتيجة مؤشر معدل الرضى المتعلق بوجهة المغرب كمؤشر تم وضعه قصد الرفع من معدل الاهتمام بالمغرب. حيث أشارت الوزارة في تقرير نجاعة الأداء إلى أن البيانات المتعلقة بهذا المؤشر غير متاحة، في انتظار بدء الدراسة التي ستسمح بقياسها.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

✓ تساهم الشركة المغربية للهندسة السياحية بمقدار جزئي في بلوغ أهداف خلق الطاقة الإيوائية ورفع حجم الاستثمارات، فالشركة هي أداة لتحفيز وتوجيه الاستثمار السياحي للجهات ذات الأولوية من أجل خلق منتج يتماشى والطلب العالمي والمحلي وذلك عبر إنجاز دراسات والتعريف بها قصد استقطاب مستثمرين عموميين وخواص تماشيا مع الاستراتيجية التي ينزلها قطاع السياحة. وفي هذا الإطار، تقوم الشركة بإبرام اتفاقيات مباشرة مع الشركاء المعنيين من أجل تنزيل الدراسات المنجزة لتنفيذ المشاريع في إطار برامج جهوية لتطوير المنتج السياحي.

✓ أخذ المكتب الوطني المغربي للسياحة علما بهذه الملاحظة، وقد أجرى عدة دراسات على المستوى الوطني لمعرفة متطلبات السياحة الداخلية وعلى المستوى الدولي لدراسة طلب الأسواق المصدرة. (...)

ولقد تم إبرام اتفاقية لترويج الشحن الجوي في ماي 2016 بين وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك وإدارة الجمارك و PORTNET و الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية و المكتب الوطني للمطارات و شركة الخطوط الملكية المغربية و الكونفدرالية العامة للمقاولات المغربية من أجل توفير جميع الظروف المناسبة للوصول للهدف المتوخى.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤشرين الآخرين المرتبطين بتطور النقل الجوي، والمتعلقين على التوالي ب"تطور النقل الجوي للمسافرين" و "معدل فعالية تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للطيران المدني (OACI)" قد حققا القيم المتوقعة برسم سنة 2019.

### 3. دخول المقتضيات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية حيز التنفيذ

101. كما سبقت الإشارة إلى ذلك، دخلت حيز التنفيذ خلال 2019 بعض مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بالحذف المشروط لبعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية.

#### 1.3. المقتضيات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

102. نصت المادة 21 من القانون التنظيمي المذكور أعلاه على أنه "يجب أن تمثل الموارد الذاتية ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداث هذه المرافق، نسبة ثلاثين في المائة (30%) على الأقل من إجمالي مواردها المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة، وذلك بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2016. وتحذف هذه المرافق في حالة عدم استيفاء هذا الشرط بموجب قانون المالية الموالي."

103. وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 قد نص على حذف ما مجموعه 15 مرفقا للدولة مسيرا بصورة مستقلة ابتداء من فاتح يناير 2019، منها 12 تتعلق بتحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية، فيما الثلاث المتبقية تم حذفها، حيث لم تتمكن من إنجاز موارد ذاتية تمثل على الأقل 30% من مجموع مواردها، ويتعلق الأمر بالمرافق التالية:

- "قسم التعاون" التابع لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- "المصلحة المكلفة بالاعتماد والتقييس" التابع لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي؛
- "مسرح محمد السادس بوجدة" التابع لوزارة الثقافة والاتصال.

104. وفي هذا الصدد تم، خلال الفترة ما بين 2016 و2019، إحداث 13 مرفقا للدولة مسير بصورة مستقلة، في حين تم حذف 27 مرفقا.

ويبين الجدول أسفله عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تم إحداثها أو حذفها خلال كل سنة:

جدول # 29: مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تم إحداثها أو حذفها بين 2016 و2019

المجموع	2019	2018	2017	2016	
13	3	0	6	4	عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المحدثة
27	15	4	2	6	عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تم حذفها

المصدر: تقرير الوزارة المكلفة بقطاع المالية حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2020

### 2.3. المقتضيات المتعلقة بالحسابات المرصدة لأمر خصوصية

105. فيما يتعلق بالحسابات المرصدة لأمر خصوصية، فقد نصت المادة 27 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أن "تمثل، ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، الموارد المتأتية من حصيله رسوم أو موارد مخصصة أو هما معا، على الأقل نسبة أربعين في المائة (40%) من مواردها الإجمالية المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة، وذلك بالنسبة للحسابات المرصدة لأمر خصوصية المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2016. وتحذف هذه الحسابات في حالة عدم استيفاء هذا الشرط بموجب قانون المالية الموالي".

106. وفي هذا الصدد، نص قانون المالية لسنة 2019 على حذف أربعة حسابات مرصدة لأمر خصوصية ويتعلق الأمر بما يلي:

- صندوق محاربة آثار الجفاف؛
- الصندوق الخاص لإنقاذ مدينة فاس؛
- صندوق مساندة بعض الراغبين في إنجاز مشاريع؛
- الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب.

107. وقد عرف عدد الحسابات المرصدة لأمر خصوصية انخفاضا في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، حيث انتقل من 57 إلى 52 حسابا كما هو مبين بالجدول أسفله.

جدول #30: تطور عدد الحسابات المرصدة لأمر خصوصية بين 2016 و2019

2019	2018	2017	2016
52	56	56	57

مصدر: تقرير الوزارة المكلفة بقطاع المالية حول الحسابات المرصدة لأمر خصوصية برسم سنة 2020

108. وبنهاية 2019، تكون جل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية قد دخلت حيز التنفيذ والتي استغرقت قرابة خمس سنوات، من فاتح يناير 2016 إلى فاتح يناير 2020.

### التوصيات:

بالنظر إلى صعوبة الربط بين السياسات العمومية التي تحددها الحكومة وهيكله ميزانية الدولة، يوصي المجلس بما يلي:

- اعتماد مقاربة من شأنها أن تجعل من قانون المالية الآلية الرئيسية لترجمة الأولويات المحددة من طرف الحكومة والعمل على أن تعكس البرامج المدرجة في إطار مشاريع نجاعة الأداء الاستراتيجية القطاعية؛

- العمل على إعداد تقارير نجاعة الأداء القطاعية مباشرة بعد انتهاء السنة المالية لتمكين جميع المتدخلين من تقييم مدى تحقيق الأهداف وإنجاز البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية، مما من شأنه تحسين برمجة ميزانيات السنوات اللاحقة؛
- الحرص على أن تتوفر القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء على "وحدة مراقبة التسيير" (unité de contrôle de gestion) من أجل توفير المعلومات اللازمة للقيادة.

## II. نتائج تنفيذ الميزانية

109. أسفرت تنفيذ ميزانية سنة 2019 عن تحصيل مبلغ إجمالي للمداخيل بقيمة 475.689 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 112% وهو ما يشكل نسبة ارتفاع ناهزت 10,7 % مقارنة بالمداخيل المسجلة برسم سنة 2018. ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع مداخيل الميزانية العامة للدولة ب 36.838 مليون درهم ومداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ب 228 مليون درهم، ومداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة ب 8.996 مليون درهم.

ويقدم الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2019.

**جدول # 31 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2019**

مكونات الميزانية (بملايين الدراهم)	الموارد	التقديرات النهائية (1)	الحقوق المثبتة الصافية	التحصيل (2)	نسبة الإنجاز (%) (1) / (2)
الميزانية العامة	مجموع الموارد	329.623	389.998	365.955	111
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	مداخيل الاستغلال	4.481	5.253	4.682	104
	مداخيل الاستثمار	3.633	3.686	3.687	101
	مجموع المداخيل	8.114	8.939	8.369	103
الحسابات الخصوصية للخزينة	الموارد	85.082	101.358	101.365	119
المجموع العام للموارد		422.819	500.295	475.689	112

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2019

110. في حين سجلت النفقات مبلغا إجماليا قدره 459.831 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 79% وهو ما يشكل نسبة ارتفاع ناهزت 4 % مقارنة بالنفقات المسجلة برسم 2018. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع نفقات الميزانية العامة للدولة ب 38.248 مليون درهم، مقابل انخفاض نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ب 18.889 مليون درهم.

ويقدم الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2019.



جدول # 32 : توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2019

مكونات الميزانية (بملايين الدراهم)	النفقات	تقديرات قانون المالية	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها والمؤشر عليها (2)	نسبة الإنجاز (%) (1) / (2)
الميزانية العامة	مجموع النفقات	317.023	375.997	365.653	97
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	نفقات الاستغلال	2.015	4.481	2.055	46
	نفقات الاستثمار	796	3.633	1.226	34
	مجموع النفقات	2.811	8.114	3.281	40
الحسابات الخصوصية للخزينة	مجموع النفقات	84.397	199.871	90.897	45
المجموع العام للنفقات		404.231	583.982	459.831	79

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2019

## 1. عجز الميزانية

111. حسب وضعية تحملات وموارد الخزينة سجلت سنة 2019 عجزا في الميزانية بلغ 41.517 مليون درهم (أي ما يعادل 3,6 % من الناتج الداخلي الخام)، بزيادة نسبتها 8 % مقارنة مع التوقعات (38.384 مليون درهم).

112. ويمكن تفسير الفرق بين التوقعات والإنجازات بالارتفاع الذي تم تسجيله على مستوى الموارد العادية بنسبة 2,8 % (زائد 6.875 مليون درهم) وانخفاض أرصدة الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 62 % (ناقص 3.712 مليون درهم)، مقابل انخفاض النفقات العادية بنسبة 3,6 % (ناقص 8.363 مليون درهم) وارتفاع نفقات الاستثمار بنسبة 25,4 % (زائد 14.659 مليون درهم)، حيث لم يمكن ارتفاع الموارد العادية من تغطية الارتفاع الملحوظ في نفقات الاستثمار وانخفاض رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة.

113. ومقارنة مع سنة 2018، عرف عجز ميزانية سنة 2019 استقرارا نسبيا، حيث سجل انخفاضا طفيفا بما قدره 141 مليون درهم، وذلك بالرغم من الزيادة المسجلة في النفقات العادية بمبلغ 11.613 مليون درهم وتراجع أرصدة الحسابات الخصوصية للخزينة بـ 1.277 مليون درهم، وكذا ارتفاع نفقات الاستثمار بـ 6.664 مليون درهم. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى الزيادة المسجلة على مستوى المداخل العادية التي بلغت 19.695 مليون درهم.

114. ويعزى ارتفاع مجموع النفقات مقارنة بالتوقعات إلى الفارق المسجل في نفقات الاستثمار (زائد 14.659 مليون درهما) الذي تجاوز مجموع الانخفاض الذي تم تسجيله في باقي النفقات حيث سجلت

النفقات العادية انخفاضا قدره 8.363 مليون درهما مقارنة بالتوقعات. ونتج هذا التراجع عن انخفاض النفقات التالية:

- نفقات الموظفين ونفقات باقي السلع والخدمات ب 4.827 مليون درهما؛
- فوائد دين الخزينة ب 1.239 مليون درهما؛
- صندوق المقاصة ب 2.298 مليون درهما.

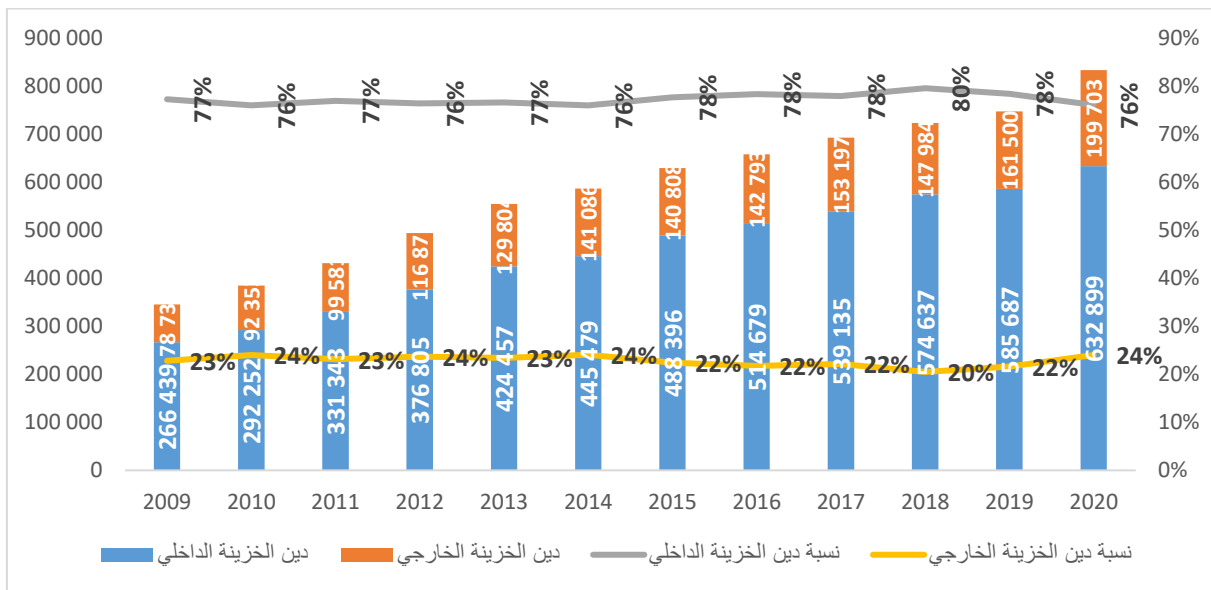
## 2. دين الخزينة

115. واصل دين الخزينة مساره التصاعدي، حيث بلغ 747.187 مليون درهم مع متم سنة 2019 مقابل 722.620 مليون درهم عند نهاية سنة 2018، أي بزيادة قدرها 24.567 مليون درهم، بنسبة تطور ناهزت 3,4%. وقد بلغ دين الخزينة مع نهاية سنة 2019 نسبة 64,9% من الناتج الداخلي الخام مقارنة ب 65,3% عند متم سنة 2018.

116. والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن دين الخزينة قفز مع نهاية 2020 إلى 832.602 مليون درهم، مما يشكل 76,4% من الناتج الداخلي الخام، أي بزيادة 11,4%. ويعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة الصحية، المرتبطة بجائحة كوفيد 19، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويبين الرسم البياني أدناه تطور توزيع دين الخزينة إلى داخلي وخارجي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2020.

رسم بياني # 2: تطور توزيع دين الخزينة إلى داخلي وخارجي خلال الفترة من 2009 إلى 2020



المصدر: معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

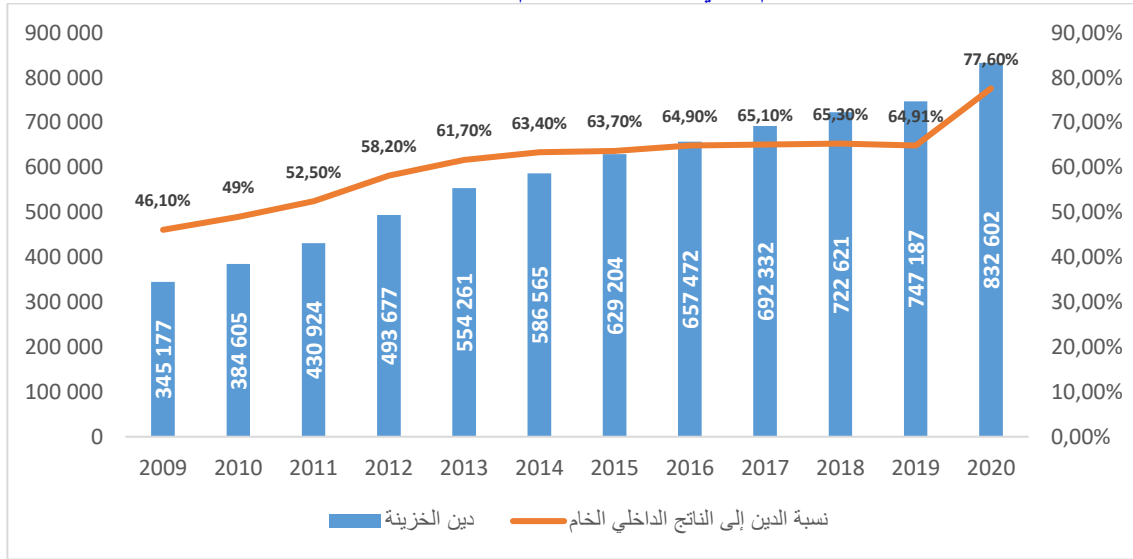
## ■ ارتفاع في دين الخزينة يغذيه الدين الخارجي

117. عرفت ميزانية سنة 2019 متطلبات تمويلية إجمالية بلغت حوالي 46.170 مليون درهما بزيادة 4.869 مليون درهما مقارنة بسنة 2018. ولتغطية حاجيات هذا التمويل، لجأت الخزينة إلى السوق الداخلية بما قدره 29.171 مليون درهما وإلى تمويل خارجي قدره 16.999 مليون درهما.

118. ونتيجة لهذا، واصل الدين المستحق على الخزينة منحاه التصاعدي بزيادة قدرها 24.567 مليون درهما (زائد 3,4%) مقارنة بسنة 2018، 55% منها على شكل دين خارجي. حيث ارتفع هذا الأخير سنة 2019 بمبلغ 13.516 مليون درهم، أي بنسبة 9,1% مقارنة مع سنة 2018 لينتقل إلى 161.500 مليون درهم. في حين سجل الدين الداخلي زيادة قدرها 11.050 مليون درهم (زائد 1,9%)، ليصل إلى 585.687 مليون درهم سنة 2019 مقابل 574.637 مليون درهم عند نهاية 2018. وفي هذا الإطار، تضاعف الدين المستحق منذ سنة 2009 لينتقل من 345.177 مليون درهما إلى 747.187 مليون درهما سنة 2019، بمعدل سنوي متوسط قدره 8% خلال الفترة المذكورة.

ويبرز المبيان أسفله تطور دين الخزينة بين سنتي 2009 و2020 (المبالغ بملايين الدراهم).

رسم بياني # 3: تطور حجم مديونية الخزينة



المصدر: معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

## جواب وزارة الإقتصاد والمالية

إن الزيادة في حجم الدين هي نتيجة طبيعية لوجود عجز متكرر في الميزانية، إذ أن احتياجات المغرب التمويلية مهمة لتطوير بنيته التحتية الأساسية وتحديث اقتصاده وتنويع مصادر نموه من أجل خلق المزيد من الثروة وكذا فرص الشغل والحد من التفاوتات المجالية والفقر. ونتيجة لهذا، واصل الدين المستحق على الخزينة منحاه التصاعدي (...)

119. وعلى غرار دين الخزينة، عرفت سنة 2019 ارتفاع الديون المضمونة من طرف الدولة لفائدة مؤسسات وشركات عمومية بنسبة 3.1% لتنتقل من 155.3 مليار درهم إلى 160.2 مليار درهم، مسجلة معدل نمو بلغ في المتوسط 5% خلال الفترة 2015-2019. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه الديون المضمونة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب دين الخزينة. ويبين الجدول أدناه تطور الدين الداخلي والخارجي الذي تضمنه الدولة بين عامي 2015 و2019 (بملايير الدراهم).

**جدول # 33 : تطور الدين الداخلي والخارجي المضمون من قبل الدولة بين عامي 2015 و2019**

2019	2018	2017	2016	2015	طبيعة الدين المضمون من قبل الدولة
35,2	28,5	27,4	23,9	21,7	دين داخلي
125	126,8	124,9	115,1	105,6	دين خارجي
<b>160,2</b>	<b>155,3</b>	<b>152,3</b>	<b>139</b>	<b>127,3</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

120. خلال سنة 2019، شكلت الديون المضمونة من طرف الدولة 70,1% من إجمالي الدين الخارجي المستحق خارج دين الخزينة. وظل هذا الضمان مركّزاً بنسبة 92,4% على ست مؤسسات وشركات عمومية رئيسية، وهو نفس مستوى التركيز المسجل في عام 2018. ويتعلق الأمر بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (42.768 مليون درهما) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (23.965 مليون درهما) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (18.955 مليون درهما) والوكالة المغربية للطاقات المستدامة (MASEN) (18.563 مليون درهما) وصندوق تمويل الطرق (7.425 مليون درهما) والوكالة الخاصة طنجة المتوسط (3.861 مليون درهما).

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

تعتبر الديون المضمونة التي تعبئ من لدن باقي المقترضين العموميين غير الخزينة (أي الاقتراضات بضمان الدولة للمؤسسات والمقاولات العمومية، وللمؤسسات المالية العمومية، وللجماعات الترابية وللمؤسسات ذات المنفعة العمومية) خصوما احتمالية صريحة لا تنشأ عنها مطالبة بتقديم الضمان لدفع مستحقاتها مباشرة من لدن الدولة لفائدة الجهات المقرضة، إلا في حالة عدم قدرة المدينين على سداد الائتمانات المتعلقة بتلك الديون. وبالتالي ووفقا للمعايير الدولية المعتمدة في إعداد احصائيات الدين لا يمكن إدراجها في دين الخزينة. بالإضافة إلى ذلك وتماشيا مع نفس المعايير الدولية لا يمكن تداول أو تحليل احصائيات الدين على أساس مُجمَع للدين العمومي أو لدين الإدارات العمومية دون اللجوء إلى مبدأ توطيد البيانات.

وفي هذا الصدد، تناول ملف خاص منهجية توطيد دين الإدارات العمومية وتم إدراجه في التقرير السنوي حول المديونية الذي صاحب مشروع قانون المالية لسنة 2021.

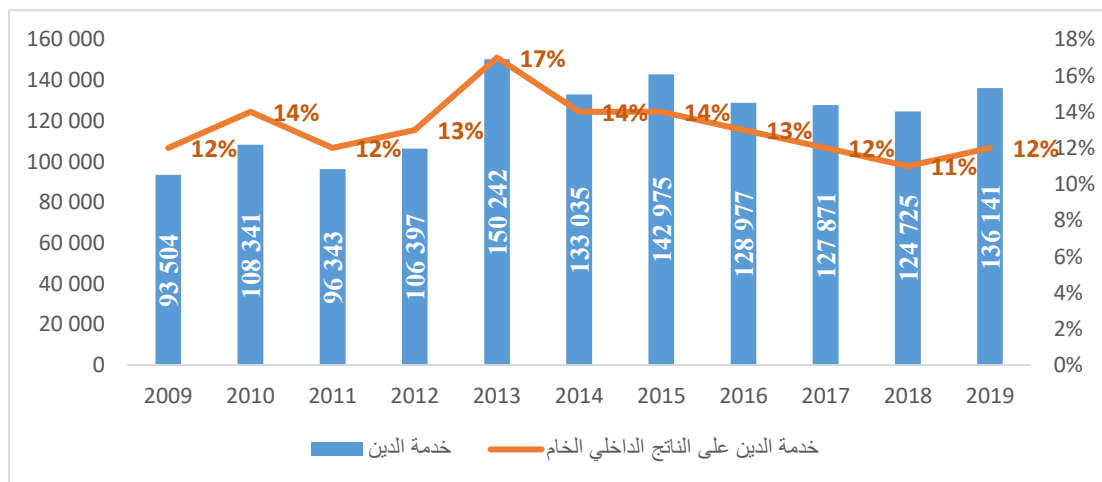
وتجدر الإشارة هنا على أن نطاق التغطية المؤسساتية شمل جميع الهياكل المكونة لقطاع الإدارات العمومية وذلك وفقاً لدليل إحصائيات مالية الحكومة لعام 2014، حيث إن نطاق قطاع الإدارات العمومية يغطي القطاعات الفرعية التالية:

- الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية العامة (الخزينة)؛
  - الحكومة المركزية الغير مدرجة في الميزانية العامة، أي المؤسسات العمومية ذات الطابع غير التجاري؛
  - الجماعات الترابية؛
  - ومنظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي.
- هذا، وكما جاء في التقرير السنوي حول المديونية الذي صاحب مشروع قانون المالية لسنة 2022، فقد بلغ حجم الدين الموطد القائم على قطاع الإدارات العمومية تجاه باقي الدائنين، الوطنيين والخارجيين، بتم سنة 2019، ما يناهز 655,1 مليار درهم، أي 56,8% بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي مقابل 56,0% بتم سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدين الموطد لقطاع الإدارات العمومية أقل من حجم دين الخزينة (64,8% بتم سنة 2019). ويرجع هذا الفرق لحجم محفظة سندات الخزينة التي بحوزة منظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتم طرحها وفقاً لمفهوم التوظيف، لكونها أصولاً وديوناً في آن واحد داخل نفس الوحدة المؤسساتية، أي قطاع الإدارات العمومية.

#### ■ ارتفاع خدمة الدين في 2019 بعد الانخفاض المسجل منذ 2013

121. تشمل خدمة دين الخزينة النفقات المرتبطة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين المتوسط والطويل الأمد. وقد شهدت سنة 2019 زيادة في خدمة الدين، بعد أن ظلت في اتجاه تنازلي خلال الفترة 2016-2018، حيث بلغت 136.141 مليون درهماً، بزيادة قدرها 11.416 مليون درهماً (زائد 9,2%) مقارنة بعام 2018 الذي سجل خدمة دين بنحو 124.725 مليون درهماً.

#### رسم بياني # 4: تطور خدمة الدين خلال الفترة من 2009 إلى 2019 (بملايين الدراهم)



المصدر: معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يعزى الارتفاع المسجل في خدمة الدين في سنة 2019 بالخصوص إلى ارتفاع تحملات أصل الدين الداخلي وكذا فوائد وعمولات الدين الداخلي.

بالنسبة لأصل الدين الداخلي، فإن هذا التطور يرجع أساسا إلى بنية الاكتتابات المنجزة خلال السنوات الفارطة، مع العلم أن سداد أصل الدين الداخلي يكون مرة واحدة عند نهاية آجال السندات. وهكذا، فقد سجلت تحملات أصل الدين المرتبطة بسندات الخزينة ذات مدد 10 سنوات و15 سنة ارتفاعا يصل إلى 3,5 مليار درهم و13 مليار درهم على التوالي سنة 2019 بالنظر إلى بنية الإصدارات لسنتي 2009 و2004، في حين تراجعت تحملات أصل الدين المرتبطة بسندات الخزينة ذات مدد أقل من 5 سنوات. فيما يخص الارتفاع الملحوظ المسجل في فوائد وعمولات الدين الداخلي، فهو يعزى أساسا إلى الارتفاع المسجل في حجم الدين الداخلي في 2018 بتدفق صافي قدره 35,5 مليار درهم.

122. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع نفقات استهلاك الدين البالغة 8.925 مليون درهما (زائد 9.2%) ليصل مجموعها إلى 105.635 مليون درهما، ونفقات الفوائد والعمولات بقيمة بلغت 2.490 مليون درهما (زائد 8.9%) ليصل مجموعها إلى 30.507 مليون درهما.

123. والواقع أن الزيادة في نفقات استهلاك الدين ناتجة بشكل رئيسي عن الزيادة في استهلاك الدين الداخلي الذي سجل 8.784 مليون درهم، لا سيما الديون على المدى المتوسط والطويل، مقارنة بالزيادة الطفيفة في استهلاك الدين الخارجي (زائد 141 مليون درهم).

124. كما ارتفعت نفقات الفائدة بشكل ملحوظ، حيث سجلت زيادة قدرها 2.466 مليون درهما، أي بنسبة 8.8% مقارنة بعام 2018. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى نفقات الفائدة على الدين الداخلي (26.666 مليون درهم)، لا سيما المرتبطة بديون المدى المتوسط والطويل. بعد أن تقدمت بمبلغ 2.353 مليون درهم مقابل زيادة طفيفة في الفائدة على الدين الخارجي (3.841 مليون درهم) بقيمة 113 مليون درهم. وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى إعادة جدولة بعض خطوط الدين الداخلي.

125. وتثير هذه المبالغ الكبيرة في خدمة الدين المسجلة في عام 2019، بعد ثلاث سنوات متتالية من التراجع، التساؤل حول نجاعة التدبير الفعال للدين الداخلي، والتي ينبغي أن تمكن من التحكم في الاستحقاقات من خلال اعتماد التسوية السنوية والشهرية لسداد أصل الدين ونفقات الفائدة بصفة متوازنة تحد من المخاطر التي تحدى بهذا النوع من العمليات.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

فيما يتعلق بنجاعة سياسة التدبير النشط للدين الداخلي، فإن لعمليات تبادل سندات الخزينة أثر إيجابي على استحقاقات الدين إذ تمكن من خفض ذروة التسديدات وبالتالي تمليس جدول سداد الدين. كما أن هذه العمليات لا تؤثر على تدفقات الخزينة العمومية إذ يتم استبدال القيمة الإجمالية لسندات الخزينة المعاد شراؤها بالقيمة الإجمالية لسندات الخزينة التي تم إصدارها.

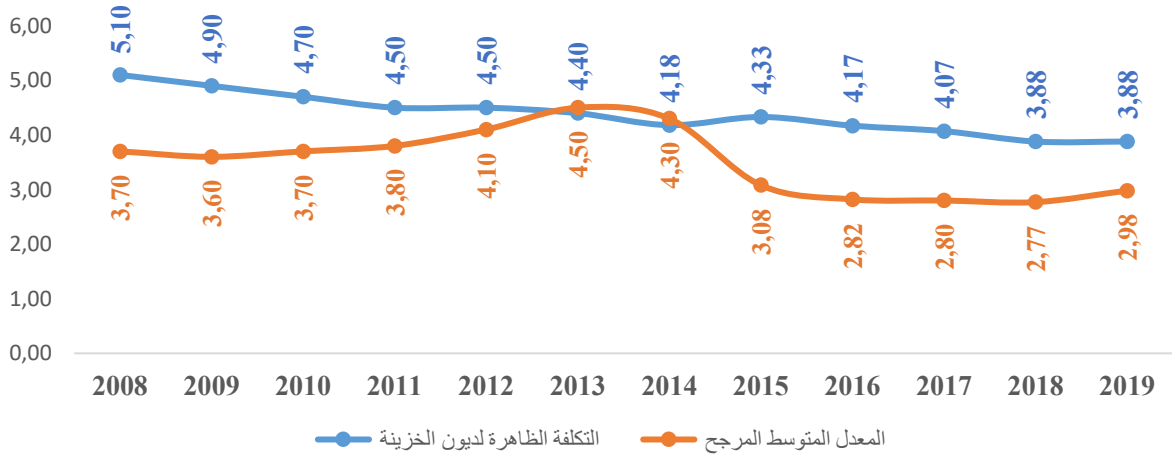
غير أنه من وجهة نظر محاسبية، فإنه يتم تسجيل عملية تبادل سندات الخزينة كعمليتين منفصلتين حيث تحتسب عملية إعادة شراء سندات الخزينة في فصل استهلاك الدين وعملية إصدار سندات جديدة بدلا من تلك المعاد شراؤها في فصل موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.

وقد ساهمت عمليات تبادل سندات الخزينة المنجزة سنة 2019 في تقليص مستحقات الشهور المعنية بهذه العمليات بحوالي 3,1 مليار درهم في المتوسط الشهري. وهكذا، فإن اللجوء المنتظم لعمليات التدبير النشط للدين الداخلي يؤثر نوعيا على تدبير الدين إذ تمكن هذه العمليات من التخفيف من خطر إعادة التمويل المرتبط بدين الخزينة عبر تمليس حاجيات الخزينة على مدار السنة مما يساهم في تدبير أمثل لسياسة الإصدارات وبالتالي في تحسين ظروف تمويل الخزينة.

126. ورغم هذا المعطى، ظلت تكلفة تمويل الخزينة في عام 2019 مواتية بفضل الاتجاه التنازلي المستمر في أسعار الفائدة منذ عام 2013. وفي الواقع، شهدت المعدلات المتوسطة المرجحة لسندات الخزينة في السوق الأولية انخفاضا متوسطا قدره 37 نقطة أساسية لمختلف آجال الاستحقاق مقترنة بانخفاض أكبر في آجال الاستحقاق عند 5 سنوات فأكثر مع ما يقارب 56,3 نقطة أساسية في المتوسط بين 2018 و2019. وتعزى هذه الزيادة الطفيفة في المعدل المتوسط المرجح (21 نقطة أساسية) إلى تأثير إصدار سندات خزينة ذات أجل استحقاق 30 عامًا بمعدل 4.20%.

127. وفي نفس الصدد، ظلت نسبة الفائدة لديون الخزينة عند نفس المستوى المسجل في 2018. ويوضح الرسم البياني أدناه تطور نسبة تكلفة دين الخزينة.

رسم بياني # 5: تطور نسبة تكلفة دين الخزينة من 2008 إلى 2019



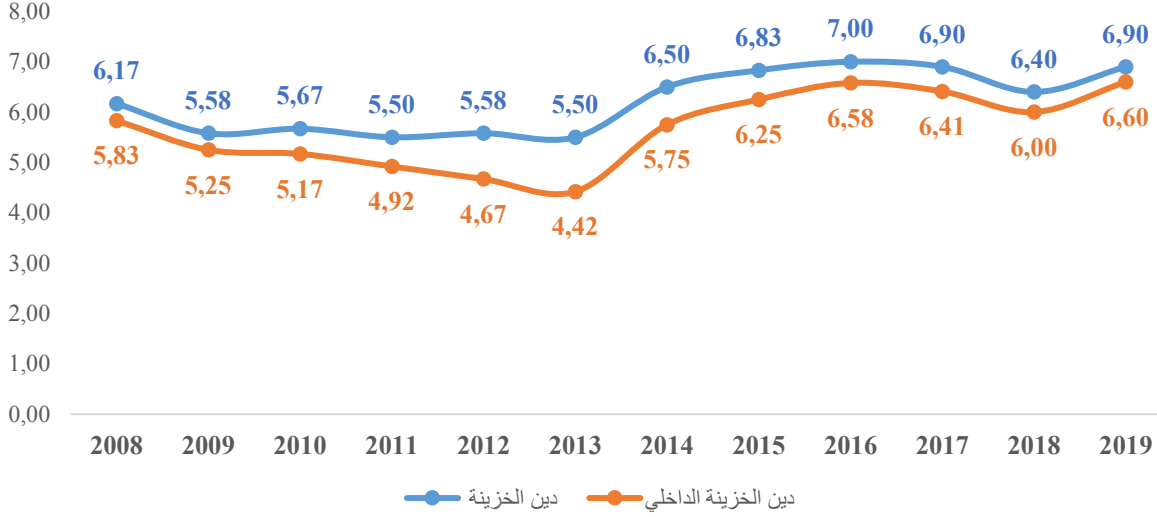
المصدر: معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

128. وقد واكب انخفاض تكلفة التمويل سنة 2019 تحسنا في متوسط آجال استحقاق دين الخزينة بمقدار ستة أشهر ليعود إلى مستواه في عام 2017 بسبب تركيز الخزينة على آجال الاستحقاق الطويلة.

ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى التحسن في متوسط آجال استحقاق الدين الداخلي، الذي ارتفع في عام 2019 بمقدار سبعة أشهر مقارنة بسنة 2018.

ويوضح الرسم البياني أدناه تطور متوسط آجال استحقاق ديون الخزينة بين 2008 و2019.

رسم بياني # 6: تطور متوسط آجال استحقاق ديون الخزينة بين 2008 و2019 (بعد السنوات)



المصدر: معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة



### III. الميزانية العامة

#### 1. الموارد

129. بلغت الموارد المحصلة سنة 2019 ما مجموعه 365.955,5 مليون درهم، أي بنسبة تحصيل ناهزت 111 % مقارنة بتقديرات الميزانية العامة، وبارتفاع بلغت نسبته 11,2 % مقارنة بالموارد المحصلة سنة 2018. ويرجع هذا التطور أساسا إلى ارتفاع موارد الاقتراض بنسبة بلغت 82,6 % مقارنة بسنة 2018.

ويبين الجدول أسفله توزيع الموارد برسم سنتي 2018 و2019 حسب طبيعتها.

جدول # 34 : الموارد برسم سنتي 2018 و2019

الموارد (بملايين الدراهم)	إنجازات 2018	توقعات قانون المالية 2019	إنجازات 2019	نسبة التطور مقارنة مع سنة 2018 (%)
الموارد العادية	271.572,2	253.423,1	260.889,3	- 3,9
موارد الاقتراض	57.544,9	76.200,0	105.066,3	82,6
<b>المجموع</b>	<b>329.117,1</b>	<b>329.623,1</b>	<b>365.955,5</b>	<b>11,2</b>

المصدر: قانون التصفية لسنة 2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

130. وبالتالي، بلغت الموارد العادية ما مجموعه 260.889,3 مليون درهم، مسجلة انخفاضا نسبته 3,9 % مقارنة مع سنة 2018، مقابل نسبة تحصيل إيجابية مقارنة مع التوقعات ناهزت 102,9 % . ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الموارد غير الجبائية بنسبة بلغت 20,9 % .

ويبين الجدول التالي نسب الإنجاز وتطور الموارد العادية خلال سنتي 2018 و2019:

جدول # 35 : توزيع الموارد العادية المحصلة خلال سنتي 2018 و2019

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	تحصيلات 2018	توقعات قانون مالية 2019	تحصيلات 2019	نسبة الإنجاز/ توقعات قانون المالية 2019 (%)	نسبة التطور بين 2018 و2019 (%)
الموارد الجبائية	220.566,9	228.615,2	220.526,4	96	- 0,02
الموارد غير الجبائية	51.005,3	24.807,9	40.362,9	163	- 20,9
<b>المجموع</b>	<b>271.572,2</b>	<b>253.423,1</b>	<b>260.889,3</b>	<b>102,9</b>	<b>- 3,9</b>

المصدر: قانون التصفية لسنة 2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يعزى الفارق بين توقعات قانون المالية لسنة 2019 والإنجازات المسجلة عند نهاية السنة، والبالغ 3,6 %، بالأساس إلى:

● كون تقديرات موارد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2019، كما تم إيداعه بالبرلمان، تأخذ بعين الاعتبار التدابير التشريعية المقترحة لتحقيق موارد إضافية، والتي قدرت برسم سنة 2019 ب 4.103

مليون درهم. غير أن مجموعة من هذه التدابير تم تعديلها أو حذفها دون ملاءمة تقديرات الموارد مع هذا الإجراء. ويبلغ الأثر الناتج عن مختلف التغييرات ما قدره 2.039 - مليون درهم؛

● كون توقعات الموارد الناتجة عن عمليات التحصيل تتم بناء على الهدف المتوخى تحقيقه من طرف إدارة الضرائب، غير أن القيمة المحددة لهذا الأخير تم الرفع منها بشكل كبير فيما يخص الموارد الإضافية، وذلك ابتداء من سنة 2015، حيث انتقلت من 12.946 مليون درهم إلى 21.132 مليون درهم برسم سنة 2019، أي بزيادة قدرها 63,3%.

كما سجلت الموارد المتأتية من عمليات المراقبة مستويات مهمة خلال سنتي 2018 و2019، حيث تجاوزت سقف 12 مليار درهم المسجل سابقا، غير أنها وبالرغم من ذلك لم تبلغ الأهداف المحددة مسبقا.

وتقوم المديرية العامة للضرائب بتعيين توقعات قانون المالية بصفة منتظمة، حيث إن التحيين الأخير للتقديرات برسم سنة 2019 كان في حدود 100,7% (نسبة محتسبة مقارنة بالموارد الإجمالية المحصلة من قبل المديرية العامة للضرائب).

وللإشارة فإن المداخل غير الجبائية برسم سنة 2018 تتضمن تحويلا بمبلغ 24 مليار درهم من الحساب المرصد لأموال خصوصية المتعلق بالمنح المتأتية من مجلس التعاون الخليجي لفائدة الميزانية العامة. وبدون احتساب هذا التحويل، فقد سجلت الموارد ارتفاعا بحوالي 13.3 مليار درهم أو 5.4% عوض انخفاض بنسبة 3.9%.

#### 1.1. المداخل الجبائية

131. خلال سنة 2019، ساهمت الموارد الجبائية<sup>5</sup> في خزينة الدولة بما مجموعه 220.526 مليون درهم، بنسبة إنجاز بلغت 96%، وهو ما يمثل 84,5% من مجموع الموارد العادية مقابل 81% سنة 2018. وتشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة 88,9% من مجموع الموارد الجبائية، تليها رسوم التسجيل والتمير بنسبة 6,8% وأخيرا الرسوم الجمركية بنسبة 4,3%.

ويبين الجدول أسفله حصة كل نوع من هذه الموارد ونسبتها من مجموع الموارد الجبائية.

جدول #36: توزيع الموارد الجبائية برسم سنة 2019

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	توقعات قانون المالية 2019	تحصيلات 2019	نسبة الإنجاز (%)	نسبة المورد من مجموع الموارد الجبائية (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	101.370,8	99.277,8	97,9	45
الضرائب غير المباشرة	99.487,8	96.750,7	97,2	43,9
الرسوم الجمركية	9.548,2	9.384,6	98,3	4,3
رسوم التسجيل والتمير	18.208,3	15.113,3	83	6,8
<b>المجموع</b>	<b>228.615,2</b>	<b>220.526,4</b>	<b>96,5</b>	<b>100,0</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

<sup>5</sup> تتكون هذه الموارد من التحصيلات المتأتية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمير.

132. وقد عرفت نسب الإنجاز التي حققتها الموارد الجبائية تراجعاً مقارنة بتلك التي تم تسجيلها خلال سنة 2018، خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة (ناقص 5,6%) وغير المباشرة (ناقص 3,9%) وكذا رسوم التسجيل والتمبر (ناقص 3,7%).

ويقارن الجدول التالي نسب إنجاز الموارد الجبائية حسب طبيعتها خلال سنتي 2018 و2019.

**جدول #37 : نسب تحصيل الموارد الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2018 و2019**

نوع المورد	نسبة الإنجاز خلال سنة 2018 (%)	نسبة الإنجاز خلال سنة 2019 (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	103,5	97,9
الضرائب غير المباشرة	101,1	97,2
الرسوم الجمركية	99,7	98,3
رسوم التسجيل والتمبر	86,7	83
<b>المجموع</b>	<b>100,9</b>	<b>96,5</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

133. وبخصوص الضرائب المباشرة، فقد تم تحصيل مبلغ أقل مقارنة بالتوقعات ناهز 2.093 مليون درهم. ويرجع ذلك إلى التراجع في أداء الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل اللتان سجلتا على التوالي انخفاضا ببلغ 2.645 مليون درهم و1.077 مليون درهم. وقد ساهم الفارق الإيجابي المسجل على مستوى الغرامات والزيادات الضريبية والذي بلغ 1.554 مليون درهم، في التخفيف من نسبة الفرق.

134. كما جاءت مداخيل الضرائب غير المباشرة مخالفة للتوقعات بفارق بلغ ناقص 2.737 مليون درهم، تم تسجيله بالأساس على مستوى الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد (ناقص 2.793 مليون درهم) وبشكل أقل على مستوى الرسوم المفروضة على المنتوجات الطاقية (ناقص 307 مليون درهم).

135. وعرفت كذلك رسوم التسجيل والتمبر فارقاً قدره ناقص 3.095 مليون درهم مقارنة بالتوقعات نتيجة تراجع رسوم نقل الملكية (ناقص 1.109 مليون درهم)، والرسوم المفروضة على العقود الأخرى (ناقص 1.368 مليون درهم) والتمبر الفريد والورق المدموغ (ناقص 930 مليون درهم).

136. وعلى العكس من ذلك، سجلت الرسوم الجمركية نسبة إنجاز موافقة إجمالاً للتوقعات على الرغم من فارق في تحصيل رسوم الاستيراد بلغ ناقص 164 مليون درهم.

ويبين الجدول أسفله مقارنة لتحصيـل الموارد الجبائية بتوقعاتها.

**جدول # 38 : مقارنة تحصيل الموارد الجبائية بتوقعاتها**

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	توقعات قانون المالية 2019	التحصيلات	الفرق	نسبة الإنجاز (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	101.371	99.278	-2.093	97,9
الضريبة على الشركات	52.456	49.811	-2.645	95,0
الضريبة على الدخل	44.701	43.624	-1.077	97,6
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	12	63	51	525,3
الضريبة المهنية	338	348	10	102,9
الضريبة على السكن	33	47	14	142,1
الغرامات والزيادات الضريبية	3.831	5.385	1.554	140,6
الضرائب غير المباشرة	99.488	96.751	-2.737	97,2
الضريبة على القيمة المضافة	69.997	67.201	-2.795	96,0
(الداخلية)	29.243	29.241	-2	100,0
(الاستيراد)	40.753	37.960	-2.793	93,1
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	29.491	29.549	58	100,2
(التبغ)	11.055	11.329	274	102,5
(المحروقات)	16.608	16.301	-307	98,2
(أخرى)	1.828	1.919	92	105,0
الرسوم الجمركية	9.548	9.385	-163	98,3
الرسوم على الاستيراد	9.548	9.384	-164	98,3
رسوم التسجيل والتمبر	18.208	15.113	-3.095	83,0

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

137. وعرفت مداخيل الرسوم الجبائية المحصلة خلال سنة 2019 بصفة إجمالية استقرارا مقارنة مع سنة

2018، لا سيما الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر.

ويبين الجدول التالي تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2015 و2019.

**جدول # 39 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2015 و2019**

بملايين الدراهم	2015	2016	2017	2018	2019
الموارد الجبائية	184,2	200,9	210,7	220,6	220,5
نسبة التطور (%)	3,0	9,1	4,9	4,7	0,0

المصدر: قوانين التصفية للسنوات من 2010 إلى 2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

138. سجلت الموارد المتأتية من الضرائب المباشرة سنة 2019 انخفاضا ناهز 1.881 مليون درهم مقارنة

مع سنة 2018، أي بنسبة بلغت ناقص 1,9%. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع مداخيل

الضريبة على الشركات ب 1.449 مليون درهم وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات المتعلقة بالغرامات

والزيادات الضريبية بما قدره 924 مليون درهم.

139. كما سجلت الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر نفس المنحى التنزلي بانخفاضات بلغت على التوالي 288 مليون درهم و90 مليون درهم.

140. وقد مكن الأداء الجيد للضرائب غير المباشرة من الحد من آثار هذه الانخفاضات على معدل ارتفاع المداخل الجبائية برسم سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018، حيث سجلت هذه الموارد نسبة تطور بلغت 2,3% أي بزيادة قدرها 2.218 مليون درهم. ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى ارتفاع عائدات الضريبة على القيمة المضافة بما قدره 1.238 مليون درهم، أي بما نسبته 1,9% والذي يعود بدوره أساسا إلى الزيادة التي عرفتها عائدات الضريبة على القيمة المضافة الداخلية والتي بلغت 1.633 مليون درهم. فيما سجلت عائدات الرسوم الداخلية على الاستهلاك ارتفاعا ب 979 مليون درهم (زائد 3,4%).

#### تأثير الإجراءات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك الداخلي

فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة على الواردات، نصت المادة 7 من قانون المالية لسنة 2019 على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على الواردات للأدوية المتعلقة بأمراض السرطان وفقدان المناعة المكتسبة والتهاب السحايا، التي يفوق سعر المصنع دون احتساب الرسوم، المحدد لها بموجب نص تنظيمي جاري به العمل، مبلغ 588 درهماً. بلغت الواردات لهذا الصنف من الأدوية التي تمت خلال سنة 2019 قيمة 707.2 مليون درهماً، مما نتج عنه انخفاض لمداخل الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 50.9 مليون درهماً.

فيما يتعلق برسم الاستهلاك الداخلي، أدى تأثير الزيادة في الضريبة على التبغ المصنّع، المنصوص عليه في المادة 5 من قانون المالية لسنة 2019، إلى تحقيق مداخل إضافية قدرها 1.243 مليون درهم، في حين تم تسجيل زيادة قدرها 48.6% في إيرادات المكوس الداخلية على استهلاك المشروبات والكحول المرتبة على أساس الكحول لتنتقل من 202.4 مليون درهماً إلى 300.7 مليون درهم أي بزيادة 98.3 مليون درهم.

المصدر: المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

ويبين الجدول أسفله التطور الذي عرفته مختلف أنواع الموارد الجبائية فيما بين سنتي 2018 و2019.

#### جدول # 40 : تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2018 و2019

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	تحصيلات 2018	تحصيلات 2019	الفرق	نسبة التطور (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	101.159	99.278	-1.881	-1,9
الضريبة على الشركات	51.260	49.811	-1.449	-2,8
الضريبة على الدخل	43.150	43.624	474	1,1
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	50	63	13	26,0
الضريبة المهنية	343	348	5	1,5
الضريبة على السكن	47	47	0	0,0
العزائم والزيادات الضريبية	6.309	5.385	-924	-14,6
الضرائب غير المباشرة	94.533	96.751	2.218	2,3
الضريبة على القيمة المضافة	65.963	67.201	1.238	1,9
(الداخلية)	27.608	29.241	1.633	5,9

(الاستيراد)	38.355	37.960	-395	-1,0
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	28.570	29.549	979	3,4
(التبغ)	10.860	11.329	469	4,3
(المحروقات)	15.931	16.301	370	2,3
(أخرى)	1.778	1.919	141	7,9
الرسوم الجمركية	9.672	9.384	-288	-3,0
الرسوم على الاستيراد	9.672	9.384	-288	-3,0
رسوم التسجيل والتمير	15.203	15.113	-90	-0,6

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019 وقانون التصفية لسنة 2018 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

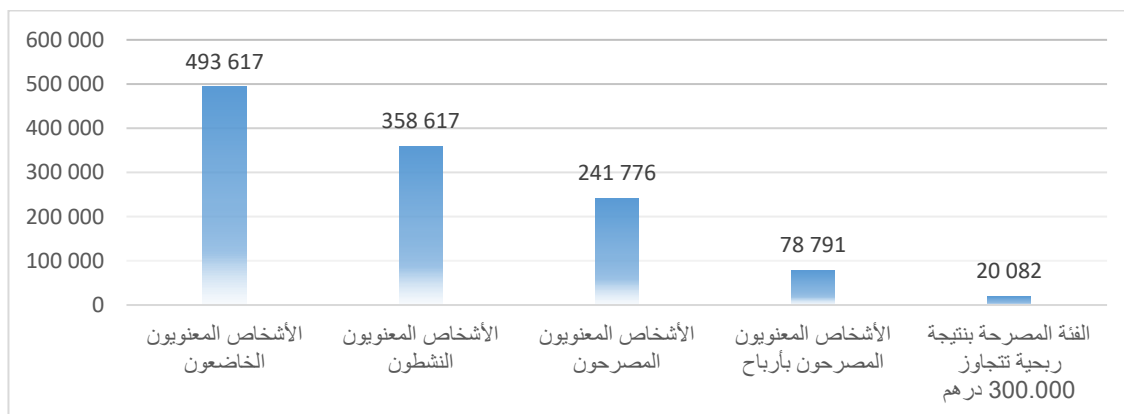
### ■ تركيز الإيرادات الضريبية على عدد محدود من دافعي الضرائب ومن الفئات الخاضعة للضريبة

141. تتحمل أقلية من الملمزمين العبء الأكبر لضرائب الدولة الرئيسية. وقد اتخذت مديرية الضرائب بعض الإجراءات لمواجهة هذا الوضع، لا سيما من خلال التحول الرقمي والانفتاح على باقي الجهات الفاعلة العمومية منها والخاصة، مما مكن من الوصول إلى قواعد متعددة للبيانات وبالتالي ساعد على تحسين الالتزام بقواعد الإقرارات الضريبية.

142. ورغم هذه الجهود، لا يزال التزام بعض الخاضعين للضرائب غير كاف. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على الضريبة على الشركات، التي لا تزال تتحملها أقلية محدودة من المقاولات. إذ من بين المسجلين الخاضعين للضريبة البالغ عددهم 493.617، لم يتعد مجموع الفئة النشطة 358.617. في حين أن جزءا كبيرا من هذه الفئة لا يفي بالتزاماته سنوياً، حيث لم يتجاوز عدد الخاضعين للضرائب الذين قدموا إقراراتهم برسم السنة المالية 2019 ما مجموعه 241.776. كما أن الإقرارات التي صرحت بأرباح لم تتجاوز نسبة 32%.

ويقدم الرسم البياني أدناه لمحة عامة عن تآكل القاعدة الضريبية للأشخاص المعنويين بخصوص الضريبة على الشركات.

رسم بياني # 7: تآكل القاعدة الضريبية للأشخاص المعنويين بخصوص الضريبة على الشركات



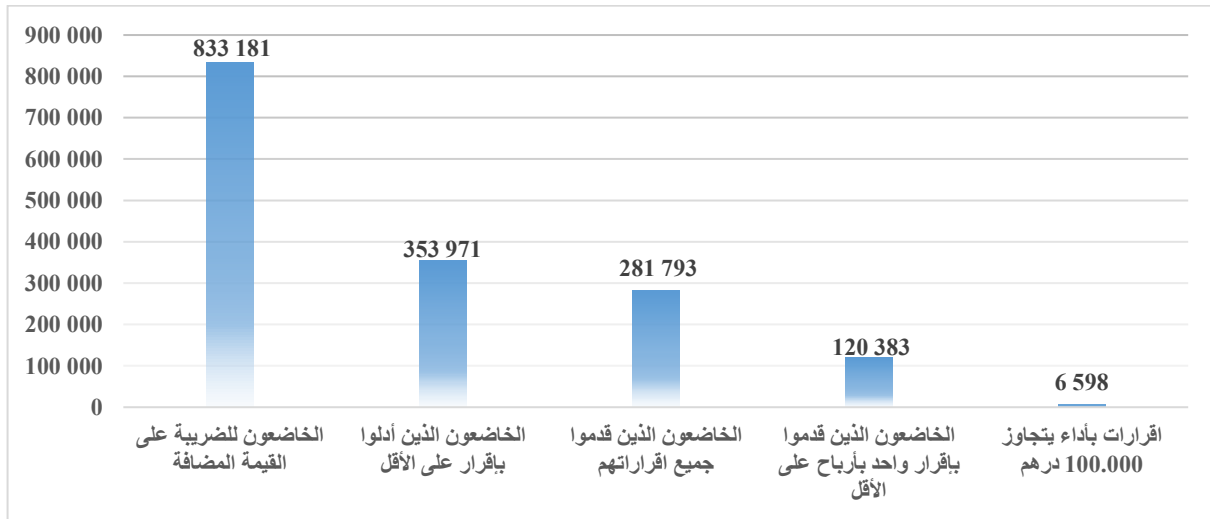
المصدر: المديرية العامة للضرائب

143. وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد تحقيق الحياد التام لضريبة القيمة المضافة حيث يستثني اتساع القطاع غير المهيكل دوائر إنتاج وتوزيع بأكملها من نطاق هذه الضريبة. وبالتالي فإنه ينعكس سلبيًا على العائد الفعلي لهذه الضريبة ويزيد، كما تمت الإشارة أعلاه، من الضغط الضريبي الذي يمارس على القطاع المهيكل وشركاته الأكثر شفافية.

144. في نفس السياق، فإن منحى تطور الضريبة على القيمة المضافة مماثل لتآكل الضريبة على الشركات حيث يبلغ عدد الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة 833.181 مقابل خاضعين نشطين لا يتجاوز عددهم 281.793. وتشكل الإقرارات المقدمة من قبل هؤلاء الأشخاص الخاضعين 42% فقط من الحالات.

ويعكس الرسم البياني أدناه هذا الوضع.

رسم بياني # 8: تآكل القاعدة الضريبية للضريبة على القيمة المضافة



المصدر: المديرية العامة للضرائب

145. ويؤدي هذا الوضع إلى تركيز كبير للإيرادات من هاتين الضريبتين حيث تأتي 90% من إيرادات الضريبة على الشركات المحصلة من 3% فقط من الشركات الخاضعة كما أن 90% من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة يتم تحصيلها من 7.4% من الأشخاص الخاضعين لها.

ويوضح الجدول أدناه التركيز الذي يميز هاتين الضريبتين:

جدول # 41 : تركيز المداخل الجبائية على الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة برسم سنة 2019

حصة دافعي الضرائب برسم الضريبة على القيمة المضافة %	حصة دافعي الضرائب برسم الضريبة على الشركات %	
0,80	0,30	70% من المداخل
2,20	0,90	80% من المداخل
7,40	3,00	90% من المداخل

المصدر: المديرية العامة للضرائب

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

لا بد من الإشارة إلى أنه على الصعيد الدولي، تتركز الإيرادات الضريبية حول أقلية من الشركات، تحقق الجزء الأكبر من حجم رقم المعاملات والأرباح الخاضعة للضريبة المصرح بها، حيث تساهم أقل من 5٪ من الشركات بأكثر من 70٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

146. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ضريبة الاستهلاك الداخلي تعتمد بدورها بشكل كبير على التغييرات في استهلاك المنتجات الطاقية إذ تبلغ حصة هذه الضريبة المحصلة من هذه المنتجات حوالي 55,5٪، مما خلق حالة من التركيز في وعاء هذه الضريبة. وتجدر الإشارة إلى أن ضريبة الاستهلاك الداخلي على المنتجات الطاقية تمثل 18,2٪ من مجموع عائدات الضرائب غير المباشرة و7,8٪ من المداخل الجبائية.

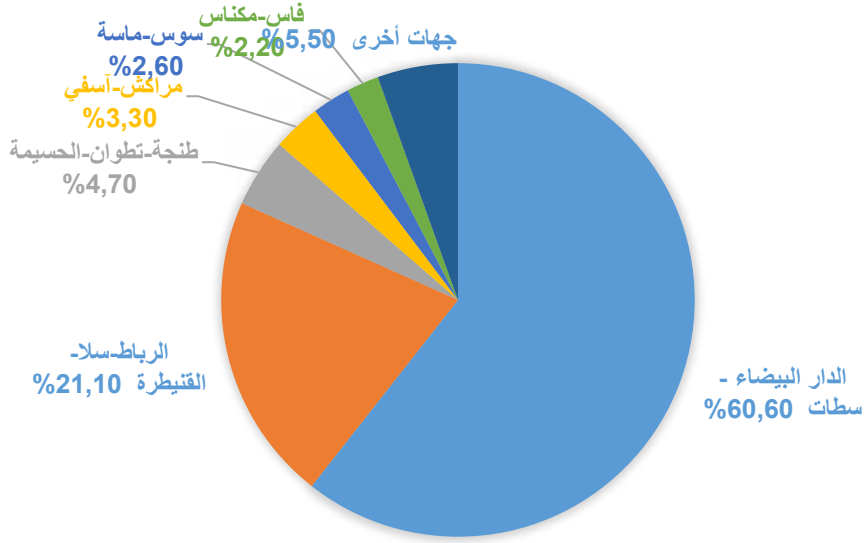
■ تركيز الإيرادات الضريبية على عدد محدود من الجهات

147. لا تزال المداخل الجبائية مركزة في عدد محدود من الجهات ولا تزال جهتا الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة تمثلان 81,7٪ من حصيلة الضرائب ويرتفع مستوى التركيز إلى 86,4٪ إذا تمت إضافة العائدات الجبائية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

ويوضح الرسم البياني أدناه حصة الإيرادات الضريبية المحصلة في الجهات المساهمة الرئيسية في المملكة من إجمالي الإيرادات الضريبية.



### رسم بياني # 9: حصة الجهات في الإيرادات الضريبية المحصلة



المصدر: المديرية العامة للضرائب

148. ويستدعي التوزيع الجغرافي لإيرادات الضرائب تحليلاً أعمق يرتبط بشكل خاص بتواجد المقرات الرئيسية للشركات التي تتركز في عدد محدود من المناطق، بينما تمتد أنشطتها في جميع أنحاء المغرب. وتتنطبق نفس الحالة على المداخل الجمركية التي يتم ربطها بموانئ محدودة.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يعزى التركيز الجغرافي للمداخل الضريبية إلى عاملين أساسيين:

- تركيز الأنشطة الاقتصادية نتيجة وفورات الحجم بالإضافة إلى إمكانيات السوق والديناميكيات الاقتصادية للنظم البيئية في المنطقة: في هذا الصدد، ساهمت كل من جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة في خلق 58% من الثروة الوطنية، بنسبة بلغت 31.8% و 15.3% و 10.9% على التوالي.

وبالمثل، فقد سجلت هذه الجهات أكثر من نصف (51.5%) نفقات الاستهلاك النهائي للأسر على المستوى الوطني.

- أثر المقر الاجتماعي: من المعلوم أن الإقرارات الضريبية يتم إيداعها لدى المديريات الجهوية للضرائب التي تضم المقرات الاجتماعية للشركات. وهكذا يتم احتساب المداخل الجبائية للشركات المتوفرة على فروع بسائر أرجاء التراب الوطني لفائدة المديرية الجهوية للضرائب التي يتواجد بها المقر الاجتماعي. فعلى سبيل المثال يتم احتساب الإيرادات التي حققتها مجموعة من كبريات الشركات التي تمارس أنشطتها في ربوع المغرب، لفائدة المديرية الجهوية للضرائب بالدار البيضاء أو الرباط.

## 2.1. المداخل غير الجبائية

149. سجلت المداخل غير الجبائية<sup>6</sup> المحصلة برسم سنة 2019، ما قدره 40.363 مليون درهم بتراجع نسبته 21 % مقارنة مع سنة 2018 أي بانخفاض قدره 10.642 مليون درهم. وتكون بذلك قد شكلت نسبة 15,5 % من مجموع الموارد العادية مقابل 18,8 % في السنة التي سبقتها.

150. وخلافا لما يلاحظ على مستوى المداخل الجبائية، فإن المداخل غير الجبائية المحصلة غالباً ما تسجل فوارق مهمة نسبياً مقارنة مع توقعات قانون المالية. حيث تتسم هذه المداخل، باستثناء تلك المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة، بصعوبة توقعها نظراً لعدم تجانسها ولطابعها غير الاعتيادي من جهة (الهبات) وتباينها من جهة أخرى (المداخل المحصلة من مختلف القطاعات الوزارية).

151. فبرسم سنة 2019، بلغت نسبة تحصيل المداخل غير الجبائية 163 % مقارنة بالتوقعات التي حددها قانون المالية في 24.807,9 مليون درهم. وترجع هذه النتائج بالأساس إلى مستوى الاستخلاص الاستثنائي الذي سجلته مكونات هذه الموارد.

ويبين الجدول أسفله مقارنة توقعات الموارد غير الجبائية، كما وردت بقانون المالية، بالتحصيل حسب الفئات:

جدول # 42 : مقارنة توقعات الموارد غير الجبائية بالتحصيل برسم سنة 2019

الفارق	التحصيل	تقديرات المداخل	نوع الموارد (بملايين الدراهم)
1.494,2	12.944,2	11.450,0	حصيلة الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة
9,3	363,8	354,5	عائدات أملاك الدولة
630,2	1.830,2	1.200,0	موارد الهيئات والوصايا
344	5.344,0	5.000,0	الموارد الآتية من تفويت مساهمات الدولة
13.077,3	19.880,7	6.803,4	موارد مختلفة
<b>15.555</b>	<b>40.362,9</b>	<b>24.807,9</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

152. ويرجع الفارق المسجل على مستوى حصيلة الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة أساساً إلى فارق التحصيل الإيجابي على مستوى أتاوى احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى (1.220 مليون درهم). أما الفارق المسجل على مستوى فئة الموارد المختلفة فيرجع بالأساس إلى فارق التحصيل على مستوى المداخل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأموال خصوصية (زائد 6.506,6 مليون درهم).

<sup>6</sup> تتكون المداخل غير الجبائية من عائدات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخل الخوصصة ومداخل أخرى.

ويبين الجدول التالي مقارنة توقعات المداخل المتأتية من الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة بالتحصيلات برسم سنة 2019:

**جدول # 43 : مقارنة توقعات المداخل المتأتية من الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة بالتحصيلات**

الفارق	التحصيل 2019	تقديرات المداخل 2019	نوع الموارد (بملايين الدراهم)
-59,2	1.102,8	1.162,0	الموارد المتأتية من المؤسسات المالية
161,5	3.126,5	2.965,0	الأرباح المتأتية من الشركات ذات المساهمة العمومية
31	1.906	1.875,0	الأرباح المتأتية من شركات أخرى
96,9	4.087,9	3.991,0	عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العامة
0	67,0	67,0	عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العامة الأخرى
1.220	2.610,0	1.390,0	أتاوي احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى
44,0	44,0	-	موارد متنوعة <sup>7</sup>
<b>1.494,2</b>	<b>12.944,2</b>	<b>11.450</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

153. وقد عرفت الموارد المتأتية من مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة، برسم سنة 2019، ارتفاعاً بلغ 3.675,6 مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2018 (9.268,6 مليون درهم).
154. وتجدر الإشارة إلى أن عائدات الاحتكار والمساهمات قد تم استخلاصها أساساً من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (3 مليار درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (2,7 مليار درهم) وبنك المغرب (855 مليون درهم).
- ويبين الجدول أسفله الموارد المحصلة من المساهمين الرئيسيين في توزيع عائدات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنتي 2018 و2019.

**جدول # 44 : عائدات الاحتكار والمساهمات المتأتية من المساهمين الرئيسيين بين 2018 و2019**

المؤسسات (بملايين الدراهم)	الموارد المحصلة 2018	توقعات قانون المالية 2019	الموارد المحصلة 2019	نسبة التحصيل / التوقعات (%)
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	3.000	3.000	3.000	100
المجمع الشريف للفوسفاط	2.000	2.500	2.700	108
بنك المغرب	565	612	855	140
المكتب الوطني للمطارات	250	400	550	138
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	245	300	300	100

<sup>7</sup> يتعلق الأمر بموارد الرخص الآتية من فاعلين في ميدان الاتصالات 36,9 مليون درهم والأرباح الناتجة عن مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية 7,1 مليون درهم.

المؤسسات (بملايين الدراهم)	الموارد المحصلة 2018	توقعات قانون المالية 2019	الموارد المحصلة 2019	نسبة التحصيل / التوقعات (%)
عائدات أخرى <sup>8</sup>	3.208	4.638	5.539	119
المجموع	9.268	11.450	12.944	113

المصدر: قانون التصفية لسنة 2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

### ■ تحسن المداخل بفضل عائدات بيع حصة في رأسمال بعض الشركات

155. تحسنت المداخل غير الجبائية لعام 2019 بزيادة قدرها 5.3 مليار درهم نتيجة عمليتي تقويت حصة رأسمال شركتين. تتعلق الأولى ببيع 8% من رأسمال وحقوق التصويت لشركة "اتصالات المغرب". حيث جلبت هذه العملية 8,8 مليار درهم، تحصلت منها خزينة الدولة على 4,4 مليار درهم. وشملت العملية الثانية تقويت حصة الدولة في رأسمال شركة تهيئة الرياض إلى صندوق الإيداع والتدبير بمقابل 900 مليون درهما<sup>9</sup>.

156. وقد تم تنفيذ هاتين العمليتين وفق توقعات قانون المالية التي قدرت بـ 5 مليارات درهم ومن المتوقع أن تتبعها عمليات أخرى في السنوات القادمة. وفي هذا الإطار توقع قانون المالية لعام 2020 إنجاز مداخل تبلغ حوالي 3 مليارات درهم حيث تم تنقيح قائمة الخوصصة لتشمل فندق المامونية والمحطة الحرارية لتهدارت.

### ■ النفقات الجبائية

157. تم تقييم النفقات الجبائية، برسم السنة المالية 2019، في حوالي 28,4 مليار درهم بنسبة تعادل 12,9% من المداخل الجبائية. علما أن هذا المبلغ لا يشمل النفقات الجبائية ذات الطبيعة الهيكلية. حيث أصبحت إحصاءات الإنفاق الجبائي تأخذ بعين الاعتبار، بعد مراجعة المنهجية المعتمدة سنة 2018، بصفة حصرية، النفقات القابلة للمراجعة فقط. ونتج عن إعادة تنظيم الإحصائيات انخفاض تقني في التكلفة الإجمالية للنفقات الجبائية بمبلغ 6,2 مليار درهما، وهو ما يقابل تكلفة 126 إجراء تم اعتبارها هيكلية.

158. وهكذا، لم تعد بعض النفقات الجبائية مثل الإعفاء المتعلق ببيع الخبز أو المعدل المخفض بنسبة 10% على المعاملات المصرفية والائتمانية تؤخذ في الاعتبار منذ سنة 2018 ضمن النفقات الجبائية. وفيما يلي تطور النفقات الجبائية ونسبها مقارنة بالمداخل الجبائية منذ عام 2015:

<sup>8</sup> بما في ذلك الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران، 250 مليون درهم، والموارد الآتية من بريد المغرب 166 مليون درهم، والموارد الآتية من مكتب الصرف 150 مليون درهم.

<sup>9</sup> وفقاً لمديرية المنشآت العامة والخوصصة فإن عملية الخوصصة الوحيدة التي تم تنفيذها بموجب قانون المالية لعام 2019 هي بيع 8% من رأسمال شركة اتصالات المغرب. العملية المتعلقة ببيع مساهمة الدولة في رأس مال شركة تهيئة الرياض إلى صندوق الإيداع والتدبير تم تسجيلها تحت بند "الحصائل المختلفة".

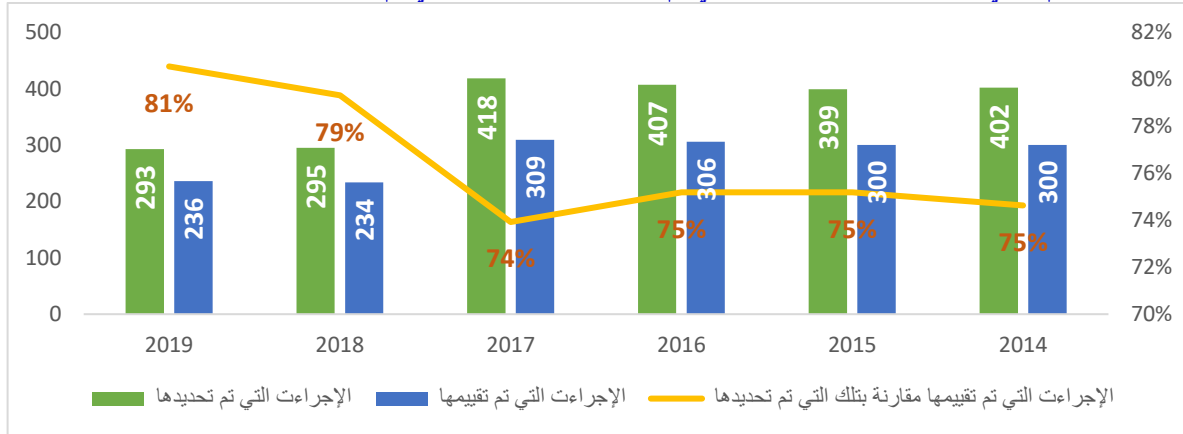
### جدول # 45 : تطور النفقات الجبائية وحجمها مقارنة بالمداخل الجبائية

2019	2018	2017	2016	2015	بملايين الدراهم
28.423	28.558	33.421	32.423	31.749	النفقات الجبائية
220.526	220.567	200.535	189.639	182.254	المداخل الجبائية
12,89%	12,95%	16,70%	17,10%	17,40%	نسبة النفقات الجبائية مقارنة بالمداخل الجبائية

المصدر: تقرير حول النفقات الجبائية برسم سنة 2019 ومشروع قانون التصفية لنفس السنة.

159. وتتكون التكلفة الإجمالية للنفقات الجبائية المسجلة في سنة 2019 من 236 إجراءً استثنائياً تم تقييمه من أصل 293 إجراءً تم جرده حيث تم استبعاد 57 إجراءً استثنائياً لم تخضع للتقييم ضمن الكلفة الإجمالية للنفقات الجبائية البالغة 28,4 مليار درهما. ورغم هذا المعطى، فقد استمرت حصة الإجراءات التي تم تقييمها مقارنة بتلك التي تم جردها في الارتفاع، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه للفترة 2019-2014.

### رسم بياني # 10: حصة الإجراءات التي تم تقييمها مقارنة بتلك التي تم تحديدها للفترة 2019-2014



المصدر: تقرير حول النفقات الجبائية لقانون المالية 2019

### ■ تركيز النفقات الجبائية على المستوى القطاعي

160. لا تزال النفقات الجبائية مركزة في عدد محدود من القطاعات، حيث تستحوذ قطاعات العقار والكهرباء والغاز والأمن والاحتياط الاجتماعي بشكل شبه متساو على أكثر من نصف النفقات الجبائية المسجلة في عام 2019. وقد استفادت هذه القطاعات من حصة تصل إلى 14,4 مليار درهم من أصل 28,4 مليار درهما المسجلة، أي بنسبة 50,7%. وإذا أضفنا إلى هذه النفقات تلك المرتبطة بقطاع الصادرات وقطاعي الفلاحة والصيد البحري، يرتفع مستوى التركيز القطاعي إلى 69% بإجمالي إنفاق جبائي قدره 19,6 مليار درهم.

ويبرز الجدول أدناه تفاصيل التركيز المذكور لسنتي 2018 و2019.

جدول # 46 : توزيع التدابير الاستثنائية الأكثر أهمية عامي 2018 و2019

2019			2018			القطاع
الحصة %	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد التدابير	الحصة %	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد التدابير	
15,50	4.407	39	18,90	5.406	40	القطاع العقاري
17,86	5.075	4	18,00	5.126	4	قطاع الطاقة
17,18	4.882	15	17,30	4.940	13	الأمن والاحتياط الاجتماعي
9,77	2.778	10	9,50	2.716	10	الصادرات
8,89	2.527	26	9,20	2.627	25	الفلاحة والصيد البحري
69	19.669	94	73	20.815	92	المجموع

المصدر: تقرير حول النفقات الجبائية لقانون المالية 2019

■ تركيز النفقات الجبائية على أصناف محددة من الضرائب

161. تحتل الضريبة على القيمة المضافة المرتبة الأولى في الآليات المعتمدة للإنفاق الضريبي حيث تمثل هذه الضريبة أكثر من نصف النفقات الجبائية الممنوحة في 2019 من خلال 81 تدبيراً بإجمالي 14,2 مليار درهم في حين تم استخدام الإعفاء من الضريبة على الشركات كوسيلة للنفقات الجبائية من خلال 57 إجراءً استثنائياً، تم تقييم 46 منها بتكلفة إجمالية قدرها 5 مليارات درهم، أو ما يعادل 18% من إجمالي مبلغ الإنفاق الجبائي لسنة 2019.

162. وعلاوة على ذلك، وبحكم طبيعة الاستثناءات، فإن النفقات الجبائية الممنوحة في شكل إعفاء كلي تمثل الحصة الأكبر من المبلغ الإجمالي. وبلغت قيمتها في 2019 ما يعادل 16 مليار درهم، أي 57,6% من إجمالي النفقات الجبائية، بينما لا تمثل الإعفاءات المؤقتة سوى 7,7% من المبلغ الإجمالي، أي 2,1 مليار درهم. وتفسر النسبة المنخفضة للإعفاءات المؤقتة مقارنة بالإعفاءات الإجمالية، إلى جانب التباين الطفيف في عدد الإجراءات الاستثنائية، الاستقرار النسبي للتكلفة الإجمالية للنفقات الجبائية في السنوات الأخيرة.

ويبين الجدول أدناه الطبيعة المركزة للنفقات الجبائية حسب نوع الضريبة برسم سنتي 2018 و2019.

**جدول # 47: الطبيعة المركزة للنفقات الجبائية حسب نوع الضريبة عامي 2018 و2019**

2019				2018				نوع الضريبة
الحصة %	المبلغ (بملايين الدراهم)	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	الحصة %	المبلغ (بملايين الدراهم)	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
51	14.274	81	84	51	14.642	83	85	الضريبة على القيمة المضافة
18	4.990	46	57	16	4.662	49	62	الضريبة على الشركات
13	3.648	51	82	16	4.563	50	82	الضريبة على الدخل
82	22.912	المجموع		83	23.867	المجموع		

المصدر: تقرير حول النفقات الجبائية برسم السنة المالية 2019

163. بالإضافة إلى ما سبق، تستحوذ بعض النفقات الجبائية على جزء كبير من التكلفة الإجمالية للنفقات المقدرة سنة 2019 ولا سيما حالة النسبة المخفضة 10% للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على البترول والزيوت الصخرية، الخامة منها أو المكررة، التي تمثل بمفردها ما يناهز 4.3 مليار درهم أو 15.8% من التكلفة الإجمالية للنفقات الجبائية.

164. كما يدخل ضمن هذه النفقات الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على بيع السكن الاجتماعي المستعمل كسكن رئيسي، حيث تقدر الإيرادات الجبائية المحتملة والمتعلقة بهذه العمليات ما يناهز 2,3 مليار درهم.

165. ويسجل المجلس أنه لا تتم مراجعة النفقات الجبائية بشكل دوري من قبل وزارة الاقتصاد والمالية والمتدخلين المعنيين الآخرين، ولا تتم دراسة جدوى استمرار العمل بها أو تعديلها أو حذفها أثناء مناقشة مشاريع قوانين المالية السنوية.

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

على غرار باقي الدول، تتركز النفقات الجبائية في المغرب حول بعض الأنشطة الاقتصادية وبعض الضرائب والرسوم:

نوع التركيز	أمثلة على نوع التركيز على المستوى الدولي
التركيز حول ضرائب معينة	- في فرنسا، تمثل حصة الضريبة على الدخل 40٪ من النفقات الجبائية سنة 2020؛ - في السنغال، تمثل حصة الضريبة على القيمة المضافة 81٪ من النفقات الجبائية خلال سنة 2019؛ - في الكاميرون، تمثل حصة الضريبة على القيمة المضافة 68٪ من النفقات الجبائية برسم سنة 2019.
التركيز القطاعي	- في تونس، استفاد "القطاع الاجتماعي" و "الصناعة" و "وكلاء السيارات" من 69٪ من النفقات الجبائية سنة 2019؛ - في الكاميرون، استفاد قطاع «صناعة الأغذية الزراعية» و "النفط والغاز والمعادن" و "الصناعة المعدنية" من 54٪ من النفقات الجبائية في عام 2019.

## 2. النفقات

166. بلغت الاعتمادات النهائية برسم سنة 2019 ما مجموعه 375.997 مليون درهم مقابل 356.235 مليون درهم كاعتمادات مفتوحة، أي بارتفاع قدره 5,5%. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2019 سجلت ارتفاعا مهما نسبته 9,3% مقارنة بالسنة المالية 2018، ويتوزع هذا الارتفاع بين الزيادة على مستوى اعتمادات التسيير بنسبة 10,1% وخدمة الدين بنسبة 8,7% وكذا اعتمادات الاستثمار بنسبة 7,5%.

وتتوزع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة كما يلي:

### جدول # 48 : توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2019

مكونات الميزانية العامة للدولة (بملايين الدراهم)	توقعات قانون المالية	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ 2019 (%)	نسبة التنفيذ 2018 (%)
نفقات التسيير	215.618	218.140	215.624	98,8	99,6
نفقات الاستثمار	73.373	90.612	70.568	77,9	78,9
خدمة دين الخزينة	67.244	67.245	79.461	118,2	100,3
مجموع الميزانية العامة	356.241	375.997	365.653	97,2	94,6

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

167. وبلغت النفقات المنجزة سنة 2019 ما مجموعه 365.653 مليون درهم مقابل 327.405 مليون درهم سنة 2018، مسجلة ارتفاعا نسبته 11,7%. ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتطور نفقات التسيير بنسبة 9,1% (18.073 مليون درهم) وخدمة الدين بنسبة 28,1% (17.452 مليون درهم) ونفقات الاستثمار بنسبة 4,0% (2.723 مليون درهم).

ويبرز الجدول التالي تطور وبنية النفقات المنجزة برسم سنتي 2018 و2019.



## جدول # 49 : بنية النفقات بين سنتي 2018 و2019

2019		2018		طبيعة النفقات (بملايين الدراهم)
النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	
59	215.624	60,3	197.551	نفقات التسيير:
30,6	111.772	32,6	106.232	- نفقات الموظفين والأعوان
13	47.572	13,3	43.387	- نفقات المعدات ونفقات مختلفة
11,9	43.485	11,0	36.126	- التكاليف المشتركة-التسيير
3,5	12.795	3,6	11.806	- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية
19,3	70.568	20,7	67.845	نفقات الاستثمار
21,7	79.461	18,9	62.009	خدمة دين الخزينة
100	365.653	100,0	327.405	المجموع

المصدر: قانون التصفية لسنة 2018 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2019 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

168. وتتوزع النفقات المنجزة بين نفقات الموظفين والأعوان بنسبة 30,6% وخدمة دين الخزينة بنسبة 21,7% والاستثمار بنسبة 19,3% والمعدات والنفقات المختلفة بنسبة 13% والتكاليف المشتركة - التسيير بنسبة 11,9%.

### 1.2. نفقات التسيير

169. بلغت نفقات التسيير برسم سنة 2019 ما مجموعه 215.624 مليون درهم، مما يمثل نسبة تنفيذ 98,8% مقارنة بالاعتمادات النهائية. ويلاحظ استمرار المنحى التصاعدي لهذه النفقات حيث ارتفعت بنسبة 9,1% مقارنة مع سنة 2018 التي سجلت خلالها هذه النفقات مبلغ 197.551 مليون درهم. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة نفقات التكاليف المشتركة بمبلغ 7.351 مليون درهم (20,3%) ونفقات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 4.184 مليون درهم (9,6%) ونفقات الموظفين والأعوان بما قدره 5.540 مليون درهم (5,2%) ونفقات التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية بمبلغ 989 مليون درهم (8,4%).

وقد مكن تحليل بنية نفقات التسيير برسم سنة 2019 من تسجيل الخلاصات التالية:

#### 1.1.2. نفقات الموظفين والأعوان

170. فيما يتعلق بنفقات الموظفين والأعوان، أدرج قانون المالية لسنة 2019 اعتمادات بلغ مجموعها 112.159,3 مليون درهم، فيما وصلت الاعتمادات النهائية إلى 113.101,8 مليون درهم، بزيادة قدرها 942,5 مليون درهم، أي بنسبة 0,84%.

ويبرز الجدول التالي تطور نفقات الموظفين والأعوان خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

**جدول # 50 : تطور الاعتمادات النهائية ونفقات الموظفين خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019**

2019	2018	2017	2016	2015	بملايين الدراهم
113.102	108.955	106.700	106.813	105.509	الاعتمادات النهائية
111.772	106.232	104.901	104.832	103.003	النفقات
-1.330	-2.723	-1.799	-1.981	-2.506	الفرق

المصدر: قوانين المالية وقوانين التصفية من 2015 إلى 2018 ومشروع قانون التصفية 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

171. وبلغت نفقات الموظفين والأعوان المأمور بصرفها برسم سنة 2019 ما مجموعه 111.772 مليون درهم، أي ما يعادل 98,8% من الاعتمادات النهائية المخصصة لها و51,8% من نفقات التسيير، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.541 مليون درهم مقارنة بسنة 2018، أي بنسبة 5,2%.

172. ويستمر بذلك المنحنى التصاعدي المسجل في السنوات الأخيرة فيما يخص نفقات الموظفين والأعوان، حيث ارتفعت من 103.003 مليون درهم سنة 2015 إلى 111.772 مليون درهم سنة 2019، أي بزيادة بنسبة 8,5%. فيما سجلت هذه الفترة (2015-2019) معدل نمو سنوي متوسط قدره 2,1%.

وبمقارنة نفقات الموظفين والأعوان برسم سنوات 2017 و2018 و2019، تبين أن أهم نسب الزيادات سجلت من قبل نفس القطاعات الوزارية والمؤسسات كما يبرز ذلك الجدول التالي:

**جدول # 51 : أهم نسب الزيادة في نفقات الموظفين والأعوان بين 2017 و2019**

نسبة الزيادة (%)		نفقات الموظفين والأعوان (بملايين الدراهم)			القطاعات الوزارية أو المؤسسات
بين سنتي 2017 و2019	بين سنتي 2018 و2019	2019	2018	2017	
20,6	16,9	20.397,3	17.441,3	16.910,2	وزارة الداخلية
11,4	7,4	8.473,1	7.891,9	7.604,9	وزارة الصحة
13,3	5,8	3.983,2	3.763,3	3.516,4	وزارة العدل
19,7	14,2	1.147,9	1.005,0	958,9	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
26,3	12,8	681,0	603,9	539,3	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
10,2	5,1	329,6	313,5	299,2	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
18,5	10,4	96,3	87,3	81,2	رئيس الحكومة
14,4	5,8	45,5	43,0	39,8	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
-	32,2	45,0	34,1	-	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
20,9	13,6	29,7	26,1	24,6	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

16,3	7,5	11,2	10,4	9,6	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
------	-----	------	------	-----	------------------------------------

المصدر: قانونا التصفية لسنتي 2017 و2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

173. وتظل تكاليف الموظفين أهم جزء من نفقات ميزانية الدولة برسم سنة 2019، حيث مثلت 30,6% من هذه الأخيرة. وفي هذا الصدد، سن القانون التنظيمي لقانون المالية قواعد مالية ومحاسبية جديدة لنفقات الموظفين بهدف التحكم في تأثيرها على الميزانية. من هذه القواعد اعتماد قاعدة محدودة اعتمادات نفقات الموظفين المفتوحة برسم قانون المالية التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من فاتح يناير 2017، عوض اعتبارها اعتمادات تقديرية كما كان الحال عليه سابقاً. كما نصت مقتضيات نفس القانون التنظيمي على إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين اعتباراً من فاتح يناير 2020.

174. وعلى الرغم من أن سنة 2019 شهدت تطوراً هاماً من حيث إحداث المناصب المالية بزيادة قدرها 32,4% مقارنة مع سنة 2018، إلا أن العدد الإجمالي للموظفين المدنيين في الدولة واصل منحاه التنزلي، حيث انخفض بنسبة 0,7%. ويُفسر هذا الانخفاض ببلوغ عدد من الموظفين سن التقاعد وشغور مناصبهم دون تعويضها بمناصب مالية جديدة.

ويبين الجدول أدناه تطور عدد الموظفين وإحداث وحذف المناصب المالية بين سنتي 2015 و2019.

#### جدول # 52 : تطور عدد الموظفين وإحداث وحذف المناصب المالية بين 2015 و2019

2019	2018	2017	2016	2015	
564.549	568.655	570.603	583.267	585.503	عدد الموظفين المدنيين التابعين للدولة
-0,7	-0,3	-2,2	-0,4	1,3	التطور (%)
25.572	19.315	23.768	25.998	22.510	المناصب المحدثة بموجب قانون المالية
32,4	-18,7	-8,6	15,5	25,2	تطور عدد هذه المناصب (%)
19.717	12.575	22.518	19.739	9.633	المناصب الملغاة
15.000	19.611	24.000	10.927	-	المناصب المحدثة لصالح الأكاديميات الجهوية للتعليم
69.538	54.538	34.927	10.927	-	هيئة التدريس في الأكاديميات الجهوية للتعليم

المصدر: تقرير الموارد البشرية المصاحب لقانون المالية

175. استفادت إدارة الدفاع الوطني ووزارتنا الداخلية والصحة من أكثر من 82% من إجمالي المناصب المالية التي تم إحداثها برسم سنة 2019، بحصص بلغت على التوالي 9.000 و8.100 و4.000 من هذه المناصب.

176. وفي سنة 2019، بلغت نفقات الموظفين 111.772 مليون درهم (30,6% من إجمالي النفقات)، أي بمعدل إنجاز للاعتمادات المفتوحة بنسبة 99,4%. ومقارنة مع 2018، ارتفعت هذه النفقات بنحو 5.541 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 5,2%، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى الزيادة العامة في

الرواتب التي تم إقرارها في إطار الحوار الاجتماعي بعد اتفاق 25 أبريل 2019. حيث نص على زيادة قدرها 200 درهم شهريا اعتباراً من فاتح مايو 2019، لجميع موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

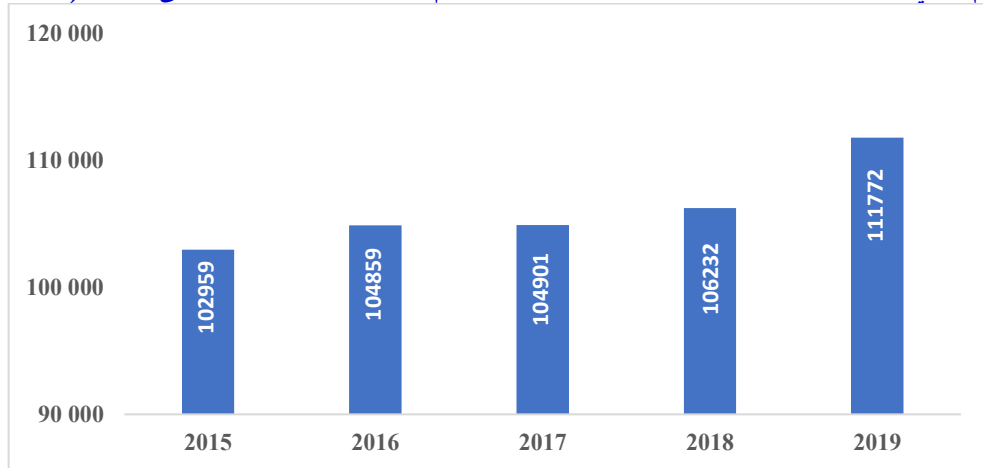
177. وارتفع متوسط صافي الراتب الشهري في الوظيفة العمومية بنسبة 32% بين سنتي 2009 و2019 لينتقل من 6.051 درهم إلى 8.000 درهم، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 2,83%. وعرف هذا المتوسط زيادة بنسبة 5.97% مقارنة بسنة 2018 عقب زيادة الرواتب المقررة في إطار الحوار الاجتماعي.

178. هذا، وتتركز 70% من مجموع نفقات الموظفين في ست وزارات وهي: التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (36.9%) والداخلية (18.7%) والصحة (7.7%) والعدل (3.6%) والاقتصاد والمالية (2.1%) والشؤون الخارجية والتعاون (2%).

179. وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المذكورة أعلاه لا تأخذ بعين الاعتبار النفقات الاجتماعية لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد وهيئات التغطية الاجتماعية، والتي تم الشروع في إدراجها ضمن فصول نفقات الموظفين ابتداء من قانون المالية لسنة 2020، فضلاً عن نفقات أطر التدريس التابعين للأكاديميات الجهوية للتكوين التي تصرف من ميزانيات هذه المؤسسات العمومية من خلال تحويلات من الميزانية العامة للدولة.

ويوضح الرسم البياني أدناه تطور تكاليف الموظفين بملايين الدراهم خلال الفترة من 2015 إلى 2019.

**رسم بياني # 11: تطور تكاليف الموظفين بملايين الدراهم خلال الفترة من 2015 إلى 2019 (بملايين الدراهم)**



المصدر: قوانين المالية وقوانين التصفية من 2014 إلى 2018 ومشروع قانون التصفية 2019 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

180. وبلغت النفقات الاجتماعية المنجزة في سنة 2019 ما مجموعه 19.865 مليون درهم، أي بمعدل تنفيذ للاعتمادات المفتوحة بنسبة 92%. وسجلت زيادة قدرها 1.234 مليون درهم في المساهمات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد و 97 مليون درهم في المساهمات لفائدة منظمات الاحتياط الاجتماعي.

و يلخص الجدول أدناه التغييرات المسجلة بين سنتي 2018 و 2019.

**جدول # 53: حجم نفقات الموظفين**

الفارق	2019	2018	(بملايين الدراهم)
5.540	111.772	106.232	نفقات الموظفين
1.332	19.865	18.533	مساهمات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي
6.872	<b>131.637</b>	<b>124.765</b>	<b>المجموع</b>
	1.149.581	1.106.822	الناتج الداخلي الخام
-	9,72%	9,60%	نفقات الموظفين / الناتج الداخلي الخام
	<b>11,45%</b>	<b>11,27%</b>	نفقات الموظفين المعدلة / الناتج الداخلي الخام

المصدر: قانون التصفية لسنة 2018 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2019 والمندوبية السامية للتخطيط

181. إضافة إلى ما سبق، وكما تمت الإشارة إليه في تقرير المجلس حول تنفيذ ميزانية سنة 2018، وبهدف تقييم أوضاع للحجم الحقيقي لتكاليف الموظفين التي تتحملها ميزانية الدولة فإن هذه العملية تستدعي الأخذ بعين الاعتبار الإعانات الممنوحة من ميزانية الدولة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والموجهة لتغطية تكاليف موظفيها زيادة على نفقات الموظفين المسندة إلى بعض الحسابات الخصوصية للخزينة.

182. وباحتساب هذه النفقات، فإن حجم تكاليف الموظفين التي تحملتها ميزانية الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة برسم سنة 2019 يصل إلى ما يناهز 150 مليار درهم، أي ما يعادل 12.9% من الناتج الداخلي الخام.

**2.1.2. نفقات المعدات والنفقات المختلفة**

183. تتكون نفقات المعدات والنفقات المختلفة من:

- نفقات التسيير باستثناء نفقات الموظفين والأعوان؛
- إعانات التسيير الممنوحة لفائدة المؤسسات العمومية ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة؛

- نفقات مختلفة تتعلق بتدخلات الدولة.

184. وبلغت الاعتمادات المفتوحة المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019 ما مجموعه 45.130,1 مليون درهم مقابل 41.536,8 مليون درهم برسم سنة 2018، أي بارتفاع يعادل 8,7%. وقد مثلت هذه الاعتمادات 20,9% من مجموع تلك المفتوحة برسم نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة.

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يعزى الارتفاع المشار إليه بالأساس إلى التطور الذي عرفته الإعانات المخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بموازاة مع وتيرة توظيف المتعاقدين بمعدل سنوي يقدر ب 15.000 منصب، حيث انتقلت الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض من 3,6 مليار درهم سنة 2018 إلى 5,2 مليار درهم سنة 2019، مسجلة زيادة تساوي 2,4 مليار درهم.

185. أما فيما يتعلق بتغيير الاعتمادات المخصصة لفصل المعدات والنفقات المختلفة، فقد عرفت الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية زيادة بمبلغ 4.117,5 مليون درهم ليصل مجموعها إلى 49.247,6 مليون درهم، أي ما يعادل 9,1% من الاعتمادات المفتوحة.

ويوضح الجدول أسفله الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم السنة المالية 2019:

جدول # 54 : الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019

نسبة التنفيذ (%)	النفقات المنجزة	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة (بملايين الدراهم)
96,6	47.571,3	49.247,6	4.117,5	45.130,1	

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية لسنة 2019

186. وسجلت الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة عدة زيادات تختلف من إدارة إلى أخرى. ويبين الجدول التالي أهم التغييرات التي سجلتها بعض الوزارات والمؤسسات على هذا المستوى:

جدول # 55 : أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات

نسبة الزيادة (%)	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات المفتوحة	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (بملايين الدراهم)
115	97	52	45	مجلس المستشارين
89	131	61	69	مجلس النواب
64	6.283	2.453	3.830	وزارة الداخلية
37	828	225	603	رئيس الحكومة
23	17	3	13	الأمانة العامة للحكومة

نسبة الزيادة (%)	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات المفتوحة	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (بملايين الدراهم)
15	3.007	381	2.626	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
13	30	4	27	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
12	419	45	374	وزارة الاقتصاد والمالية
11	5.000	500	4.500	وزارة الصحة
11	694	68	626	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
10	1.652	148	1.504	وزارة الثقافة والإتصال

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية لسنة 2019

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية محدودة بحيث لا يجوز الالتزام بالنفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة وفقاً للمادة 58 من القانون التنظيمي للمالية وذلك من أجل تأطير مراقبة تنفيذ الميزانية بما يتوافق مع الاعتمادات الأولية المرصدة، وتجنب أي تجاوز لأسقف التحملات. من جهة ثانية، ومن أجل ضمان المزيد من المرونة في تدبير النفقات العمومية، يمكن إجراء تعديلات خلال السنة، أقرها القانون التنظيمي لقانون المالية، على مستوى الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية، وذلك بهدف:

- ضمان تغطية الاحتياجات العاجلة أو غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية، من خلال اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية (المادة 42 من القانون التنظيمي للمالية)؛
- تمويل بعض النفقات ذات مصلحة عامة عن طريق أموال المساعدة (المادة 34 من القانون التنظيمي للمالية) أو حصيلة الهبات والوصايا. ويمكن أن يفتح اعتماد بنفس المبلغ إضافة إلى الاعتمادات الممنوحة بموجب قانون المالية؛
- فتح اعتمادات إضافية للاعتمادات الممنوحة بموجب قانون المالية أثناء السنة، بموجب مراسيم للوزير المكلف بالمالية (الفقرة الثالثة من المادتين 22 و27 من القانون التنظيمي للمالية) والمتأتية من دفعات لفائدة الميزانية العامة من الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. في هذا الإطار بلغت التغييرات التي أجريت على الاعتمادات المفتوحة على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019 ما يعادل 4,118 مليار درهم، موزعة حسب العمليات في الجدول التالي.

جدول: تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019

سنة 2019	بملايين درهم
14.218	الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية
1.443	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
44	أموال المساعدة
2.453	اعتمادات إضافية
3.940	مجموع التغييرات
4.118	مجموع التغييرات برسم سنة 2019

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاعتمادات الإضافية تتضمن ما يعادل **2,038 مليار درهم أي بنسبة 83%** تمت إعادة تحويلها إلى الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

أما فيما يخص أهم التغييرات التي سجلتها الوزارات والمؤسسات المشار إليها في الجدول #56، أي ما يعادل **3,940 مليار درهم** أو بنسبة زيادة بلغت **95,5%**، فإنها ناتجة أساساً عن الاعتمادات الإضافية المفتوحة بموجب مراسيم الوزير المكلف بالمالية بما مجموعه **2,453 مليار درهم** والاقطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية بما يعادل **1,435 مليار درهم**.

187. وتعزى هذه التغييرات إلى الاعتمادات الإضافية المقطوعة من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية التي بلغت **1.597,2 مليون درهم** والاعتمادات المفتوحة بقرار من وزير المالية التي بلغت **2.464,9 مليون درهم** وكذا إلى أموال المساعدة البالغ مجموعها **55,6 مليون درهم**.

188. كما بلغت نفقات المعدات والنفقات المختلفة المنجزة برسم سنة 2019 ما مجموعه **47.571,3 مليون درهم<sup>10</sup>**، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ تعادل **96,6%** مقابل **96,3%** برسم سنة 2018.

ويبين الجدول التالي تفاصيل اعتمادات وتنفيذ النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019.

**جدول # 56 : اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2019 حسب القطاعات**

نسبة التنفيذ (%)	النفقات المنجزة	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الإضافية	اعتمادات قانون المالية 2019	القطاع الوزاري أو المؤسسة (بملايين الدراهم)
100,0	517,2	517,2	-	517,2	مخصصات السيادة
100,0	1.508,9	1.509,2	5,0	1.504,2	البلاط الملكي
91,2	119,0	130,5	61,3	69,2	مجلس النواب
95,0	92,0	96,9	51,9	45,0	مجلس المستشارين
93,8	776,8	828,3	225,1	603,2	رئيس الحكومة
76,2	13,0	17,0	-	17,0	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
93,7	48,8	52,1	2,1	50,0	المحاكم المالية
86,1	335,6	390,0	-	390,0	وزارة العدل
97,8	1.476,5	1.509,0	101,0	1.408,0	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
98,6	6.196,7	6.283,0	2 452,7	3.830,3	وزارة الداخلية
98,6	13.669,3	13.863,4	45,0	13.818,4	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
99,0	4.948,1	5.000,0	500,0	4.500,0	وزارة الصحة
95,1	398,2	418,6	45,0	373,6	وزارة الاقتصاد والمالية

<sup>10</sup> بما في ذلك 517 مليون درهم لمخصصات السيادة.



80,0	278,9	348,6	3,9	344,7	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
93,9	15,5	16,5	3,1	13,4	الأمانة العامة للحكومة
83,9	582,4	694,3	68,3	626,0	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء
85,7	2.306,8	2.691,1	7,2	2.683,9	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
85,7	302,0	352,2	7,2	345,0	وزارة الشباب والرياضة
99,1	2.978,5	3.006,9	381,0	2.626,0	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
80,0	24,1	30,2	3,5	26,7	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
89,5	331,4	370,3	0,6	369,8	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
76,3	278,0	364,2	-	364,2	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
98,6	1.629,9	1.652,3	147,9	1.504,4	وزارة الثقافة والاتصال
74,7	242,3	324,3	-	324,3	وزارة الشغل والإدماج المهني
87,6	21,9	25,0	-	25,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
85,9	36,5	42,5	1,0	41,5	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبوظيفة العمومية
99,7	6.034,9	6.051,5	-	6.051,5	إدارة الدفاع الوطني
99,7	75,1	75,3	2,6	72,7	المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
92,8	146,7	158,1	0,5	157,6	المنذوبية السامية للتخطيط
83,6	640,2	765,7	-	765,7	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
94,6	537,6	568,1	-	568,1	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
99,3	810,7	816,8	1,9	814,9	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
62,9	25,8	41,0	-	41,0	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي
72,4	172,0	237,6	-	237,6	المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية لسنة 2019

189. ويوضح توزيع نفقات المعدات والنفقات المختلفة استفادة ستة قطاعات مما يقارب 76% من مجموع النفقات المنجزة، ويتعلق الأمر بكل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الداخلية وإدارة الدفاع الوطني ووزارة الصحة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

ويبين الجدول التالي النفقات المنجزة من طرف هذه الوزارات برسم سنتي 2019 و2018 وكذا حصة كل واحدة على حدة برسم سنة 2019:

**جدول # 57 : القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة**

القطاع الوزاري (بملايين الدراهم)	تنفيذ سنة 2018	تنفيذ سنة 2019	حصة القطاع الوزاري من مجموع نفقات المعدات والنفقات المختلفة (%)
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	11.324,5	13 669,3	28,7
وزارة الداخلية	5.566,7	6 196,7	13,0
إدارة الدفاع الوطني	5.897,4	6 034,9	12,7
وزارة الصحة	4.709,0	4 948,1	10,4
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2.723,2	2 978,5	6,3
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	2.180,6	2 306,8	4,8
<b>المجموع</b>	<b>32.401,4</b>	<b>36.134,3</b>	<b>76,0</b>

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية لسنتي 2018 و2019

**3.1.2. التكاليف المشتركة - التسيير**

190. تتكون نفقات التسيير المدرجة بفصل التكاليف المشتركة أساسا من نفقات تتعلق بمساهمات الدولة لفائدة مؤسسات التغطية الاجتماعية (الصندوق المغربي للتقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي) وإعانات دعم أئمة المواد الأساسية والإجراءات المواكبة. وتمثل نفقات التسيير الخاصة بالتكاليف المشتركة ما يعادل 20 % من ميزانية التسيير لسنة 2019 مواصلة منحها التنزلي منذ سنة 2013<sup>11</sup>، حيث تم تخصيص مبلغ 44.095 مليون درهم لنفقات التسيير المدرجة بفصل التكاليف المشتركة. ويوضح الجدول التالي تطور الاعتمادات المفتوحة لهذه النفقات خلال الفترة المذكورة.

**جدول # 58 : تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين 2014 و2019**

السنة (بملايين الدراهم)	اعتمادات التكاليف المشتركة للتسيير (1)	الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير بالميزانية العامة (2)	الحصة (2)/(1) %
2014	62.028	199.353	31
2015	52.624	194.762	27
2016	38.182	188.619	20
2017	36.790	187.734	20
2018	36.624	195.914	19
<b>2019</b>	<b>44.095</b>	<b>215.618</b>	<b>20</b>

المصدر: قوانين المالية من 2014 إلى 2019

<sup>11</sup> يعزى هذا التراجع لاعتمادات التسيير الخاصة بالتكاليف المشتركة بين سنتي 2015 و2017 أساسا إلى رفع الدعم عن المواد البترولية السائلة.

191. وفي سنة 2019، بلغت الاعتمادات النهائية المخصصة لنفقات التسيير المتعلقة بالتكاليف المشتركة 44.345 مليون درهم، بزيادة قدرها 0,6 % مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. ويرجع الفرق بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات النهائية إلى الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لفائدة التكاليف المشتركة والتي بلغت 250 مليون درهم سنة 2019. وقد خصت هذه الاقتطاعات بند "مصاريف مختلفة واستثنائية".

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات المفتوحة وتلك النهائية المخصصة لمختلف مكونات فصل التكاليف المشتركة - التسيير برسم سنة 2019:

**جدول # 59: توزيع الاعتمادات المفتوحة والنهائية لفصل التكاليف المشتركة- التسيير لسنة 2019**

المشروع (بملايين الدراهم)	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات النهائية	نسبة تغيير الاعتمادات (%)
معاشات وإيرادات وتعويضات	1.181,5	1.108,2	-6,2
الصندوق المغربي للتقاعد	18.439,4	18.437,1	0,0
الاحتياط الاجتماعي	3.022,3	1.935,3	-36,0
مساهمات أخرى	60,0	100,0	66,7
الإرجاعات والتحويلات	40,0	40,0	0,0
دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة	18.370,0	18.370,0	0,0
إعانات وتحويلات	366,0	1.204,0	229,0
تعويض عن الخدمات المقدمة	47,4	66,7	40,7
عمليات جيائية ومالية ونفقات أخرى تتحملها الدولة	204,0	79,0	-61,3
عمليات مختلفة	2.364,5	80	27,1
<b>المجموع</b>	<b>44.095,1</b>	<b>44.345,1</b>	<b>0,6</b>

المصدر: الكراسات الميزانية والبيانات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

192. أما بالنسبة للتنفيذ، فقد بلغت نفقات التكاليف المشتركة - التسيير المنجزة ما مجموعه 43.477,4 مليون درهم سنة 2019 مقابل 36.126 مليون درهم سنة 2018. وبلغت نسبة التنفيذ 98 % مسجلة تحسنا طفيفا مقارنة مع سنة 2018 والتي بلغت فيها نسبة 97,3%.

ويعرض الجدول التالي تطور التنفيذ بين سنتي 2018 و2019 ومعدل التنفيذ والتوزيع حسب المستفيدين من فصل نفقات التكاليف المشتركة - التسيير.

**جدول # 60: تنفيذ فصل التكاليف المشتركة - التسيير خلال سنتي 2018 و2019**

2019		2018			البرنامج (بملايين الدراهم)	
نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)	حصة كل فقرة في التنفيذ (%)	الانجازات	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)	حصة كل فقرة في التنفيذ (%)		الانجازات
99,4	42,0	18.255,8	99,9	37,9	13.704,9	دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة
98,5	41,8	18.161,0	99,9	46,8	16.926,8	الصندوق المغربي للتقاعد

2019			2018			البرنامج (بملايين الدراهم)
نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)	حصة كل فقرة في التنفيذ (%)	الإنجازات	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)	حصة كل فقرة في التنفيذ (%)	الإنجازات	
97,6	6,7	2.932,9	91,1	7,2	2.604,2	عمليات مختلفة
88,0	3,9	1.703,9	94,5	4,4	1.606,4	الاحتياط الاجتماعي
97,1	2,5	1.076,1	76,1	2,3	845,5	معاشات وإيرادات وتعويضات
89,8	3,1	1.347,7	54,3	1,4	438,2	فقرات أخرى
<b>98,0</b>	<b>100,0</b>	<b>43.477,4</b>	<b>97,3</b>	<b>100,0</b>	<b>36.126,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

193. وقد سجلت فقرة الاحتياط الاجتماعي تراجعاً في نسبة تنفيذ النفقات (94,5% سنة 2018 مقابل 88% سنة 2019) فيما ارتفعت نسبة تنفيذ نفقات الفقرة المتعلقة بالمعاشات والإيرادات والتعويضات حيث سجلت 97,1% مقابل 76,1% فقط برسم سنة 2018.

194. وبخصوص بنية التكاليف المشتركة - التسيير، فقد استأثرت ثلاثة عناصر من ميزانيتها بنسبة 90,5% من إجمالي هذه النفقات برسم سنة 2019 وهي كالآتي:

- دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة: 18.255,8 مليون درهم أي 42%؛

- الصندوق المغربي للتقاعد: 18.161 مليون درهم أي 41,8%؛

- الاحتياط الاجتماعي: 2.932,9 مليون درهم أي 6,7%.

195. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المادة 15 من القانون التنظيمي لقانون المالية نصت على إدراج مساهمات الدولة، في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، ضمن النفقات المتعلقة بالموظفين، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2020. وبالتالي تكون ميزانية سنة 2019 آخر ميزانية يتم فيها احتساب النفقات سالفة الذكر خارج نفقات الموظفين. وتروم هذه القواعد الجديدة التحكم في التوازن الميزانياتي وضمان شفافية أكبر للحسابات العمومية.

#### 4.1.2. النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

196. يهدف فصل "النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية" كفصل مستقل إلى تغطية الاحتياجات الطارئة غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية. وتخص هذه النفقات ميزانية التسيير دون غيرها كما تنص على ذلك مقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي لقانون المالية. وتتم الاقتطاعات من هذا الفصل

بناء على مرسوم باقتراح من وزير الاقتصاد والمالية وفقا لمقتضيات المادة 15 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر بتاريخ 15 يويو 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

197. وفي هذا الإطار، وبعد أن سجلت الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2018 تراجعاً بنسبة 48,5% مقارنة بسنة 2017، فإنها قد تضاعفت برسم سنة 2019 مسجلة مبلغاً قدره 3,7 مليار درهم، مما يمثل ارتفاعاً نسبته 118% مقارنة بسنة 2018، كما يوضح الجدول التالي:

**جدول # 61 : توقعات الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما بين 2015 و2019**

2019	2018	2017	2016	2015	طبيعة الاقتطاعات (بملايير الدراهم)
2,0	-	1,0	-	-	اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان
1,7	1,7	2,3	3,3	3,0	اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة
<b>3,7</b>	<b>1,7</b>	<b>3,3</b>	<b>3,3</b>	<b>3,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الكراسات الميزانية لسنوات 2015 و2016 و2017 و2018 و2019

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

تم تحديد سقف الاعتمادات بالنسبة للنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية وفق مقارنة واقعية تهتم، سنوياً، طبيعة وحجم النفقات التي تدخل في هذا الإطار وذلك من خلال رؤية استشرافية للتحملات التي يمكن تمويلها من خلال هذا الفصل، دونما الإخلال بالتوازنات العامة للمالية العمومية.

من خلال الجدول المذكور يظهر جلياً أن الاقتطاعات المخصصة لفائدة فصول الموظفين والأعوان تشكل متغيراً مهماً في رصد الاعتمادات بالإضافة إلى الاقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة. ويعزى ذلك إلى اعتماد الطابع المحدود لنفقات الموظفين وفق المادة 58 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية التي تنص على أنه لا يجوز الالتزام بنفقات الموظفين والأعوان والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة. وهكذا يشكل فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية هامشاً ميزانيتها لتحمل نفقات استثنائية للموظفين والأعوان متى لم يتم بشكل دقيق ضبط الوقع المالي وتفصيله خاصة في ظل مسار مشاورات للحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين عند إعداد مشروع قانون المالية، كما كان الحال بالنسبة لسنة 2019.

198. وفيما يخص توزيع هذه الاعتمادات، وخلافاً لسنة 2018 التي لم يتم خلالها رصد أي اعتمادات على مستوى فصول الموظفين والأعوان ضمن النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية على مستوى قانون المالية، فإن قانون المالية لسنة 2019 قد خصص ما قدره 2 مليار درهم كإقتطاع لفائدة فصول الموظفين والأعوان و1,7 مليار درهم لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة.

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

تبقى الاعتمادات المفتوحة في إطار الاقتطاعات المخصصة لفائدة فصول الموظفين والأعوان لسنة 2019 مبررة إجمالاً بالطابع المحدود لهذه النفقات، في ظل الحاجة إلى تغطية الزيادة في الأجور المترتبة عن تفعيل مقتضيات اتفاق الحوار الاجتماعي لأبريل 2019.

199. وبلغت الاقتطاعات المنجزة على مستوى هذا الفصل لفائدة مختلف سطور الميزانية ما مجموعه 2.788,1 مليون درهم أي بنسبة 75,4% من الاعتمادات المفتوحة وذلك بموجب 59 مرسوم. وتوزعت هذه الاقتطاعات على الشكل التالي:

- نفقات الموظفين والأعوان : 941 مليون درهم؛

- نفقات المعدات والنفقات المختلفة : 1.597,2 مليون درهم؛

- التكاليف المشتركة- التسيير : 250 مليون درهم.

ويفصل الجدول أسفله مخصصات النفقات الطارئة لكل قطاع وزاري برسم سنتي 2018 و2019:

**جدول # 62 : اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات الوزارية أو المؤسسات المستفيدة خلال سنتي 2018 و2019**

الحصة (%)	2019	الحصة (%)	2018	القطاعات الوزارية والمؤسسات (بملايين الدراهم)
27,6	770,0	--	--	إدارة الدفاع الوطني
22,6	630,1	21,9	371,4	الداخلية
14,1	394,5	6,2	105,0	الأوقاف والشؤون الإسلامية
9,0	250,0	30,0	510,0	فصل التكاليف المشتركة - التسيير
8,1	226,1	8,9	151,0	رئيس الحكومة
5,3	147,9	1,8	31,3	الثقافة والاتصال
3,6	101,0	6,6	112,6	الشؤون الخارجية والتعاون
3,4	95,0	--	--	الاقتصاد والمالية
2,3	63,3	2,4	40,0	مجلس النواب
1,9	51,9	1,2	20,0	مجلس المستشارين
1,6	45,0	13,0	219,9	التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي
0,5	13,4	8,0	136,3	قطاعات أخرى
<b>100</b>	<b>2.788,1</b>	<b>100</b>	<b>1.697,5</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - الوثائق الملحقة بمشروع قانون التصفية 2018 و2019.

200. وإذا كانت أغلب الاقتطاعات التي تمت من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لفائدة فصول الموظفين والأعوان مبررة بتغطية الزيادة في الأجور المترتبة عن تفعيل مقتضيات اتفاق الحوار الاجتماعي لأبريل 2019، فإن الاقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة لاتزال، في أغلب الأحيان، لا تستوفي شرط صعوبة توقعها (مصارييف حراسة المباني الإدارية ومستحقات

الماء والكهرباء وجمعيات الأعمال الاجتماعية وتغطية المصاريف المتعلقة بمكافآت الأطر والمنح الدراسية لفائدة الطلبة وأداء الإعانة المخصصة لبعض المؤسسات...). كما أن طابعها المتكرر سنويا يستوجب ضرورة أخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد مشاريع قوانين المالية قصد برمجتها على مستوى ميزانيات مختلف القطاعات.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

بخصوص الاقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة التي تمت من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية فإن مجملها عبارة عن مخصصات احتياطية بالإضافة إلى نفقات طارئة تعذر توقعها إبان إعداد مشروع قانون المالية، ويدخل في هذا الباب كل عجز محتمل في المصاريف الاعتيادية لبعض القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

من هنا، وجب التأكيد على أن تمكين قطاع أو مؤسسة معينة من الاستفادة من الاعتمادات المتوفرة بفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، لا يتم إلا بعد استنفاد جميع الهوامش الميزانية من خلال القيام بتحويلات بين بنود ميزانية القطاع أو المؤسسة المستفيدة. هذا، وتبقى الاقتطاعات المنجزة ذات طابع استعجالي أو غير مقرر حين إعداد قانون المالية، وفق مقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي لقانون المالية الذي ينص على أنه 'يمكن أن تباشر اقتطاعات من الفصل المذكور، عن طريق اعتماد تكميلي، لسد الحاجيات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية'.

من جهة أخرى، تتم سنويا دراسة طبيعة الاقتطاعات المنجزة وتطورها، وعند التأكد من طابعها المتكرر بنفس الوقع الميزانية وبنفس القيمة، يتم رصد الاعتمادات الضرورية لها ضمن بنود ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية.

### 2.2. نفقات الاستثمار

201. بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019 لتغطية نفقات الاستثمار 73.373 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 7,5% مقارنة مع سنة 2018 (68.230 مليون درهم). كما سجلت الاعتمادات المرحلة وأموال المساعدة على التوالي 11.680 مليون درهم و 1.159 مليون درهم.

202. بينما بلغت الاعتمادات المفتوحة بموجب قرار لوزير الاقتصاد والمالية 4.400 مليون درهم<sup>12</sup> مسجلة تراجعاً بنسبة 24% مقارنة مع سنة 2018 (5.789 مليون درهم). وبالتالي، بلغت الاعتمادات النهائية لسنة 2019 ما مجموعه 90.612 مليون درهم مقابل 86.012 مليون درهم سنة 2018، بزيادة قدرها 5,3%.

<sup>12</sup> طبقاً للمادة 11 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

ويوضح الجدول أسفله، الانتقال من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية إلى الاعتمادات النهائية برسم سنتي 2018 و2019.

#### جدول # 63 : اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية برسم سنتي 2018 و2019

نسبة التطور (%)	2019	2018	المكونات (بملايين الدراهم)
7,5	73.373	68.230	اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية
4,7	11.680	11.161	الاعتمادات المرحلة
39,3	1.159	832	أموال المساعدة
-24,0	4.400	5.789	الاعتمادات المفتوحة بموجب قرارات وزير الاقتصاد والمالية
<b>5,3</b>	<b>90.612</b>	<b>86.012</b>	<b>الاعتمادات النهائية</b>

المصدر: قانون التصفية لسنة 2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

203. وقد بلغت نفقات الاستثمار التي تم الأمر بصرفها سنة 2019 ما مجموعه 70.567,83 مليون درهم مقابل 67.845 مليون درهم خلال سنة 2018، بزيادة قدرها 4,01%. ويتبين من خلال توزيع ميزانية الاستثمار التي تم تنفيذها أن 11 وزارة ومؤسسة من أصل 35 تستأثر بنسبة 94,2% من مجموع نفقات الاستثمار أي ما يناهز 66.490 مليون درهم، كما يوضح ذلك الجدول التالي.

#### جدول # 64: توزيع نفقات الاستثمار حسب الوزارات سنة 2019

النسبة (%)	المبلغ	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (بملايين الدراهم)
30,1	21.226,49	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة - الاستثمار
17,4	12.304,63	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
15,0	10.616,23	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
7,3	5.173,11	إدارة الدفاع الوطني
7,2	5.101,43	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
4,5	3.187,00	وزارة الداخلية
3,9	2.734,73	وزارة الصحة
3,2	2.235,01	وزارة الشباب والرياضة
2,6	1.869,94	رئيس الحكومة
1,5	1.044,14	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
1,4	998,27	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
5,8	4.076,85	القطاعات الوزارية أو المؤسسات الأخرى (23 وزارة أو مؤسسة)
<b>100</b>	<b>70.567,83</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

#### 1.2.2. الاعتمادات المفتوحة

204. فيما يتعلق بنفقات الاستثمار المدرجة في الميزانية العامة للدولة، فقد بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019 ما مجموعه 73.373 مليون درهم، بزيادة نسبتها 8% مقارنة مع سنة 2018 (68.230 مليون درهم).



205. وقد رصدت أهم الزيادات في اعتمادات الأداء، مقارنة مع سنة 2018، لفائدة وزارة الصحة (25%) ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (17%) ووزارة الداخلية (15%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (9%).  
ويبين الجدول أسفله تطور اعتمادات الأداء ما بين سنتي 2018 و2019 حسب الوزارات.

**جدول # 65: توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2018 و2019 - أهم الزيادات**

نسبة التغيير (%)	2019	2018	الوزارات (بملايين الدراهم)
25	3.185	2.550	الصحة
17	6.845	5.854	التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
15	3.250	2.835	الداخلية
9	12.285	11.270	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
7	4.773	4.474	إدارة الدفاع الوطني
5	20.420	19.443	الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة - الاستثمار
5	10.868	10.373	التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
0	2.204	2.204	الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
-1	2.306	2.325	الشباب والرياضة
5	7.236	6.902	القطاعات الأخرى
<b>8</b>	<b>73.373</b>	<b>68.230</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: قوانين المالية لسنتي 2018 و2019

206. وفيما يخص توزيع اعتمادات الأداء كما هو الشأن بالنسبة لسنة 2018، يلاحظ تركيز اعتمادات سنة 2019 لفائدة نفس القطاعات، إذ تمثل اعتمادات الأداء المرصودة لفائدة خمس وزارات 75% من المجموع، ويتعلق الأمر بوزارة الاقتصاد والمالية-فصل التكاليف المشتركة - الاستثمار (28%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (17%) ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء (15%) ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (9%) وإدارة الدفاع الوطني (7%).

**جدول # 66: توزيع اعتمادات الأداء برسم سنة 2019 حسب القطاعات الوزارية**

النسبة (%)	2019	2018	القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى (بملايين الدراهم)
28	20.420	19.443	الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة - الاستثمار
17	12.285	11.270	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
15	10.868	10.373	التجهيز، النقل واللوجستيك والماء
9	6.845	5.853	التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
7	4.773	4.473	إدارة الدفاع الوطني
<b>75</b>	<b>55.191</b>	<b>51.414</b>	<b>المجموع</b>
25	18.182	16.816	القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى
<b>100</b>	<b>73.373</b>	<b>68.230</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: قانون المالية لسنة 2019

## 2.2.2. الاعتمادات المرحلة

207. بلغت الاعتمادات المرحلة برسم سنة 2019 ما مجموعه 11.680 مليون درهم مقابل 11.161 مليون درهم سنة 2018، بنسبة ارتفاع بلغت 4,6 %، تطبيقاً للبند الثاني من المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلق بتسقيف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة، حيث دخلت هذه المقتضيات حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2018. وبالتالي فقد سجلت الاعتمادات المرحلة من سنة 2018 نسبة 16% من مجموع اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2019.

### جدول # 67: نسبة الاعتمادات المرحلة من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2019

نسبة الاعتمادات المرحلة من اعتمادات الأداء المفتوحة (%)	الاعتمادات المرحلة	اعتمادات الأداء	القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى (بملايين الدراهم)
35	3.792	10.868	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
26	3.140	12.285	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
18	876	4.773	إدارة الدفاع الوطني
26	841	3.185	وزارة الداخلية
25	804	3.250	وزارة الصحة
22	513	2.306	وزارة الشباب والرياضة
30	333	1.109	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
3	202	6.845	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
27	199	739	وزارة الثقافة والاتصال
22	196	871	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
15	158	1.034	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
27	117	430	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
55	101	184	وزارة الاقتصاد والمالية
33	99	299	وزارة العدل
1	309	25.195	قطاعات وزارات ومؤسسات أخرى
16	11.680	73.373	المجموع

المصدر: مشروع قانون النصفية لسنة 2019

208. وتجدر الإشارة إلى أن ترحيل الاعتمادات برسم سنة 2018 لم يعرف أي تجاوز وتم وفق مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي للمالية التي حددت سقف 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة، حيث أن المادة 25 من قانون المالية لسنة 2018 استثنيت الاعتمادات المرحلة برسم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة من تطبيق هذا السقف.

209. ويتبين أن حصة الاعتمادات المرحلة من مجموع اعتمادات الأداء، باستثناء التكاليف المشتركة - الاستثمار، قد تراجعت من 36 % سنة 2017 إلى 19 % سنة 2018، لتصل إلى 16% سنة 2019.

210. ومن جهة أخرى، بلغت الاعتمادات الملغاة عند نهاية سنة 2018 حوالي 6.486 مليون درهم، أي بنسبة تراجع قدرها 3,29 % مقارنة بسنة 2017، وهو ما يشكل نسبة 32% من حجم الاعتمادات المتوفرة عند نهاية نفس السنة (20.045 مليون درهم).

ويوضح الجدول أسفله تطور الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2017 و2018.

**جدول #68 : الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2017 و2018**

نسبة التطور %	عند نهاية 2018	عند نهاية 2017	نوعية الاعتمادات (بملايين الدراهم)
11,6	20.045	17.868	الاعتمادات المتوفرة عند نهاية السنة
3,3	6.486	6.707	الاعتمادات الملغاة عند نهاية السنة
-	%32	%37	الاعتمادات الملغاة/ الاعتمادات المتوفرة

المصدر: قانون التصفية لسنة 2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

### 3.2.2. أموال المساعدة

211. خلال سنة 2019، بلغت أموال المساعدة 1.159 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 39% مقارنة مع سنة 2018.

ويوضح الجدول أسفله تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2016 و2019.

**جدول # 69 : تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2016 و 2019**

2019	2018	2017	2016	بملايين الدراهم
1.159	832	816,6	1.253,0	أموال المساعدة
39	1,9	-35	--	نسبة التطور (%)

المصدر: قوانين التصفية لسنوات 2016 و2017 و2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

212. وقد استفادت من أموال المساعدة بنسبة 98 % كل من إدارة الدفاع الوطني (39%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (29 %) ووزارة الداخلية (14%) ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء (8%) ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (8%).

ويبين الجدول التالي توزيع أموال المساعدة حسب القطاعات الوزارية برسم سنة 2019.

## جدول # 70 : توزيع أموال المساعدة حسب القطاعات الوزارية برسم سنة 2019

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	أموال المساعدة (بملايين الدراهم)	النسبة (%)
إدارة الدفاع الوطني	449	39
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	341	29
وزارة الداخلية	167	14
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	92	8
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	87	8
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	9	1
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	7	1
وزارة الصحة	6	0
<b>المجموع</b>	<b>1.159</b>	<b>100</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

### 4.2.2. التكاليف المشتركة-الاستثمار

213. يتكون فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار من الإمدادات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والتحويلات المالية إلى الحسابات الخصوصية للخرينة. وتهدف هذه النفقات أساسا إلى تمويل المشاريع الكبرى المهيكلة ودعم السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

214. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة ضمن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار برسم سنة 2019 ما مجموعه 20.420 مليون درهم، أي 28% من إجمالي اعتمادات الاستثمار (73.373 مليون درهم)، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 5% مقارنة بسنة 2018 (19.443 مليون درهم)، كما هو موضح في الجدول التالي.

### جدول # 71: تطور اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2015 و2019 (بملايين الدراهم)

السنوات	الاعتمادات المفتوحة التكاليف المشتركة- الاستثمار	معدل التطور السنوي (%)	اعتمادات الأداء - ميزانية الاستثمار	نسبة التكاليف المشتركة من اعتمادات الاستثمار (%)
2015	17.884	3	54.091	33
2016	20.868	17	61.392	34
2017	20.176	-3	63.572	32
2018	19.443	-4	68.230	28
2019	20.420	5	73.373	28

المصدر: قوانين المالية والميزانيات القطاعية للسنوات 2015 إلى 2019

215. ويستنتج من خلال توزيع اعتمادات الأداء المفتوحة ضمن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار برسم قانون المالية لسنة 2019 أنها رصدت لثلاثة أصناف من النفقات وهي "التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية" بنسبة 39,70% (14.374 مليون درهم) و"التحويلات لفائدة الحسابات

الخصوصية للخزينة" بنسبة 17,71 % (3.316 مليون درهم) و " المساهمات والمساعدات المختلفة" بنسبة 11,9 % (2,430 مليون درهم).

216. وبلغت الاعتمادات النهائية لفصل التكاليف المشتركة-الاستثمار 21.440 مليون درهم. ويُعزى الفرق بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات النهائية إلى 1.020 مليون درهم تم فتحها بموجب قرارات لوزير الاقتصاد والمالية، طبقاً لمقتضيات المادتين 22 و 27 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

217. وبلغت التكاليف المشتركة-الاستثمار التي تم تنفيذها 21.226 مليون درهم، أي 99 % من الاعتمادات النهائية برسم سنة 2019. ويبين تحليل تنفيذ نفقات الاستثمار للميزانية العامة أن هذه النفقات كانت موضوع تحويلات مهمة من فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار إلى الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، كما يبين ذلك الجدول التالي:

**جدول # 72: توزيع التحويلات من فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية**

النسبة المئوية %	النفقات المأمور بصرفها	المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية (بملايين الدراهم)
49	10.415	الحساب الخصوصي للخزينة "شراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية"
23	4.845	تحويلات أخرى
11	2.430	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات
8	1.800	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
4	900	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن
4	836	تسديد لفائدة حسابات خصوصية أخرى للخزينة
<b>100</b>	<b>21.226</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

يمكن تنفيذ نفقات الاستثمار للميزانية العامة على شكل تحويلات تهم تنفيذ مشاريع الاستثمار التي تنخرط في إطار تنزيل السياسات العمومية، وفق نمط من الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفيما يخص فصل التكاليف المشتركة- الاستثمار، فإنه يتم بمقتضى القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، رصد الموارد الضرورية للأوراش ذات الطابع الأفقي والظرفي على مستوى هذا الفصل.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاعتمادات المبرمجة في فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار برسم سنة 2019 قد بلغ ما مقداره 20,420 مليار درهم. وفي 31 ديسمبر من نفس السنة بلغت التكاليف التي تم تنفيذها على مستوى هذا الفصل 21,266 مليار درهم، بزيادة تقارب 4% مقارنة بالتكاليف التي تم تنفيذها في نهاية سنة 2018.

وقد خصت هذه الاعتمادات بشكل أساسي تغطية النفقات المتعلقة بمساهمة قطاع الاقتصاد والمالية في تمويل بعض المشاريع المهيكلية، ولدعم تنفيذ العديد من الاستراتيجيات القطاعية المندرجة في إطار اتفاقيات وكذا المساهمة في إعادة الهيكلة الخاصة بقطاع المؤسسات والمنشآت العامة.

- هذا، وقد شملت هذه النفقات بالإضافة الى التحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة ما يلي:
- مساهمة الدولة في الرفع من رأسمال الشركة السعودية المغربية للاستثمار الإنمائي " أسماء استثمار " (400 مليون درهم)؛
  - مساهمة الميزانية العامة برسم تحمل دين الضريبة على القيمة المضافة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب المسجل ما بين فاتح يناير و 31 ديسمبر 2013 (399,284 مليون درهم)؛
  - تسديد القرض الذي حصل عليه المكتب الوطني للسكك الحديدية في إطار برتوكول الاتفاق الموقع مع الدولة بشأن تحمل دين الضريبة على القيمة المضافة حتى متم سنة 2013 (295,746 مليون درهم)؛
  - تمويل برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة (250 مليون درهم)؛
  - تسديد لفائدة وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب (230 مليون درهم)؛
  - دفعات لفائدة صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة (200 مليون درهم).

أما بند "التحويلات الأخرى" من فصل التكاليف المشتركة- الاستثمار، فيتكون بشكل أساسي من النفقات المتعلقة بتمويل بعض المشاريع المهيكلة المنصوص عليها في إطار الاتفاقات بين الدولة والأطراف المعنية. غير أنه ومنذ سنة 2018 أصبحت هذه النفقات تشمل فقط مساهمة الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية في تمويل المشاريع المذكورة، بحيث أن مساهمات الإدارات الأخرى يتم إدراجها مباشرة في ميزانياتها الخاصة.

218. وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار نفقات فصل التكاليف المشتركة- الاستثمار، والتي يتم تنفيذها عبر تحويلات إلى بعض الحسابات الخصوصية للخرينة والمؤسسات العمومية، ترتفع نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار من 71% إلى 78%. ويبقى هذا المستوى دون الأهداف المتوخاة، مما يؤشر على وجود بعض الصعوبات في برمجة وإنجاز المشاريع المقررة في الميزانية.

ويخلص الجدول التالي نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار دون احتساب التكاليف المشتركة- الاستثمار.

**جدول # 73 : نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2019**

نسبة التنفيذ %	النفقات التي تم صرفها	الاعتمادات النهائية	نوع النفقات (بملايين الدراهم)
71	49.342	69.172	نفقات الاستثمار دون احتساب النفقات المشتركة
99	21.226	21.440	النفقات المشتركة-الاستثمار
78	70.568	90.612	مجموع نفقات الاستثمار

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يتم صرف التحويلات برسم ميزانية الاستثمار لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، باعتبارها رافعات أساسية للاستثمار العمومي، وفق معايير محددة (منشور وزير

الاقتصاد والمالية رقم 2-0864 بتاريخ 12 مارس 2013 الخاص بالمؤسسات والمقاولات العمومية مرتبطة بمدى التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ووضعيتها خزيتها.

ويبين الجدول أسفله نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار لأهم الوزارات والمؤسسات.

**جدول # 74: نفقات الاستثمار المنجزة خلال سنة 2019 حسب الوزارات**

نسبة التنفيذ (%)	النفقات	مجموع الاعتمادات	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (بملايين الدراهم)
100	132	132	البلاط الملكي
100	1.870	1.873	رئيس الحكومة
99	21.226	21.440	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
91	998	1.093	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
91	183	202	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
87	1.044	1.202	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
87	312	360	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
85	5.173	6.099	إدارة الدفاع الوطني
81	202	251	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
79	2.235	2.819	وزارة الشباب والرياضة
79	33	42	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة إصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
79	7	9	المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
78	12.305	15.777	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
78	744	955	وزارة الثقافة والاتصال
72	9	13	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
72	5.101	7.134	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
71	3.187	4.492	وزارة الداخلية
70	384	547	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
68	8	11	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
67	2.735	4.060	وزارة الصحة
65	186	285	وزارة الاقتصاد والمالية
65	17	26	مجلس النواب
65	10.616	16.339	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
65	25	39	المنذوبية السامية للتخطيط
55	791	1.441	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
51	205	399	وزارة العدل
51	50	99	وزارة الشغل والادماج المهني
45	490	1.082	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
35	1	3	الأمانة العامة للحكومة
32	24	76	المحاكم المالية
28	6	20	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
13	1	6	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
12	265	2.275	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
11	1	13	مجلس المستشارين
<b>78</b>	<b>70.568</b>	<b>90.612</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

## 3.2. نفقات دين الخزينة

219. يدخل في نطاق نفقات دين الخزينة، النفقات المرتبطة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين المتوسط والطويل الأجل<sup>13</sup>. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة لنفقات خدمة الدين 67.244 مليون درهم برسم سنة 2019، منها 39.213 مليون درهم مخصصة لاستهلاك الديون المتوسطة والطويلة الأمد و 28.031 مليون درهم لأداء الفوائد والعمولات. في حين بلغت النفقات المنجزة 79.461 مليون درهم، منها 49.957 مليون درهم من أجل استهلاك الدين و 29.504 مليون درهم برسم الفوائد والعمولات. واستنادا إلى هذه المعطيات، شكلت النفقات المرتبطة بخدمة الدين نسبة 21,7 % من نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2019، مقابل 18,9 % سنة 2018.

220. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المادة 58 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية نصت على أن الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بالدين لها طابع تقديري. وبالتالي يمكنها أن تتجاوز المخصصات المقيدة في البنود المتعلقة بها.

## التوصيات:

يوصي المجلس بما يلي:

- تحسين توقعات المداخل غير الجبائية؛
- العمل على وضع معايير لترشيد النفقات العمومية؛
- تتبع النفقات الجبائية بشكل دوري والقيام بدراسات حول جدوى استمرار العمل بها.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

1 -تستدعي المقارنة بين توقعات قوانين المالية والإنجازات المسجلة، خاصة برسم المداخل غير الجبائية الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

- ✓ الطابع التقديري للتوقعات المرتبطة بكل من المداخل الجبائية وغير الجبائية والتي تبقى رهينة بمدى تحقق الفرضيات المعتمدة في التوقعات. وكمثال على ذلك، ربحية المؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - ✓ طبيعة بعض المداخل التي تجعلها غير مدرجة في التوقعات، كأموال المساعدة والمبالغ المدفوعة من الحسابات الخصوصية للخزينة على سبيل المثال.
- وبالنسبة للسنة المالية 2019 على وجه الخصوص، تم اللجوء إلى "التمويلات المبتكرة" كأداة للتمويل الذاتي للاستثمارات العمومية وتقادي الاستدانة. وقد مكن هذا التوجه من تعبئة حوالي 9.4 مليار درهم عبر تفويت

<sup>13</sup> المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.



أصول عقارية عمومية (7 مليار درهم) وحقوق استغلال (2.4 مليار درهم). وقد أدرجت هذه الموارد على مستوى المحاسبة الميزانية ضمن مداخيل الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة (7 مليار درهم) والمداخيل المتنوعة (2.4 مليار درهم) على التوالي. أما على مستوى الإحصاءات المالية فقد تم إدراجها ضمن المداخيل غير الجبائية.

2- تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية على معايير خاصة لترشيد النفقات العمومية تختلف حسب طبيعتها الاقتصادية، كما تأخذ بعين الاعتبار، عند تنزيل هذه المعايير، الطابع الخاص والحساس لبعض القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية (كالمصالح الأمنية وقطاع الصحة خلال انتشار جائحة كوفيد 19) والتي تستثنى من تطبيق بعض هذه التدابير حسب مجال تدخلها:

◀ فبالنسبة لنفقات الموظفين يتم التحكم في برمجتها من خلال:

- استعمال المناصب التي أصبحت شاغرة خلال السنة حصريا لتسوية حالات الإلحاق وإعادة الإدماج؛
- إلغاء المناصب المالية بعد الإحالة على التقاعد باستثناء تلك المتعلقة ببعض القطاعات الحساسة؛
- استغلال الإمكانيات المتاحة من خلال إعادة انتشار المناصب المالية لتغطية العجز الحاصل في الموارد البشرية على المستويين المجالي والقطاعي؛
- الاقتصاد على الاحتياجات الضرورية والملحة المرتبطة بإحداث المناصب المالية لفائدة القطاعات الاجتماعية، وذلك في إطار الحرص على ضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

◀ كذلك الشأن بالنسبة لنفقات الاستثمار التي يجب أن تأخذ برمجة الاعتمادات الخاصة بها بعين الاعتبار المعايير التالية:

- إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع قيد التنفيذ، ولا سيما المشاريع التي كانت موضوع اتفاقيات وطنية أو دولية موقعة أمام جلالة الملك، أو مع المؤسسات الدولية والدول المانحة؛
- ربط برمجة المشاريع الجديدة بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص لها، وذلك في إطار احترام المقننات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، وكذا التقيد بالمساطرتين الواردتين بالمنشور رقم 02/2021 المتعلق بالاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة؛
- تقليص إلى الحدود الدنيا أو الامتناع عن برمجة النفقات الخاصة باقتناء السيارات (والتي تخضع للموافقة المبدئية لرئيس الحكومة) وكذا تلك المتعلقة بتشبيد وإعادة تأهيل المقرات والمباني الإدارية وتأثيرها.

◀ أما بالنسبة للنفقات المرتبطة بتسيير الإدارة، فيتعلق الأمر ب:

- نفقات يتم إخضاع صرفها للموافقة المسبقة لرئيس الحكومة تطبيقا لمنشوره في هذا الإطار كنفقات الدراسات (منشور رقم 2020/14)؛

• نفقات يتم تسقيف الاعتمادات المخصصة لها في إطار الرسائل المؤطرة لمشروع قانون المالية، حسب الحاجيات الملحة والضرورية، بحيث لا يمكن تجاوز سقف الاعتمادات المحدد لها على مستوى الدراسات الميزانية. هذا، وتخضع هذه النفقات سنويا للترشيد كما هو الحال بالنسبة لسنة 2021: نفقات التنقل داخل وخارج المملكة (ناقص 70%) ونفقات الدراسات وإصلاح وصيانة المركبات (ناقص 50%) وشراء الوقود والزيوت (ناقص 30%)، وكنتيجة لذلك فقد تم استنفاد جميع هوامش الترشيد بفعل تدابير التقليل التي عرفت هذه النفقات خلال ثلاث سنوات الأخيرة (2019-2020-2021)، خصوصا في ظل سياق التصدي لتداعيات جائحة كوفيد 19.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم كذلك احترام نفس هذه المعايير أثناء تنفيذ الميزانية خلال السنة، حيث تشير القرارات المشتركة للوزير المكلف بالمالية والوزراء المعنيين إلى وجوب خضوع تحويل الاعتمادات المتعلقة بهذه النفقات الحساسة للتأشير المسبق لمديرية الميزانية.

← وأخيرا هناك نفقات يتم تأطير مسطرة تنفيذها في إطار جهود الترشيد وعقلنة النفقات العمومية، كالنفقات المتعلقة بالإعانات والدفعات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. فعلى سبيل المثال، يخضع صرف الإعانات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية لمقتضيات منشور وزير الاقتصاد والمالية رقم 2-864، الذي يشترط موافاة مديرية الميزانية ببيان شهري لخزينة المؤسسة المستفيدة، وإرفاق طلب تحويل الإعانة ببيان شهري للأداءات المنجزة والعمليات التي صدر أمر بصرفها وكذا ببرنامج العمليات المتوقع أدائها خلال الثلاث أشهر المقبلة.

3- فيما يخص تتبع النفقات الجبائية، تجدر الإشارة إلى أن النظام الضريبي يتضمن عدة تحفيزات في شكل إعفاءات كلية أو جزئية أو مؤقتة، وتخفيضات وإسقاطات وخصوم وضرائب جزافية وتسهيلات مالية، بغرض تحقيق أهداف عديدة كالتنميط والاقتصاد وتشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة إلى غير ذلك.

يتم جرد هذه النفقات الضريبية وتقييمها في التقرير السنوي للنفقات الجبائية الذي يرفق بمشروع قانون المالية، وذلك بهدف تأمين شفافية أفضل وخلق إطار ملائم لتفعيل الإصلاح المرتقب للنظام الضريبي.

إذ يتم اقتراح حذف الإعفاءات المنتهية الصلاحية وكذا الإعفاءات التي تعتبر غير مبررة وفقا لمقاصد الإصلاح الجبائي الرامي إلى توسيع الوعاء والحد من الإعفاءات غير المبررة مع تخفيض الأسعار تدريجيا للتخفيف من العبء الضريبي.

وتعد حصيلة التدابير الجبائية التي تم حذفها بمقتضى قوانين المالية ما بين سنتي 2006 و2021 جد مهمة، وذلك بالاعتماد على التقرير الخاص بالنفقات الجبائية، حيث ناهز عدد التدابير التي تم حذفها 146 تدبيرا، يقدر مبلغها الإجمالي بما يناهز 22,7 مليار درهم. غير أن التقرير السنوي للنفقات الجبائية ظل مقتصرًا على تقدير الانعكاسات المالية المتعلقة بالتدابير الجبائية لقانون المالية دون آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من مشروع القانون المالي لسنة 2017 تم الإدماج التدريجي للآثار الاقتصادية والاجتماعية للإعفاءات الضريبية وذلك بدءا بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للتدابير الجبائية المتعلقة بإعفاءات السكن

الاقتصادي، والتي تم إدراجها في تقرير النفقات الجبائية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2017، وسيتم التعميم التدريجي للآثار الاقتصادية والاجتماعية لباقي التدابير الجبائية خلال السنوات المقبلة.

#### IV. الحسابات الخصوصية للخزينة

221. سنّ القانون التنظيمي لقانون المالية قواعد جديدة لتدبير الحسابات الخصوصية للخزينة بهدف تحسين تحديد مجالات تدخلها، لا سيما الحسابات المرصدة لأموال خصوصية باعتبارها المكون الأساسي لهذه الحسابات. ومن بين القواعد الأساسية المنصوص عليها في هذا المجال:

- يشترط بالنسبة للحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي تم إحداثها ابتداء من سنة 2016 أن تمثل، ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، الموارد المتأتية من حصيله رسوم أو موارد مخصصة أو هما معا، على الأقل نسبة 40% من مواردها الإجمالية المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة؛

- لا يمكن أن تدرج في الحسابات الخصوصية للخزينة إلا النفقات المتعلقة بإنجاز برامج ومشاريع التنمية، ولا يمكنها أن تتحمل نفقات صرف مرتبات أو أجور أو تعويضات موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية ماعدا في حالة استثناءات منصوص عليها في قانون المالية؛

- لا يؤذن بدفع مخصصات مالية عن طريق تحويلها من حساب مرصد لأموال خصوصية لفائدة حساب خصوصي للخزينة أو مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

222. وفي إطار ترشيد المالية العمومية، تمّ خفض عدد الحسابات الخصوصية للخزينة من 79 سنة 2012 إلى 67 سنة 2019، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 75 : تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف

السنة	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	حسابات التمويل	حسابات النفقات من المخصصات	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	حسابات العمليات النقدية	المجموع
2012	55	13	6	3	2	79
2013	55	13	6	3	2	79
2014	56	8	6	3	2	75
2015	57	8	6	3	2	76
2016	57	8	4	3	2	74
2017	56	6	4	3	2	71
2018	56	6	4	3	2	71
2019	52	6	4	3	2	67

المصدر: قوانين المالية

223. وتمثل الحسابات الخصوصية للخزينة دعامة ميزانياتية مهمة من حيث الموارد والنفقات. ويبين الجدول التالي تطور نسب مساهمة هذه الحسابات في ميزانية الدولة:

**جدول # 76 : تطور حجم الحسابات الخصوصية للخزينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة**

2019	2018	2017	2016	المدخلات والنفقات (بملايين الدراهم)
101.365	92.369	95.161	90.247	مدخلات الحسابات الخصوصية للخزينة (1)
365.955	329.117	307.857	294.897	مدخلات الميزانية العامة للدولة (2)
28%	28%	31%	31%	(1) / (2) (%)
475.689	429.627	410.700	393.431	مدخلات ميزانية الدولة (3)
21%	21%	23%	23%	(1) / (3) (%)
90.897	109.786	81.384	76.375	نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة (4)
365.653	327.405	329.951	277.632	نفقات الميزانية العامة للدولة (5)
25%	34%	25%	28%	(4) / (5) (%)
459.831	441.993	414.285	391.958	نفقات ميزانية الدولة (6)
20%	25%	20%	19%	(4) / (6) (%)

المصدر: قوانين التصفية برسم سنة 2016 و 2017 و 2018 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

224. بلغ الرصيد المتراكم للحسابات الخصوصية للخزينة سنة 2019 ما قدره 115.266 مليون درهم، على الرغم من أنه سجل انخفاضا طفيفا نسبته 1,5 % مقارنة مع سنة 2018.

ويوضح الجدول التالي تطور مدخلات و نفقات وأرصدة هذه الحسابات بين سنتي 2016 و 2019:

**جدول # 77 : تطور المدخلات والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2016 و 2019**

نسبة التطور ما بين 2018 و 2019 (%)	2019	2018	2017	2016	المدخلات والنفقات (بملايين الدراهم)
-20	101.365	92.369	95.161	90.247	المدخلات
-26	108.110	123.870	104.407	95.778	الالتزام بالنفقات
-29	90.897	109.786	81.384	76.375	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها
+160	10.468	-17.417	13.777	13.872	الرصيد السنوي
-1,5	115.266	117.040	136.475	122.786	الرصيد الإجمالي المتراكم

المصدر: قوانين التصفية برسم سنة 2016 و 2017 و 2018 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

وفقا للمادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية، يرحل رصيد كل حساب خصوصي من سنة إلى أخرى، وتعتبر دائنة على الدوام أرصدة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة مهمة من الرصيد المرحل لأغلب الحسابات المرصدة لأموال خصوصية يكون ملتزما به، وبالتالي لا يمثل رصيدا صافيا إضافيا خالي من أي الالتزام، لكون كثير من نفقات هذه الحسابات لا يمكن أن يتم إنجازها خلال سنة واحدة، أخذا بعين الاعتبار الإكراهات التي تعترض

تنفيذ المشاريع الممولة في إطارها مما يساهم في تمديد آجالها، مثل إنجاز وصيانة الطرق وبناء وتجهيز المؤسسات السجنية وإنجاز البنية التحتية الرياضية.

وعليه، فإن تحليل ارتفاع الأرصدة لا يجب أن يتم بمعزل عن الطابع المحاسباتي لعمليات ترحيل هذه الأرصدة وعن حجم الالتزامات التي تقرها هذه الأرصدة، خاصة في إطار الاتفاقيات المبرمة أساساً مع الجماعات الترابية.

225. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك بالجدول رقم 76، شكلت مداخيل هذه الحسابات برسم السنة المالية 2019، 21% من مجموع مداخيل الدولة و20% من إجمالي نفقاتها.

ويبين الجدول التالي النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية برسم السنة المالية 2019 حسب مختلف المكونات:

#### جدول # 78: أهمية الحسابات الخصوصية للخرينة كدعامة ميزانياتية

البيان (بملايين الدراهم)	الموارد	%	النفقات	%
الميزانية العامة	365.955,54	77	365.653,11	79,5
الحسابات الخصوصية للخرينة	101.364,88	21	90.897,30	19,8
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	8.368,93	2	3.280,93	0,7
<b>المجموع</b>	<b>475.689,36</b>	<b>100</b>	<b>459.831,35</b>	<b>100</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2019

#### 1. مداخيل الحسابات الخصوصية للخرينة

226. بلغت المداخيل الإجمالية المنجزة برسم الحسابات الخصوصية للخرينة سنة 2019 ما مجموعه 101.364,88 مليون درهم، مقابل توقعات قدرها 85.081,99 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ 119%. وقد عرفت الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات تجاوزاً للتوقعات برسم قانون المالية حيث سجلت نسب الإنجاز 116% و143% على التوالي، كما هو موضح في الجدول التالي:

#### جدول # 79 : موارد الحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2019

نوع الحساب الخصوصي (بملايين الدراهم)	توقعات قانون المالية 2019 (1)	الحقوق المثبتة الصافية	المداخيل المحصلة (2)	نسبة الانجاز (2)/(1) (%)
الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	74.115,44	85.837,22	85.843,89	116
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	للتذكرة	0,00	0,00	-
حسابات العمليات النقدية	100	11,75	11,75	12
حسابات التمويل	66,05	16,45	16,45	25
حسابات النفقات من المخصصات	10.800,50	15.492,79	15.492,79	143
<b>المجموع</b>	<b>85.081,98</b>	<b>101.358,21</b>	<b>101.364,88</b>	<b>119</b>

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

إن التقديرات الأولية للحسابات الخصوصية للخزينة تتوخى دائما الحذر نظرا لترابطها مع إمكانية إجراء التزامات في غياب الموارد مما سيؤثر سلبا على التوازن المالي المتوقع، كما أنه وبفعل الطابع التدريجي لتحصيل هذه الموارد على امتداد السنة وكون بعض الموارد الخاصة بالأشهر الأخيرة للسنة المالية الجارية، يتم تقديرها بناء على فائض الموارد بالنسبة للسنة الفارطة، كما هو الحال بالنسبة للرسوم الشبه الضريبية التي تتميز بتقلب تحصيلها، فإن مقارنة البرمجة تأخذ بعين الاعتبار مجمل هذه الإكراهات.

227. ويتضح من الجدول أعلاه أن مداخل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات تمثل 99,97% من إجمالي مداخل الحسابات الخصوصية للخزينة، مسجلة على التوالي 84,69% و 15,28%.

228. وقد عرفت موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ارتفاعا يقارب 10% مقارنة مع سنة 2018. ويعرض الجدول التالي تطور مداخل الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2018 و 2019:

**جدول # 80 : مقارنة موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2018 و 2019**

تطور المداخل المحصلة (%)	2019			2018			نوع الحساب الخصوصي (بملايين الدراهم)
	نسبة التحصيل (%)	الموارد المحصلة	الحقوق المثبتة الصافية	نسبة التحصيل (%)	الموارد المحصلة	الحقوق المثبتة الصافية	
8,94	100	85.843,89	85.837,22	100	78.797,55	78.799,44	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
-	-	0,00	0,00	100	0,15	0,15	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
41,06	100	11,75	11,75	100	8,33	8,33	حسابات العمليات النقدية
-66,34	100	16,46	16,45	100	48,9	48,9	حسابات التمويل
14,64	100	15.492,79	15.492,79	100	13.514,41	13.514,41	حسابات النفقات من المخصصات
9,74	100	101.364,88	101.358,21	100	92.369,34	92.371,23	المجموع

المصدر: قانون التصفية برسم سنة 2018 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

## 2. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

229. عرفت الاعتمادات النهائية للحسابات الخصوصية للخزينة بما فيها الحسابات المرصدة لأموال خصوصية زيادة مهمة مقارنة مع الاعتمادات الأصلية المفتوحة بموجب قانون المالية بنسبة 237%. لكن بالمقابل لم تعرف نسب الالتزام تحسنا يوازي ذلك، كما يبين ذلك الجدول التالي:

**جدول # 81 : توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة لسنة 2019**

نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة الالتزام (%)	الالتزامات بالنفقات	نسب تطور الاعتمادات (%)	الاعتمادات النهائية	توقعات قانون المالية 2019	نوع الحسابات الخصوصية (بملايين الدراهم)
84,56	77.830,27	54,01	92.040,55	237	170.428,23	71.910,26	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية (1)
84,08	90.897,30	54,09	108.109,78	237	199.871,15	84.397,38	مجموع الحسابات الخصوصية للخرينة (2)
-	85,62%	-	85,14%	-	85,27%	85,20%	(%) (1)/(2)

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

ينبغي التذكير بأن برمجة الحسابات الخصوصية للخرينة تطرأ عليها بعض التغييرات خلال السنة، حيث يتم الرفع من سقف تكاليف هذه الحسابات للأخذ بعين الاعتبار الرصيد المرحل، وذلك حتى تتمكن من تغطية حاجياتها المتعلقة بتمويل المشاريع المبرمجة. وهذا ما يفسر بالأساس الزيادة المسجلة مقارنة مع الاعتمادات الأصلية المفتوحة بموجب قانون المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مهمة من الرصيد المرحل لأغلب الحسابات المرصدة لأموال خصوصية يكون ملتزما به، سواء على مستوى برامج استعمالها أو في إطار الاتفاقيات المبرمة. كما أن المشاريع المبرمة في إطار هذه الحسابات وبالنظر لأهميتها وطابعها الاستراتيجي، تحتاج إلى القيام بدراسات قبلية للتأكد من جدواها ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة، مما قد يترتب عنه بعض التأخير في بدء عملياتها. وهو الشيء الذي يفسر نوعا ما بضعف الالتزام بالنفقات لاسيما خلال المراحل الأولى لتنفيذ هذه المشاريع.

230. ومقارنة مع سنة 2018، انخفضت نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة، برسم السنة المالية 2019، من 109.785,65 مليون درهم إلى 90.897,30 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 17% مقابل زيادة قدرها 35% بين سنتي 2017 و2018. كما عرف إصدار النفقات انخفاضا بنسبة 17,2%، حيث انتقل من 88,6% سنة 2018 إلى 84% سنة 2019.

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

بالنسبة لانخفاض نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة برسم سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 فهو راجع بالأساس إلى نفقات الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي" والتي بلغت ما يقارب 24,5 مليار درهم سنة 2018 في حين لم تتجاوز هذه النفقات 477 مليون درهم سنة 2019.

وبصفة عامة، فإن منحنى تطور نفقات ومداخيل الحسابات الخصوصية للخرينة يغلب عليه طابع الاستثنائية وذلك راجع لطبيعة بعض النفقات والمداخيل التي تكون محدودة في الزمان والتي يمكنها تغيير منحنى تطورها العادي، مقارنة مع نفقات الميزانية العامة.



231. وتجدر الإشارة إلى أن حسابات العمليات النقدية عرفت التزامات بالنفقات بلغت 8.394 مليون درهم تم التأشير عليها وصرفها في غياب الاعتمادات النهائية المتعلقة بها.

ويوضح الجدول التالي تطور نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة ما بين سنتي 2018 و2019.

### جدول #82 : مقارنة تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة ما بين سنتي 2018 و2019

2019			2018			نوع الحساب الخصوصي (بملايين الدراهم)
نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	نسبة الالتزام (%)	الاعتمادات النهائية	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	نسبة الالتزام (%)	الاعتمادات النهائية	
85,00	54,00	170.428,23	87,50	64,50	170.606,33	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية
100,00	34,00	1.686,61	100,00	18,43	1.904,23	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
-	-	0	-	-	0	حسابات العمليات النقدية
-	-	0	-	0,00	275,96	حسابات التمويل
81,00	56,00	27.756,31	97,49	53,14	25.448,93	حسابات النفقات من المخصصات
<b>84,00</b>	<b>54,00</b>	<b>199.871,15</b>	<b>88,60</b>	<b>62,50</b>	<b>198.235,45</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: قانون التصفية برسم سنة 2018 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يجب التذكير بداية بالمقتضيات القانونية التي تؤطر حسابات العمليات النقدية والمتمثلة أساسا في المادتين 27 و28 من القانون التنظيمي لقانون المالية اللتين تستثنيها من القواعد المعمول بها بالنسبة للحسابات الخصوصية الأخرى، حيث تبين هذه الحسابات حركات الأموال ذات الأصل النقدي، كما يحدد مكشوفها بموجب قانون المالية للسنة وتمسك بكيفية تبرز النتائج النهائية.

من هنا، فالأرباح والخسائر المثبتة في حسابات العمليات النقدية برسم سنة مالية معينة، تدرج على أبعد تقدير، ضمن مداخيل أو تكاليف الميزانية العامة، خلال السنة الثانية الموالية للسنة التي استخلص منها. ذلك، ونظرا لطبيعة العمليات المدرجة في هذه الحسابات، والمرتبطة أساسا بتقلبات أسعار الصرف ونسب الفائدة، وكذا لغياب رؤية قبلية لعمليات التدبير النشط للدين الخارجي والتي تبقى رهينة بالفرص التي يتيحها تطور السوق الدولية للرساميل، فمن الصعب توقع الأثر المالي لهذه العمليات بصفة مدققة. من هنا، لا يتم إدراج تقديرات مرقمة بشأنها في قوانين المالية.

### 3. الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، المكون الرئيسي للحسابات الخصوصية للخرينة

232. بالنظر لمداخيلها ونفقاتها، تشكل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، الصنف الأكثر أهمية مقارنة مع باقي الحسابات الخصوصية للخرينة حيث شكلت هذه الفئة سنة 2019 نسبة 84,7% من مجموع المداخيل المحصلة و 85% من مجموع النفقات التي تم إصدارها.

وقد مكن فحص مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية من تسجيل الملاحظات التالية:

### 1.3. مداخيل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

233. يبين تحليل الحسابات المرصدة لأموال خصوصية أن بعض هذه الحسابات تنجز خلال السنة المالية مداخيل تفوق التوقعات بعدة أضعاف. وفيما يلي الحسابات التي ضاعفت على الأقل مرتين توقعات مداخيلها:

جدول # 83 : الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي ضاعفت توقعات مداخيلها برسم سنة 2019

معامل التضاعف	نسبة تطور الموارء (%)	الموارء	تقديرات الموارء لسنة 2019	بيان الحسابات (بملايين الدراهم)
16,48	1.548	329,61	20,00	الصندوق الوطني للعمل الثقافي
13,02	1.202	390,54	30,00	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني
8,52	752	8.864,79	1.040,00	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة
6,18	518	2.164,22	350,00	مرصقات المصالح المالية
3,69	269	442,69	120,00	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون
3,02	202	67,85	22,50	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
2,96	196	266,32	90,00	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل
2,66	166	2.126,16	800,00	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة
2,61	161	130,73	50,00	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي
2,56	156	512,17	200,00	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي
2,22	122	443,53	200,00	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات
2,08	108	208,23	100,00	صندوق تنمية الصيد البحري
2,06	106	740,66	360,00	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة
-	-	6,26	للتذكرة	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية
-	-	5,77	للتذكرة	صندوق التنمية الطاقية

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

234. وعلاوة على ذلك، يلاحظ توالي هذا المنحى لتطور المداخيل على مدى عدة سنوات، وتفسر هذه الوضعية بترحيل الأرصدة المتراكمة وعدم مراجعة تقديرات الموارء المتوقعة على ضوء تلك المحصلة. وما لم يتم تصفية هذه الأرصدة المتراكمة، فستبقى مجموعة من الحسابات تستفيد خلال السنة المالية من موارء مهمة إضافة إلى تلك التي تمت المصادقة عليها من خلال قانون المالية.

#### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يحدد قانون المالية للسنة حجم مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة والمبلغ الأقصى لسقف النفقات التي يمكن أن تدرج فيها. غير أنه يمكن أن يرفع سقف هذه الحسابات خلال السنة بقرار للوزير المكلف بالمالية، وذلك بفتح اعتماد إضافي يساوي الزيادة في المداخيل المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة خلال السنة بموجب قانون المالية. كما يمكن أن يرصد اعتماد إضافي يساوي فائض المداخيل بالنسبة للأداءات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة. وعليه فإن الزيادات المسجلة مقارنة مع الاعتمادات الأصلية المفتوحة تخص أساسا الرفع من سقف هذه الحسابات (...)

إجمالاً، وجب التذكير بأن رصيد هذه الحسابات المتراكم القابل للترحيل من السنوات الفارطة، يضم في جزء منه الالتزامات المدرجة على مستوى برامج استعمال هذه الحسابات، في حين أن الجزء الآخر هو عبارة عن توطيد التزامات مدرجة في إطار اتفاقيات سابقة وكذا المشاريع الجديدة، والتي سيتم تنفيذها على مراحل وبشكل تدريجي خلال عدة سنوات، بحسب تقدم إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار هذه الاتفاقيات.

### 2.3. نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

235. إن بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية تستفيد من مداخيل تتجاوز حاجياتها مما يعكس بعض أوجه القصور التي تعرفها عملية رصد الموارد العمومية.

ويبين الجدول أسفله الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من مداخيلها.

#### جدول # 84 : الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من مداخيلها برسم سنة 2019

النفقات/ الاعتمادات النهائية (%)	النفقات	الاعتمادات النهائية	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية (بملايين الدراهم)
0	0,00	10,00	صندوق التأهيل الاجتماعي
0	0,00	623,37	صندوق الإصلاح الزراعي
0	5,00	10.935,97	صندوق تضامن مؤسسات التأمين
0	7,30	1.483,02	صندوق التضامن بين الجهات
1	0,28	20,40	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطية
4	123,11	3.484,22	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات
4	476,50	11.207,00	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي
5	50,04	1.058,97	صندوق التكافل العائلي
5	6,07	116,98	صندوق تحديث الإدارة العمومية
7	922,50	13.102,39	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة
10	11,70	115,71	صندوق تحديد وحماية وتأمين الملك العام البحري والمينائي
15	335,31	2.274,73	صندوق محاربة الغش الجمركي
18	106,97	603,00	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
18	33,43	187,43	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية
23	363,50	1.612,42	صندوق التنمية الطاقية
24	55,90	237,67	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب
24	1.392,57	5.869,29	صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري
26	380,89	1.493,60	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي
27	1.473,97	5.402,04	صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات
29	1.467,90	5.051,27	مرصدة المصالح المالية
30	1.231,83	4.103,99	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن
32	329,97	1.041,84	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني
33	417,96	1.276,76	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر
34	180,75	533,92	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل
37	64,49	173,93	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي
38	431,98	1.135,08	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة
38	3.550,84	9.290,61	صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
39	745,70	1.907,72	الصندوق الوطني الغابوي

40	318,81	797,55	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
40	940,29	2.328,86	الصندوق الخاص لدعم المحاكم
42	3.226,68	7.761,83	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
43	243,99	571,02	الصندوق الوطني للعمل الثقافي
45	233,63	522,59	الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية
49	4.491,07	9.191,61	صندوق دعم التماسك الاجتماعي
50	301,13	600,00	صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات - مشروع قانون التصفية برسم سنة 2019

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

إن التفاوت ما بين الاعتمادات النهائية والنفقات المبين بهذا الجدول يمكن أن يفسر بالا اعتبارات التالية:  
- الاعتمادات النهائية، هي ليست اعتمادات سنوية ولكن اعتمادات ختامية بعد الرفع من سقف النفقات بعد الإداء بالوثائق المحاسبية المتعلقة بترحيل الرصيد. كما أن هذا الرصيد هو تراكم لسنوات عديدة وبالتالي لا يجب تحليله من منظور سنوي مرتبط بالسنة المالية موضوع الاقتحاص.  
إضافة إلى كل هذا، تجب الإشارة إلى أن العديد من الحسابات الخصوصية لها التزامات محاسبية على شكل اعتمادات مرحلة، بالإضافة إلى الإلتزامات التي تكون موضوع اتفاقيات وبرامج كبرى وليست بالضرورة التزاما محاسباتيا (EHB) كالحسابات المتعلقة ب:  
- الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية؛  
- الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة؛  
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛  
- الصندوق الخاص لدعم المحاكم.  
إن الغرض من بعض الحسابات الخصوصية للخزينة هو تدبير بعض المخاطر ورصد بعض الموارد القارة لهذه الغاية، وكمثال على ذلك نجد صندوق تضامن مؤسسات التأمين.  
(...)

### 3.3. أرصدة الحسابات المرصدة لأمر خصوصية

236. يؤدي الفارق المسجل بين نفقات ومداخيل الحسابات المرصدة لأمر خصوصية إلى أرصدة دائنة متراكمة مهمة. وفي سنة 2019، حققت هذه الحسابات فائضا بلغ 8.014 مليون درهم، مقابل توقعات قدرت ب 2.205 مليون درهم. كما تستمر هذه الحسابات في تسجيل أرصدة مرحلة مهمة بلغت 116.276 مليون درهم عند متم سنة 2019 كما يوضح ذلك الجدول التالي:

#### جدول # 85 : تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأمر خصوصية

2019	2018	2017	2016	2015	(بملايين الدراهم)
85.844	78.798	81.275	75.507	159.115	مجموع المداخيل
77.830	96.241	67.864	63.751	53.633	مجموع النفقات
<b>116.276</b>	110.036	129.500	116.089	104.334	الرصيد المرحل
<b>5,67</b>	<b>-15,03</b>	<b>11,55</b>	<b>11,27</b>	<b>11,18</b>	نسبة تطور الرصيد (%)

المصدر: قوانين التصفية للسنوات من 2015 إلى 2018 ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

#### 4. أسقف تحملات الحسابات الخصوصية للخرينة

237. سجلت سنة 2019 إجراء تعديلات على الاعتمادات الأصلية همت 47 حسابا خصوصيا للخرينة وذلك عن طريق رفع أسقف التحملات بموجب 96 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية بمبلغ إجمالي قدره 98,51 مليار درهم مقابل 119,67 مليار درهم سنة 2018. وتستند هذه التعديلات إلى مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية والمادة 26 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية الصادر في 15 يوليوز 2015، حيث تنص هذه المادة على ما يلي: "ويمكن أن يرصد للحسابات المرصدة لأموال خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات، بقرار للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي الزيادة في المداخل المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. ويمكن كذلك أن يرصد للحسابات المذكورة، بقرار للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي فائض المداخل بالنسبة للأداءات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة، يتضمن عند الاقتضاء، بالنسبة لكل حساب، توزيع الفائض المذكور من قبل الأمر بالصرف والأمر المساعد بالصرف المعنيين".

238. وقد سجلت بعض الحسابات الخصوصية للخرينة عمليات مهمة لرفع أسقف تحملاتها بصفة ملحوظة، إلا أنها بالرغم من ذلك لم تعرف تسجيل نفقات مهمة تفسر هذه الزيادات. ويوضح ذلك الجدول أسفله برسم السنة المالية 2019:

#### جدول # 86 : الحسابات الخصوصية للخرينة التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها سنة 2019 دون تسجيل نسب التزام مهمة

بيان الحسابات (مليون درهم)	الاعتمادات الأولية	الاعتمادات النهائية	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)
صندوق الإصلاح الزراعي	5	623,4	124,7	0,004	0	0,004	100
صندوق تضامن مؤسسات التأمين	800	10.936,0	13,7	5,00	0	5,000	100
صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطية	5	20,4	4,1	0,28	1	0,281	100
الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	للتذكرة	11.207,0		224,5	0	47,7	20
صندوق التنمية الطاقية	للتذكرة	1.612,4		36,4	0	36,4	100
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200	3.484,2	17,4	143,76	4	123,114	86
صندوق التكافل العائلي	160	1.059,0	6,6	50,04	5	50,035	100
صندوق تحديث الإدارة العمومية	20	117,0	5,8	7,71	7	6,071	79
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1.040	13.102,4	12,6	922,50	7	922,503	100
صندوق محاربة الغش الجمركي	700	2.274,7	3,2	386,63	17	335,307	87

100	106,965	18	106,97	26,8	603,0	22,5	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية
100	33,429	18	33,43	7,5	187,4	25	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية
100	55,903	24	55,90	2,4	237,7	100	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب
100	1.392,573	24	1.392,65	2,9	5.869,3	2000	صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري
97	1.473,971	28	1.516,71	3,2	5.402,0	1700	صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات
100	1.467,899	29	1.467,90	14,4	5.051,3	350	مرصقات المصالح المالية
99	1.231,833	30	1.243,45	2,1	4.104,0	2.000	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن
100	180,751	34	180,75	5,9	533,9	90	الحساب الخاص بالاقطاعات من الرهان المتبادل
74	380,885	34	512,17	7,5	1.493,6	200	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي
100	745,702	39	745,70	2,9	1.907,7	650	الصندوق الوطني الغابوي

المصدر مشروع قانون التصفية لسنة 2019 معالجة المجلس الأعلى للحسابات-

239. هذا الوضع يدعو للتساؤل حول جدوى عملية رفع أسقف هذه الحسابات ومدى ضبط احتساب وتتبع الموارد المرصدة لها.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

كما تمت الإشارة إلى ذلك، فما يسري على عمليات الرفع من الموارد بعد ترحيل الأرصدة المتأتية من السنوات الفارطة، يسري كذلك على عمليات الرفع من سقف النفقات مع التذكير ببعض الخصوصيات. فعملية رفع سقف النفقات هي عملية محاسبية فقط لإعمال التوازن بين النفقات والموارد، وغالبا ما تعمد المصالح المختصة لوزارة المالية إلى عدم برمجة الفائض المذكور. كذلك، وكما تمت الإشارة إلى ذلك، فإن قسطا كبيرا من هذه الاعتمادات التي لم تكن محل صرف للنفقات تحتوي إما:

- اعتمادات محاسبية ملتزم بها؛
- التزامات موضوع اتفاقيات وبرامج ليست موضوع التزام محاسباتي؛
- أو مقابل لموارد رصدت لتدبير المخاطر المرتبطة بإحداث هذه الحسابات، كما هو الشأن بالنسبة لصندوق تضامن مؤسسات التأمين.

(...)

### التوصيات:

يوصي المجلس بما يلي:

- إنجاز تقييم شامل حول الحسابات المرصدة لأموال خصوصية في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة لها، مع الحرص على عدم تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛
- دراسة إمكانية تسقيف موارد الحسابات الخصوصية للخزينة؛

- مراجعة طريقة تقديم برامج الاستعمال المتعلقة بالحسابات المرصدة لأمر خصوصية مع التمييز بين نفقات الاستثمار ونفقات التسيير من أجل الإحاطة بالمجهود الذي تبذله الدولة فيما يتعلق بالاستثمار في مجمله كيف ما كان الوعاء الميزانياتي؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمر خصوصية والحذف التدريجي للنفقات التي يمكن تحملها في إطار الميزانية العامة للدولة، كالنفقات المتعلقة بالموظفين، التي تكتسي طابعا اعتياديا.

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

في إطار جهودها المبذولة لإعمال الإصلاحات الهيكلية للحقل الميزانياتي، فوزارة الاقتصاد والمالية بصدد التفكير في تقييم شامل للحسابات الخصوصية، وللإشكالات المثارة مع الفاعلين المعنيين أخذا بعين الاعتبار من جهة، ضرورة احترام المبادئ الميزانياتية المتمثلة في الوحدة والشمولية، ومن جهة أخرى عدم الإخلال بالالتزامات التي تتحملها هذه الحسابات ودورها في تنزيل مشاريع كبرى.

هذه المقاربة المتوازنة تستوجب أولا تقييما أوليا ذا طابع تقني يتوخى الدراسة المعمقة لبنيات الحسابات المهمة، واقتراح مخرجات وبدائل لا تؤثر على السير العادي للبرامج والنفقات الملتزم بها سواء محاسباتيا أو تلك التي تكون موضوع اتفاقيات.

إلا أن أي إصلاح مقترح في هذا الشأن، يجب أن يراعي أولا احترام المنظومة القانونية التي أسسها القانون التنظيمي للمالية وكذا التنزيل السلس والتدريجي للإجراءات في مراعاة تامة لكل الجوانب المذكورة.

وأخيرا تجدر الإشارة أنه انطلاقا من السنة المالية 2022، وبتزامن مع تنزيل القانون الإطار للجبايات، سيتم اتخاذ بعض الإجراءات الجزئية التي تروم إلى حذف بعض الرسوم الشبه الضريبية وكذا إدراج بعض الرسوم كالرسوم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة في المنظومة الضريبية مع رصد مجمل موارده في الميزانية العامة.

نفس المقاربة سيتم أجرأتها بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة.

## V. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

240. كما هو منصوص عليه بالقانون التنظيمي لقانون المالية، تعتبر مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة مصالغ غير متمتعة بالشخصية الاعتبارية والتي تغطي بموارد ذاتية بعض نفقاتها غير المقتطعة من الاعتمادات المدرجة في الميزانية العامة. ويجب أن يهدف نشاط المصالح المذكورة أساساً إلى إنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل دفع أجر.

241. وقد بلغ، برسم سنة 2019، عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 204 مرفقا وهو نفس العدد المسجل سنة 2018. منها 90 بقطاع الصحة و61 بقطاع التعليم والتكوين المهني وهو ما يمثل على التوالي نسب 44,1% و29,9% من العدد الإجمالي لهذه المرافق.

242. وعرفت سنة 2019 إحداث ثلاثة مرافق وهي المدرستان الوطنيتان للهندسة المعمارية بأكادير ووجدة (تحت وصاية وزارة الإسكان وسياسة المدينة) والمركز الاستشفائي الإقليمي بمديونة (وزارة الصحة). كما تم حذف ثلاثة مرافق وهي قسم التعاون (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي) ومصلحة التصديق وعلم القياس (وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي) ومسرح محمد الخامس بوجدة (وزارة الثقافة والاتصال).

243. وتمثل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للقطاعات الاجتماعية 77,9% من العدد الإجمالي، في حين لا تتجاوز نسبة المرافق التابعة للقطاع الاقتصادي 17,6%.

### جدول # 87 : توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب القطاعات

القطاع	المجال	العدد	النسبة (%)
الاجتماعي	الصحة	90	44,1
	التعليم والتكوين المهني	61	29,9
	الأنشطة الترفيهية	4	1,9
	أنشطة اجتماعية أخرى	4	1,9
	<b>المجموع</b>	<b>159</b>	<b>77,9</b>
الاقتصادي	النقل والماء وبنيات اقتصادية أخرى	19	9,3
	الزراعة والصيد والغابات	4	1,9
	أنشطة اقتصادية أخرى	13	6,4
	<b>المجموع</b>	<b>36</b>	<b>17,6</b>
قطاعات أخرى	السلطات والمصالح العامة	9	4,4
<b>المجموع</b>	<b>204</b>	<b>100</b>	

المصدر: التقرير المرفق بقانون المالية لسنة 2020 المتعلق بالمرافق المسيرة بصورة مستقلة



244. وقد سجلت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2019، ارتفاعا بلغ 228 مليون درهم مقارنة بسنة 2018، كما عرفت نفقاتها ارتفاعا يقدر بـ 430 مليون درهم. وتوزعت موارد ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من سنة 2015 إلى سنة 2019 على الشكل التالي:

**جدول # 88 : تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2015 و2019**

2019	2018	2017	2016	2015	(مليون درهم)
8.369	8.141	7.682	8.287	6.915	الموارد
3.281	2.850	2.949	3.648	2.617	النفقات
5.088	5.291	4.733	4.639	4.298	الرصيد

المصدر: قوانين التصفية (2015-2018) ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

## 1. موارد ونفقات الاستغلال

### 1.1. موارد الاستغلال

245. بلغت التوقعات الأولية لموارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قانون المالية لسنة 2019 ما قدره 2.015,07 مليون درهم، فيما سجلت التوقعات النهائية مبلغ 4.480,93 مليون درهم أي بنسبة ارتفاع 122%، حيث سجلت المرافق التابعة لبعض القطاعات الوزارية تغييرات مهمة في توقعات موارد الاستغلال فاقت 100%. وقد تم تحصيل ما مجموعه 4.681,62 مليون درهم، بنسبة إنجاز بلغت 104% مقارنة بالتوقعات النهائية.

ويلخص الجدول التالي توزيع توقعات وإنجازات موارد الاستغلال حسب القطاعات الوزارية.

جدول # 89 : توقعات وتنفيذ موارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2019

نسبة الإنجاز (2)/(3) (%)	نسبة الإنجاز (1)/(3) (%)	الموارد المحصلة (3)	التوقعات النهائية (2)	توقعات قانون المالية (1)	القطاعات الوزارية (مليون درهم)
108	192	716,35	661,59	373,16	إدارة الدفاع الوطني
629	629	125,86	20,00	20,00	الأمانة العامة للحكومة
99	182	37,58	37,95	20,68	المنذوبية السامية للتخطيط
67	168	9,23	13,75	5,50	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
101	146	26,33	26,04	18,00	رئيس الحكومة
92	104	20,47	22,20	19,71	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
117	-	0,64	-	-	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
83	237	213,56	257,80	90,00	وزارة الاقتصاد والمالية
103	132	26,34	25,47	20,00	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
113	578	1.227,41	1.088,48	212,50	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
90	244	12,19	13,58	5,00	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
131	191	27,91	21,27	14,64	وزارة الثقافة والاتصال
68	135	108,23	158,42	80,00	وزارة الداخلية
96	269	145,24	151,88	53,97	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
118	218	87,16	73,84	40,00	وزارة الشباب والرياضة
100	500	1,50	1,51	0,30	وزارة الشغل والإدماج المهني
124	481	96,27	77,67	20,00	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
98	175	1.636,51	1.677,88	935,50	وزارة الصحة
103	160	9,70	9,43	6,08	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
78	140	1,26	1,61	0,90	وزارة العدل
108	192	151,87	140,54	79,13	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
104	232	4.681,62	4.480,93	2.015,07	المجموع

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 ومشروع قانون التصفية 2019

## 2.1. نفقات الاستغلال

246. عرفت الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2019 شبه استقرار، حيث سجلت 2.015,1 مليون درهم مقابل 2.014 مليون درهم سنة 2018. وتمت التغييرات في الاعتمادات الأولية عبر رفع سقف نفقات الاستغلال من خلال قرارات وزير الاقتصاد والمالية ليبلغ السقف النهائي للنفقات ما مجموعه 4.481 مليون درهم.

247. وتركزت الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات الاستغلال (السقف النهائي للنفقات) بنسبة 79,9% (3.124 مليون درهم) لدى المرافق التابعة لأربعة قطاعات وزارية وهي وزارة الصحة (40%)

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء (18,6%) وإدارة الدفاع الوطني (16,9%) ووزارة الاقتصاد والمالية (4,3%).

248. وبلغت النفقات المأمور بصرفها 2.055,15 مليون درهم من أصل 3.910 مليون درهم كسقف نهائي للنفقات، أي بنسبة تنفيذ متوسطة قدرها 53%. وقد سُجلت أهم الحصص من النفقات المأمور بصرفها لدى المرافق التابعة لوزارة الشباب والرياضة (86%) والأوقاف والشؤون الإسلامية (85%) ورئيس الحكومة (79%) وإدارة الدفاع الوطني (61%).

ويتضمن الجدول أسفله نسب تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2019 حسب القطاعات الوزارية.

**جدول # 90 : نسبة تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2019 حسب القطاعات الوزارية**

نسبة التنفيذ (%)	النفقات المأمور بصرفها	السقف النهائي للنفقات	السقف الأصلي للنفقات	القطاعات الوزارية (مليون درهم)
61	404,71	661,59	373,16	إدارة الدفاع الوطني
56	11,21	20,00	20,00	الأمانة العامة للحكومة
51	19,40	37,95	20,68	المندوبية السامية للتخطيط
10	1,40	13,75	5,50	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
79	20,48	26,04	18,00	رئيس الحكومة
51	11,22	22,20	19,71	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
58	97,33	169,09	90,00	وزارة الاقتصاد والمالية
85	21,61	25,47	20,00	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
37	269,78	726,78	212,50	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
27	3,68	13,5	5,00	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
56	11,66	20,77	14,64	وزارة الثقافة والاتصال
32	48,88	152,87	80,00	وزارة الداخلية
35	52,69	151,88	53,97	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
86	62,92	73,34	40,00	وزارة الشباب والرياضة
38	0,42	1,11	0,30	وزارة الشغل والإدماج المهني
52	40,66	77,67	20,00	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
57	895,68	1 566,39	935,50	وزارة الصحة
61	5,71	9,43	6,08	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
44	0,69	1,58	0,90	وزارة العدل
54	75,02	138,73	79,13	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 مشروع قانون التصفية 2019

## 2. موارد ونفقات الاستثمار

### 1.2. موارد الاستثمار

249. عرفت توقعات موارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم قانون المالية لسنة 2019 ما مجموعه 797 مليون درهم، بارتفاع نسبته 256% حيث بلغت تقديراتها النهائية 3.633,12 مليون درهم. وقد بلغت موارد الاستثمار لهذه المرافق التي تم تحصيلها برسم نفس السنة ما قدره 3.687,32 مليون درهم مقابل 3.455 مليون درهم لسنة 2018، أي بنسبة إنجاز 101%.

250. وبلغت حصة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لأربعة قطاعات وزارية نسبة 84,5% من مجموع موارد الاستثمار المحصلة. ويتعلق الأمر بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء (2,61%) ووزارة الاقتصاد والمالية (3,9%) ووزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (4,7%) ووزارة الصحة (6,6%).

ويفصل الجدول التالي التوقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لهذه المرافق لسنة 2019 حسب القطاعات الوزارية.

جدول # 91 : توقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لسنة 2019

القطاعات الوزارية (مليون درهم)	توقعات الموارد (1)	تغييرات التوقعات الواردة في ميزانية المرافق	التوقعات النهائية (2)	الموارد (3)	(1) / (3) (%)	(2)/(3) (%)
إدارة الدفاع الوطني	3,00	10,14	13,14	10,14	77	338
الأمانة العامة للحكومة	-	-	-	132,65	-	-
المندوبية السامية للتخطيط	11,70	52,37	64,07	64,07	100	548
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	-	2,85	2,85	2,85	100	-
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	13,20	2,96	16,16	8,30	51	63
وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	-	-	-	0,21	-	-
وزارة الاقتصاد والمالية	6,50	342,04	348,54	341,46	98	5 253
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	587,30	1 758,57	2 345,87	2 257,23	96	384
وزارة الثقافة والاتصال	9,11	9,97	19,08	78,33	411	860
وزارة الداخلية	-	129,91	129,91	131,45	101	-
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	52,60	211,60	264,20	274,74	104	522
وزارة الشباب والرياضة	-	8,91	8,91	10,71	120	-
وزارة الشغل والإدماج المهني	0,10	0,54	0,64	0,64	100	639
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	-	6,08	6,08	6,08	100	-
وزارة الصحة	84,00	208,10	292,10	244,12	84	291

88	214	6,58	7,46	4,39	3,07	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
100	-	0,04	0,04	0,04	-	وزارة العدل
103	455	117,71	114,07	88,22	25,85	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
101	463	3.687,32	3.633,12	2.836,69	796,43	<b>المجموع</b>

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 ومشروع قانون التصفية 2019 معالجة المجلس الأعلى للحسابات

251. وتجدر الإشارة إلى أن المرافق التابعة لخمسة قطاعات وزارية لم تدرج بشأنها توقعات لموارد الاستثمار ضمن قانون المالية لسنة 2019، ومع ذلك سجلت تغييرات بلغت ما مجموعه 147,8 مليون درهم كما يوضح ذلك الجدول التالي.

**جدول # 92 : مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي لم تدرج بشأنها توقعات لموارد الاستثمار في قانون مالية 2019 ومع ذلك عرفت تغييرات**

النسبة المئوية (%)	تغييرات التوقعات الواردة في ميزانية المرافق	القطاعات الوزارية (مليون درهم)
1,93	2,85	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
87,90	129,91	وزارة الداخلية
6,03	8,91	وزارة الشباب والرياضة
4,11	6,08	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
0,03	0,04	وزارة العدل
100	147,80	<b>المجموع</b>

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 ومشروع قانون التصفية 2019 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

**جواب وزارة الاقتصاد والمالية**

تجدر الإشارة إلى أن مقتضيات المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 130.13 بتاريخ 02 يونيو 2015، قد نصت على أنه ترصد، إن اقتضى الحال، الزيادة المحتملة لمداخيل الاستغلال على النفقات لتمويل نفقات الاستثمار، وذلك بموجب قرار للوزير المكلف بالمالية.

**- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:**

تم رصد 2,85 مليون درهم كفائض المداخيل المستوفاة على نفقات الاستثمار المنجزة برسم السنة الفارطة.

**- وزارة العدل:**

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم رصد 0,014 مليون درهم كفائض المداخيل المستوفاة على النفقات المنجزة برسم السنة الفارطة- استثمار و 0,03 مليون درهم كفائض مداخيل الاستغلال المرصدة لنفقات الاستثمار.

**- وزارة الداخلية:**

بالرغم من عدم إدراج توقعات بشأن موارد الاستثمار فإنه يمكن رصد مبالغ من فائض الاستغلال لتغطية جزء من نفقات الاستثمار.

**- وزارة الشباب والرياضة:**

لم يتم برسم سنة 2019 رصد أي موارد أو نفقات استثمار لفائدة مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة، إلا أنه ومن أجل القيام بأشغال وإصلاحات ضرورية خلال السنة على مستوى كل من المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة ومصلحة مراقبة المؤسسات والفاعات الرياضية، لم يمكن

التنبؤ بها قبل ذلك، عرفت الميزانيات النهائية لهذين المرفقين برمجة بعض نفقات الاستثمار، خصص لتمويلها جزء من الفائض المرحل عن السنة الماضية.

## 2.2. نفقات الاستثمار

252. عرفت الاعتمادات المفتوحة، برسم سنة 2019 بمبلغ 796,43 مليون درهم، تغييرات بزيادة 356% لتصل الاعتمادات النهائية إلى 3.633,12 مليون درهم. وشكلت الاعتمادات المفتوحة لدى المرافق التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء نسبة 64,5% من مجموع الاعتمادات المفتوحة متبوعة بالمرافق التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية (9,6%) والمرافق التابعة لوزارة الصحة (8%) ثم تلك التابعة لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (7,3%).

253. ومقارنة بالاعتمادات النهائية المرصودة للاستثمار، التي بلغت 3.633,12 مليون درهم، سجلت النفقات المأمور بصرفها مبلغ 1.225,78 مليون درهم وهو ما يمثل 34% كنسبة تنفيذ للاعتمادات. ومقارنة مع سنة 2018 فإن هذه النسبة عرفت تحسنا نسبيا بعد أن كانت في مستوى 20%. وتبقى هذه النسب غير كافية لتنفيذ نفقات الاستثمار المبرمجة.

254. وباستثناء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لست قطاعات وزارية التي لم يتضمن قانون المالية بخصوصها أي تقديرات أولية ولم تنفذ أي نفقات للاستثمار، فإن المرافق التابعة لـ 11 قطاعا لم تتعد نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار بها 50%. في حين أن المرافق التابعة لخمس قطاعات وزارية تجاوزت تنفيذ نفقات الاستثمار بها هذه النسبة.

ويفصل الجدول التالي هذه المعطيات.

جدول # 93 : تنفيذ نفقات الاستثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة موزعة حسب القطاعات

بيان المرافق (مليون درهم)	الاعتمادات النهائية	النفقات المأمور بصرفها	نسبة التنفيذ %	الاعتمادات المتوفرة
إدارة الدفاع الوطني	13,14	7,95	60,55	5,18
المندوبية السامية للتخطيط	64,07	10,09	15,74	53,98
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	2,85	0,02	0,60	2,84
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	16,16	5,19	32,11	10,97
وزارة الاقتصاد والمالية	348,54	187,90	53,91	160,64
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	2.345,87	738,23	31,47	1.607,64
وزارة الثقافة والاتصال	19,08	1,21	6,34	17,87
وزارة الداخلية	129,91	91,00	70,05	38,91
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	264,20	104,14	39,42	160,06

7,47	16,19	1,44	8,91	وزارة الشباب والرياضة
0,27	57,62	0,37	0,64	وزارة الشغل والإدماج المهني
6,08	-	-	6,08	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
251,05	14,05	41,05	292,10	وزارة الصحة
3,54	52,54	3,92	7,46	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
0,04	14,09	0,01	0,04	وزارة العدل
80,80	29,17	33,27	114,07	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
2.407,34	34	1.225,78	3.633,12	المجموع

المصدر: قانون المالية لسنة 2019 ومشروع قانون التصفية 2019 معالجة المجلس الأعلى للحسابات

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يجب الإشارة هنا أن الاعتمادات المرصدة لنفقات الاستثمار بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تحتوي أيضا على الاعتمادات المرحلة، والتي سجلت منذ سنة 2020 انخفاضا ملحوظا نتيجة حذف مرفق المسير بصورة مستقلة "مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية" بموجب قانون المالية السنوي.

#### - قطاع التواصل:

- بالنسبة للمعهد العالي للإعلام والاتصال، يرجع ضعف تنفيذ نفقات الاستثمار خلال سنة 2019، لكون هذه السنة كانت مرحلة انتقالية للمعهد حيث عرفت تعيين مدير جديد ابتداء من شهر ماي 2019، وقد ترتب عن ذلك بعض التأخر في تعيين الوثائق الخاصة بتقويض الإمضاء للمدير الجديد كأمر بالصرف مساعد. أما فيما يخص المعهد العالي لمهن السمع والبصر والسينما، فيعزى ضعف تنفيذ ميزانيته برسم سنة 2019، بالأساس إلى غياب أمر بالصرف مساعد بالمعهد، حيث أنه منذ منتصف غشت سنة 2017 وإلى غاية منتصف ماي سنة 2019، كانت جميع المعاملات والتدابير في المجال المالي تتم من خلال الوزارة الوصية، وكانت جميع التأشيرات يوقعها كل من السيد الوزير أو الكاتب العام أو السيد مدير الموارد البشرية والمالية للقطاع، مما نتج عنه انخفاض في مستوى تنفيذ الميزانية. انطلاقا من منتصف شهر ماي لسنة 2019 وبعد تعيين مدير جديد للمعهد، لم يتم تكليفه بمهمة أمر بالصرف مساعد إلا ابتداء من منتصف شهر يوليوز 2019. وهو ما نتج عنه تدني في نسبة تنفيذ الميزانية خلال هذه السنة.

#### - وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

فيما يخص الاعتمادات النهائية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لهذه الوزارة برسم سنة 2019، فإنها تضم الرصيد الكبير المتراكم لمديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية خلال سنة 2019 والذي تعدى 1.569.000.000 درهم، إذ تم حذف هذا المرفق برسم قانون المالية لسنة 2020 وذلك بعد تحديد هيكلية جديدة للقطاع.

#### - وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم حذف مرفقين للدولة مسيرين بصورة مستقلة تابعين لهذه الوزارة نظرا لكونهما لم يحققا الهدف المنشود من حيث إنجاز مداخل ذاتية كافية كما نصت على ذلك مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

#### - إدارة الدفاع الوطني:

فيما يخص إدارة الدفاع الوطني، فإن نسبة التنفيذ بلغت 60,55%، مع العلم أن هذه النسبة قد عرفت تحسناً خلال السنة المالية 2020.

من جهة أخرى، فإن الاعتمادات النهائية للاستثمار الخاصة بالمركز الملكي للاستكشاف الفضائي عن بعد برسم السنة المالية 2019 قد بلغت 11 987 902,72 درهم. وقد استقرت مداخيل الاستثمار الفعلية في 8 987 902,72 درهم، حيث تم الالتزام بموجبها بمبلغ 7 176 480,87 درهم، في حين بلغت النفقات المنجزة 6 997 788,09 وهو ما يعادل نسبة إنجاز فعلية في حدود 78%.

## التوصيات:

في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- ضبط أنجع للتوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المسجلة بقوانين المالية؛
- اتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين ومن ضمنها تحسين الموارد الذاتية والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل المداخيل؛
- العمل على تحسين نسبة الإنجاز المتعلقة بنفقات الاستثمار.

## جواب وزارة الاقتصاد والمالية

- تعمل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات المعنية على تحسين التوقعات وبرمجة المشاريع حتى يتم ادراج موارد ونفقات الاستثمار خلال مرحلة إعداد قانون المالية كلما أمكن التوقع بمبالغها.
- سيتم العمل على تحسين تنفيذ نفقات الاستثمار والاستغلال لهذه المرافق عبر تحسين برمجتها السنوية.



## VI. تغيير مخصصات الميزانية

255. عرفت المخصصات الأولية لميزانية الدولة برسم السنة المالية 2019 عدة تغييرات همت العمليات المبينة في الجدول التالي:

### جدول # 94 : تغيير مخصصات الميزانية خلال سنة 2019

المبلغ (مليون درهم)	تغيير الاعتمادات
11.680,5	ترحيل الاعتمادات من 2018 إلى 2019
1.214,8	أموال المساعدة
2.788,1	الاقطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
16.688,7	التحويلات
16.918,0	تجاوز الاعتمادات
18.590,3	الاعتمادات الملغاة عند نهاية سنة 2018

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

### 1. ترحيل الاعتمادات

256. تنص المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه "لا يجوز أن ترحل الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة مالية إلى السنة الموالية. غير أن اعتمادات الأداء المتوفرة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية وأرصدة الالتزام المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها، ترحل ما لم ينص قانون المالية للسنة على خلاف ذلك، في حدود سقف 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة برسم السنة المالية".

257. وفي هذا السياق، تضمنت المادة 36 من قانون المالية لسنة 2019 أحكاما تتعلق بالإجراءات التالية:

- إلغاء اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2018 فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة التي لم تكن إلى تاريخ 31 دجنبر 2018 محل التزامات مؤشر عليها مع استثناء اعتمادات الأداء المتعلقة بالبرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة الخارجية على شكل هبات؛

- إلغاء الاعتمادات المرحلة والالتزامات المتعلقة بها بميزانية الاستثمار فيما يخص الصفقات المنتهية الإنجاز.

258. وهكذا، بلغت الاعتمادات المرحلة على مستوى الميزانية العامة للدولة من سنة 2018 إلى 2019 ما مجموعه 11.680,5 مليون درهم مقابل 11.160,7 مليون درهم من سنة 2017 إلى 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 4,5% مقارنة مع سنة 2018. ويشكل مبلغ الاعتمادات المرحلة إلى سنة

2019 ما يعادل 15,9% من الاعتمادات الأصلية لميزانية الاستثمار المأذون بها في قانون المالية لهذه السنة مقابل نسبة 16,4% تم تسجيلها سنة 2018.

259. وقد سجلت خمس قطاعات وزارية ما يقارب 80,9% من مجموع الاعتمادات المرحلة إلى سنة 2019 ويتعلق الأمر بكل من وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء (32,5%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (26,9%) وإدارة الدفاع الوطني (7,5%) ووزارة الداخلية (7,2%) ووزارة الصحة (6,9%).

260. ومع نهاية سنة 2019، بلغ مجموع اعتمادات الأداء غير المستهلكة برسم ميزانية الاستثمار 20.044,6 مليون درهم مقابل مبلغ 18.166,8 مليون درهم نهاية 2018 أي بارتفاع بلغت نسبته حوالي 10,3%.

## 2. أموال المساعدة

261. يمكن تعريف أموال المساعدة، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، كمبالغ مدفوعة من قبل أشخاص اعتباريين غير الدولة أو ذاتيين للمساهمة مع أموال الدولة في نفقات ذات مصلحة عامة وتشتمل كذلك على حصيلة الهبات والوصايا. وتنص المادة 34 من القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية على أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون مصدر أموال المساعدة من موارد ضريبية. كما تحدد كفاءات وقواعد تدبير هذه الأموال والمتبقى منها خصوصا ضرورة أن تكون عمليات رصد أموال المساعدة وإجراءات استعمالها مطابقة لما هو متفق عليه مع الطرف الدافع أو الواهب.

262. وبلغت أموال المساعدة المدرجة في الميزانية العامة للدولة سنة 2019 ما قدره 1.214,8 مليون درهم مقابل 951,5 مليون درهم سنة 2018، أي بارتفاع نسبته 27,7% وقد تم رصد جل هذه الأموال (95,4%) لفائدة نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء) و4,6% لفائدة الفصول المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة.

263. وتمت عملية فتح الاعتمادات المتعلقة بهذه الأموال بواسطة 40 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية. ويقدم الجدول التالي توزيع مبالغ أموال المساعدة الموجهة لاعتمادات الأداء لنفقات الاستثمار وكذا تلك المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة.

جدول # 95 : توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول

المبالغ الإجمالية	موجهة إلى المعدات	موجهة إلى الاستثمار	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (مليون درهم)
449,5	0	449,5	إدارة الدفاع الوطني
198,5	31,1	167,4	وزارة الداخلية
87,5	0	87,5	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
1,8	1,8	-	المنشآت العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
9,4	0	9,4	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
7,2	7,2	-	وزارة الشباب والرياضة
5,6	-	5,6	وزارة الصحة
100	8,5	91,5	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
0,9	0,9	-	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
10,1	3,5	6,6	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
2,1	2,1	-	المحاكم المالية
0,4	0,4	-	الأمانة العامة للحكومة
341,5	-	341,5	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
<b>1.214,5</b>	<b>55,5</b>	<b>1.159</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

### 3. الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

264. ينص الفصل 42 من القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية على أنه "يفتح بالباب الأول من الميزانية العامة: فصل غير مرصد لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية. كما نص نفس الفصل على أنه يمكن أن تباشر اقتطاعات من الفصل المذكور خلال السنة، عن طريق اعتماد تكميلي، لسد الحاجات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية".

265. وقد حدد قانون المالية لسنة 2019، مبلغ الاعتمادات المرصودة لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية في 3.700 مليون درهم. كما بلغت الاقتطاعات من هذا الفصل ما قدره 2.788,1 مليون درهم مقابل 1.697,5 مليون درهم سنة 2018. وقد تمت هذه الاقتطاعات بواسطة 59 مرسوم.

266. وتوزعت الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لسنة 2019 ما بين مختلف القطاعات الوزارية بنسبة 90% من جهة، التكاليف المشتركة بنسبة 9% من جهة أخرى، مقابل 30 % بالنسبة للتحملات المشتركة و 70 % بالنسبة لمختلف القطاعات الوزارية خلال السنة المالية 2018.

#### 4. التحويلات داخل الفصول

267. تنص المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه لا يجوز تحويل الاعتمادات ما بين الفصول غير أنه يمكن القيام بتحويلات للاعتمادات داخل نفس البرنامج وما بين البرامج داخل نفس الفصل، وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

268. وتنص المادة 23 من المرسوم رقم 2.15.426 سالف الذكر على أنه "يجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على طلب من الأمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر بالقيام بتحويلات للاعتمادات بين برامج نفس الفصل. لا يمكن أن يفوق مجموع الاعتمادات التي كانت موضوع تحويل خلال نفس السنة، بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية، سقف عشرة في المائة (10%) من المخصصات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية فيما يتعلق بفصل المعدات والنفقات المختلفة وفصل الاستثمار من الميزانية العامة."

269. كما تنص نفس المادة على أنه "يطبق السقف المشار إليه أعلاه كذلك على التحويلات بين كل برنامج من برامج الفصول المتعلقة بنفقات الاستغلال وبنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وبين كل برنامج من برامج الحسابات المرصدة لأموال خصوصية ويجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من الأمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر، للأمرين بالصرف وللأمرين المساعدين بالصرف، القيام بتحويلات للاعتمادات بين الجهات داخل نفس البرنامج". وفيما يخص السنة المالية 2019، بلغت التحويلات ما مجموعه 16.688,7 مليون درهم موزعة كما يلي.

جدول # 96 : توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية

الميزانية	مبلغ التحويلات (مليون درهم)	النسبة في مجموع التحويلات (%)
الميزانية العامة للدولة	9.694,5	58,1
الحسابات الخصوصية للخزينة	6.717,7	40,2
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	276,5	1,6
<b>المجموع</b>	<b>16.688,7</b>	<b>100</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

270. وبلغ مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة للدولة برسم السنة المالية 2019 ما قدره 9.694,5 مليون درهم، شملت بالأساس نفقات الاستثمار والنفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة. وتوزعت على الوزارات، على النحو التالي.

جدول # 97 : توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2019

النسبة في مجموع التحويلات (%)	المجموع	الموظفون	المعدات	الاستثمار	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (مليون درهم)
25,68	2.447,8	0,0	1.907,8	540,0	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
13,16	1.254,4	5,0	22,8	1.226,6	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
17,36	1.654,7	504,4	522,8	627,6	وزارة الداخلية
10,84	1.033,4	1,8	64,3	967,4	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
5,08	484,3	1,0	333,7	149,5	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
3,91	372,4	0,0	67,9	304,5	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
4,21	401,7	0,0	70,3	331,4	وزارة الصحة
2,94	280,0	0,0	21,8	258,2	وزارة الشباب والرياضة
6,15	585,8	294,5	259,0	32,3	إدارة الدفاع الوطني
1,66	158,3	0,0	71,2	87,1	وزارة العدل
1,81	172,3	0,0	4,4	167,9	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
0,71	67,7	0,0	17,7	50,0	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
0,43	40,8	0,0	18,8	22,0	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
0,60	56,8	1,0	14,1	41,7	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
1,21	115,2	34,3	26,1	54,9	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
0,49	46,5	44,9	0,7	0,9	المحاكم المالية
1,33	126,9	0,0	21,7	105,2	وزارة الثقافة والاتصال
0,20	19,2	0,0	15,0	4,2	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
0,18	17,4	0,0	9,2	8,2	وزارة الاقتصاد والمالية
0,09	8,7	0,0	7,5	1,2	رئيس الحكومة
0,09	8,7	0,0	8,7	0,0	مجلس النواب
0,01	1,3	0,1	1,2	0,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
0,04	3,9	1,2	2,7	0,0	الأمانة العامة للحكومة
0,14	12,9	0,0	10,4	2,5	وزارة الشغل والإدماج المهني
0,00	0,2	0,0	0,2	0,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
0,06	5,3	0,0	5,3	0,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
0,02	2,3	0,0	1,9	0,4	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
0,03	2,5	0,0	2,5	0,0	المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
1,50	143,4	0,0	23,5	119,8	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
0,03	2,8	0,0	2,8	0,0	المنذوبية السامية للتخطيط
0,02	1,6	0,0	1,2	0,4	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
0,04	3,4	1,4	2,0	0,0	مجلس المستشارين
100	9.532,4 <sup>14</sup>	889,6	3.539,2	5.103,9	المجموع

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

<sup>14</sup> دون الأخذ بعين الاعتبار للتحويلات المتعلقة بفصل "النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية" بمبلغ 162,1 مليون درهم.

271. ويتبين من الجدول أعلاه أن سبعة قطاعات وزارية سجلت ما يقرب من 82,5 % من مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2019. واستأثرت وزارة الاقتصاد والمالية- التكاليف المشتركة بنسبة 25,7% من إجمالي التحويلات ووزارة الداخلية بنسبة 17,3% ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بنسبة 13,2% ووزارة الفلاحة والصيد البحري بنسبة 10,8% وإدارة الدفاع الوطني بنسبة 6,2% ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 5,0% ووزارة الصحة بنسبة 4,1%.

272. ومن حيث تطور التحويلات على امتداد السنة المالية، فقد تم تسجيل ما نسبته 49,3% من مجموع المبالغ المحولة في الربع الأخير من السنة، حيث سجل أعلى مستوى خلال شهر نونبر بنسبة 17,9% متبوعا بشهر دجنبر بنسبة 16,3%.

ويبين الجدول التالي هذا التطور.

**جدول # 98 : تطور تحويلات الاعتمادات حسب كل شهر**

الشهر	مبلغ التحويلات بمليون درهم	النسبة (%)
يناير	345.6	2.1
فبراير	229.8	1.4
مارس	1.218.0	7.3
أبريل	1.399.3	8.4
ماي	1.276.6	7.6
يونيو	1.599.5	9.6
يوليوز	1.405.8	8.4
غشت	980.5	5.9
شتنبر	1.034.5	6.2
أكتوبر	1.494.1	9.0
نونبر	2.981.2	17.9
دجنبر	2.723.9	16.3
<b>المجموع</b>	<b>16.688,7</b>	<b>100</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

إن تحويل الاعتمادات هي عمليات ميزانية مرخص لها بموجب القانون التنظيمي لقانون المالية وكذا المرسوم التطبيقي له، وخاصة من خلال المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية، والمادتين 23 و34 من مرسوم التطبيق. وتمكن هذه المقترضات من ضمان مرونة معينة في تدبير الاعتمادات وفقاً لمتطلبات التنفيذ خلال السنة وبما يتلاءم مع أهداف نجاعة التدبير.

من جهة أخرى، فقد حدد القانون التنظيمي لقانون المالية كيفية اللجوء إلى تحويلات الاعتمادات خلال السنة، وذلك عبر القواعد أدناه، والتي تمكن من تعزيز احترام تخصص الاعتمادات:

- تحديد حد أقصى قدره 10% من المخصصات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية بالنسبة للتحويلات المتراكمة بين البرامج؛

- إخضاع التحويلات بين الجهات داخل نفس البرنامج وبين البرامج داخل نفس الفصل، للتأشير المسبق لوزارة الاقتصاد والمالية.

أما بخصوص تدبير الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، فإن كل حساب يتضمن بندا لإدراج الاعتمادات التي لم تتم برمجتها عند إعداد الميزانية. ويمكن التأشير، خلال السنة المالية، على تحويلات من هذا البند لفائدة بنود أخرى من نفس الحساب، متى كانت الحاجة لذلك مبررة. وتتم أجراء هذه التحويلات وفق نفس الشروط المعمول بها بالنسبة للميزانية العامة.

من جهة أخرى، فإن تركيز التحويلات برسم ميزانية الاستثمار في الربع الرابع بنسبة 49% يجد مبرره في الاعتبارات المرتبطة بتدبير تنفيذ مختلف العمليات والمشاريع على مستوى القطاعات الوزارية. حيث يتم تخصيص النصف الأول من السنة أساسا لتحضير وإطلاق طلبات العروض وكذا الالتزامات والتوظيف المحاسباتي، في حين يشهد الفصل الثاني بالموازاة مع التقدم في الإنجاز المادي للعمليات والأشغال المبرمجة، تقدما كذلك على مستوى التنفيذ المالي يتجسد من خلال الأوامر بالصرف.

273. وتبين هذه الوضعية الصعوبات التي تواجهها بعض القطاعات الوزارية من أجل التحكم في توقعاتها، حيث يلجأ بعض الأمرين بالصرف إلى تحويلات انطلاقا من بنود الميزانية لم تبرمج اعتماداتها أصلا لهذا الغرض وذلك لتجاوز النقص في الاعتمادات عند الإنجاز.

## 5. تجاوز الاعتمادات

274. وفقا لمقتضيات المادة 58 من القانون التنظيمي لقانون المالية: "الاعتمادات المفتوحة محدودة، لا يجوز الالتزام بالنفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة. وبالنسبة لنفقات الموظفين والأعوان، لا يجوز الالتزام بهذه النفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم الفصل. غير أن الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بدين الخزينة والدين العمري وبالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية لها طابع تقديري. يمكن أن تتجاوز هذه النفقات المخصصات المقيدة في البنود المتعلقة بها".

275. كما تنص مقتضيات نفس المادة على أنه: "في حالة تجاوز الاعتمادات المفتوحة برسم النفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، يتم إثباتها والإذن بتسويتها في قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المعنية".

276. وقد بلغت تجاوزات الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2019 مبلغ 16.918 مليون درهم مقابل 6.677,8 مليون درهم سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا مهما بلغت نسبته 153,3%.

277. واقترح مشروع قانون التصفية فتح اعتمادات تكميلية لتغطية هذه التجاوزات التي تتوزع بين نفقات التسير (التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية) ونفقات الدين العمومي على الشكل التالي:

**جدول # 99 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة**

النسبة من المجموع %	المبلغ	النفقات (مليون درهم)
73,8	12.487,1	نفقات الدين العمومي
26,2	4.431,7	التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية
<b>100</b>	<b>16.918,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

278. ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاعتمادات التكميلية همت أساسا التجاوزات المسجلة على مستوى نفقات الدين العمومي بنسبة 73,8%، في حين سجلت الاعتمادات التكميلية المتعلقة بالتجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية نسبة 26,2%.

279. وسجلت الاعتمادات التكميلية المتعلقة بالتجاوزات المسجلة على مستوى النفقات المتعلقة بالدين العمومي مبلغ 12.487,1 مليون درهم أي نسبة 26,2%. وقد سجل هذا المبلغ ارتفاعا هاما حيث تضاعف بأزيد من 13 مرة مقارنة مع سنة 2018 التي سجلت 936 مليون درهم.

280. ويتبين من خلال توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول الدين العمومي أن 86,8% همت فصل فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي بينما اقتصر فصل استهلاك الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل على نسبة 13,2%.

**جدول # 100 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول دين الخزينة**

النسبة في مجموع الاعتمادات التكميلية (%)	الاعتمادات التكميلية المفتوحة	النفقات	الاعتمادات النهائية 2019	فصول الدين (مليون درهم)
13,2	1.647,5	29.504,4	28.031,4	استهلاكات دين الخزينة المتوسط والطويل الأجل
86,8	10.839,6	49.956,7	39.213,2	فوائد وعمولات متعلقة بالدين
<b>100</b>	<b>12.487,1</b>	<b>79.461,2</b>	<b>67.244,6</b>	<b>مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2019

### جواب وزارة الاقتصاد والمالية

يعزى هذا التطور في فصل استهلاك الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل أساسا الى ارتفاع سداد أصل الدين الداخلي بحوالي 10,5 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2019، وذلك نتيجة ارتفاع



المبلغ الذي تمت إعادة شراءه سنة 2019 برسم مستحقات سنة 2020 حيث بلغ 18,2 مليار درهم مقابل توقعات ناهزت 6 مليار درهم. أما بالنسبة للدين الخارجي، فقد عرفت دفعات الأقساط المتعلقة باستهلاك الاقتراضات المتوسطة وطويلة الأجل ارتفاعا طفيفا يقدر ب 1,5% مقارنة مع التوقعات الأولية لسنة 2019، فيما عرفت مبالغ الفوائد والعمولات انخفاضا بحوالي 5,1% مقارنة مع التوقعات الأولية.

## 6. إلغاء الاعتمادات

281. طبقا لمقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية سالف الذكر فإنه "لا يجوز أن ترحل الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة مالية إلى السنة الموالية. غير أن اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها، ترحل ما لم ينص قانون المالية للسنة على خلاف ذلك، في حدود سقف ثلاثين في المائة (30%) من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة برسم السنة المالية".

282. وبناء على ذلك، فقد بلغت الاعتمادات المقترح إلغاؤها في مشروع قانون التصفية عند نهاية سنة 2019 ما مجموعه 18.590,3 مليون درهم مقابل 17.302,5 مليون درهم سنة 2018 أي بارتفاع نسبته 7,4%.

ويبين الجدول أسفله توزيع الاعتمادات المقترح إلغاؤها من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين سنتي 2015 و2019.

### جدول # 101 : تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2012 إلى 2019

2019	2018	2017	2016	2015	نوع الميزانية (مليون درهم)
7.218,3	13.791,9	13.772,0	23.010,3	20.741,6	مجموع الاعتمادات الملغاة في ميزانية الدولة
6.947,8	6.534,3	3.969,5	9.433,2	15.117,3	نفقات التسيير
-	6.486,4	6.707,4	4.869,8	4.933,9	نفقات الاستثمار
270,5	771,2	3.095,1	8.707,3	690,4	نفقات الدين
4.262,4	4.798,4	3.530,5	3.844,3	3.965,1	مجموع الاعتمادات الملغاة في ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
1.855,1	1.939,6	1.690,8	1.291,4	1.368,1	نفقات الاستغلال
2.407,3	2.861,8	1.839,7	2.552,8	2.597,1	نفقات الاستثمار
-	18.590,3	17.302,5	26.854,6	24.706,7	مجموع الاعتمادات الملغاة

المصدر: قوانين التصفية السنوية ومشروع قانون التصفية لسنة 2019

283. يلاحظ فيما يخص ميزانية الدولة، أن اعتمادات التسيير غير المستهلكة المقترح إلغاؤها مستمرة في التصاعد حيث ارتفعت بنسبة %6,3 مقارنة مع تلك الملغاة في إطار قانون التصفية لسنة 2018. في حين استمرت اعتمادات الدين المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2019 في الانخفاض للسنة الثالثة على التوالي حيث عرفت تراجعاً بنسبة %64,9 مقارنة مع سنة 2018.

284. وقد بلغت اعتمادات الأداء التي لم يتم الالتزام بها من ميزانية الاستثمار والمتوفرة عند نهاية سنة 2019 ما مجموعه 20.044,6 مليون درهم مقابل 18.166,8 مليون درهم سنة 2018. كما اقترح مشروع قانون التصفية لسنة 2019 إلغاء مبلغ 6.486,4 مليون درهم من اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية السنة المالية 2018.

ويفصل الجدول التالي توزيع الاعتمادات غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2019 حسب القطاعات.

**جدول # 102 : توزيع اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2019 حسب القطاعات**

نسبة الإلغاء (%)	الاعتمادات الملغاة عند نهاية 2018	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2018	اعتمادات الأداء لسنة 2019	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (مليون درهم)
-	0,0	0,0	131,6	البلاط الملكي
18,5	1,3	7,3	20,0	مجلس النواب
100,0	8,6	8,6	12,9	مجلس المستشارين
84,4	4,8	5,7	571,7	رئيس الحكومة
48,3	2,3	4,7	10,2	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
32,8	10,1	30,7	55,0	المحاكم المالية
47,7	90,6	189,8	299,3	وزارة العدل
66,4	231,2	348,5	430,0	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
43,6	649,0	1.490,0	3.184,9	وزارة الداخلية
65,3	378,9	580,6	6.845,3	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
6,6	57,2	861,7	3.250,0	وزارة الصحة
8,4	9,2	110,0	184,2	وزارة الإقتصاد والمالية
100,0	624,5	624,5	20.420,0	وزارة الإقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة
48,9	74,0	151,4	1.015,6	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والإقتصاد الاجتماعي
85,3	0,4	0,4	3,0	الأمانة العامة للحكومة
16,9	769,4	4.561,6	10.867,7	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
19,3	750,7	3.891,1	12.285,1	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
3,1	16,5	529,8	2.306,0	وزارة الشباب والرياضة
54,2	392,9	725,4	1.108,6	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

نسبة الإلغاء (%)	الاعتمادات الملغاة عند نهاية 2018	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2018	اعتمادات الأداء لسنة 2019	القطاعات الوزارية أو المؤسسات (مليون درهم)
23,6	2,6	11,0	5,4	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
31,4	72,1	229,8	1.033,6	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
96,3	1.855,8	1.926,7	2.204,1	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
22,6	58,3	257,6	739,3	وزارة الثقافة والاتصال
14,6	4,8	32,8	70,9	وزارة الشغل والإدماج المهني
18,2	0,3	1,8	5,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
34,4	3,6	10,6	35,0	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
2,8	25,3	901,7	4.773,5	إدارة الدفاع الوطني
5,1	0,1	1,3	7,5	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
24,0	2,8	11,8	29,9	المندوبية السامية للتخطيط
63,5	339,7	535,2	871,0	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
33,7	12,8	37,9	225,5	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية
12,5	6,8	54,5	160,7	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
79,5	9,6	12,1	9,0	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي
100,0	20,2	20,2	201,7	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
<b>35,7</b>	<b>6.486,4</b>	<b>18.166,8</b>	<b>73.372,9</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2019

285. أما فيما يتعلق بنفقات ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد حصر مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، مبلغ الاعتمادات غير المستهلكة لنفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار في 4.262,4 مليون درهم. وبذلك سجلت هذه الاعتمادات انخفاضا نسبته 11,2% مقارنة مع سنة 2018.

## الملاحق

---

## الملحق رقم 1:

### وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية

الأهداف	مؤشر نجاعة أداء البرنامج
<b>برنامج قيادة، حكمة وتعزيز الريادة</b>	
تطوير تدبير الموارد البشرية	نسبة المدرسين الذين ينجزون جدول الحصص النظامية بالكامل
	معدل الأساتذة لكل مقرر
تحسين حكمة المنظومة التربوية	عدد عقود البرامج المبرمة بين الأكاديميات والوزارة
	نسبة المؤسسات التي تتوفر على مشروع المؤسسة مفعل
توسيع عرض التعليم الخاص والرفع من جودته	نسبة مشاركة التعليم الخصوصي من حيث عدد التلاميذ في مختلف الأسلاك
مأسسة مقارنة النوع في المنظومة التربوية	عدد فرق تدبير مقارنة النوع المحدثة على الصعيدين المركزي والجهوي
	عدد التقارير المنجزة من طرف فرق تدبير مقارنة النوع
	نسبة المستفيدين من التكوينات حول مقارنة النوع (أساتذة وإداريين)
<b>برنامج إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة</b>	
تدريس الأطفال ما بين 4 و5 سنوات	النسبة الصافية للتدريس بالتعليم الأولي (بين 4 و5 سنوات)
	مؤشر التكافؤ
تدريس جميع التلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة	النسبة الصافية للتدريس بالسلك الابتدائي
	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالابتدائي (الداخليات والمطاعم المدرسية)
	نسبة الانقطاع عن الدراسة بالابتدائي
	نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي
تدريس أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالإعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة	النسبة الصافية للتدريس بالإعدادي
	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي (الداخليات والمطاعم المدرسية)
	نسبة الانقطاع عن الدراسة في الإعدادي
	نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية
	نسبة تلاميذ الشعب المهنية بالإعدادي
تمكين التلاميذ من تعليم ذي جودة وتوفير المناخ الملائم للتعلم	نسبة الأقسام المشتركة بالتعليم الابتدائي
	معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالابتدائي
	نسبة الاكتظاظ بالابتدائي
	معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالإعدادي
	نسبة الاكتظاظ بالإعدادي
<b>برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع</b>	
تمكين أغلب التلاميذ من مستويات الكفايات المطلوبة في نهاية التكوين الأساسي ومن الحصول على الشواهد المناسبة	النسبة الصافية للتدريس بالثانوي التأهيلي
	حصة التلاميذ المتأخرين
	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالثانوي التأهيلي (الداخليات)
	نسبة الانقطاع عن الدراسة بالسلك التأهيلي
	نسبة النجاح بالبيكالوريا
	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة
	نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية
	نسبة تلاميذ البكالوريا الدولية
	نسبة تلاميذ البكالوريا المهنية
تمكين التلاميذ من تعليم ذي جودة في السلك التأهيلي وما بعد الثانوي	معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالثانوي التأهيلي
	نسبة الاكتظاظ بالثانوي التأهيلي (41 فما أكثر)
تعزيز الارتقاء الفردي والمجتمعي للشباب بعد التعليم التأهيلي	معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا
	نسبة متابعة الدراسة للحاصلين على البكالوريا
	نسبة النجاح في المباراة الوطنية لولوج المدارس العليا
<b>برنامج التربية غير النظامية</b>	

نسبة إدماج الأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة) 8- 15 سنة	ضمان التمدرس والإدماج في التعليم النظامي للأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة سنة 8-15 والراغبين بالالتحاق بالسلك النظامي
نسبة الإدماج السوسيو- مهني للأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة (13-20)	تأهيل الأطفال واليا فعين 13-18 سنة الراغبين في التعلم والإدماج في التكوين المهني وتوفير برامج التأهيل الحرفي والمواكبة لليافعين من أجل الإدماج السوسيو- مهني
عدد الأطفال المدمجين عبر عملية من الطفل إلى الطفل	مواكبة أطفال التربية غير النظامية المدمجين في التعليم النظامي وتعزيز التعبئة المجتمعية من خلال تحسيس مختلف الشركاء من أجل الإدماج المباشر للأطفال غير الممدرسين
عدد الأطفال الغير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة المسترجعين خلال عملية قافلة	
عدد التلاميذ المستفيدين من المواكبة التربوية	
<b>برنامج محاربة الأمية</b>	
عدد المسجلين في برامج الوكالة لمحاربة الأمية	محو أمية 800,000 مستفيد في برامج الوكالة لمحاربة الأمية

## وزارة الصحة

الأهداف	مؤشر نجاعة أداء البرنامج
<b>برنامج الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية</b>	
ترشيد تزويد المؤسسات الصحية بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة من أجل خدمة صحية جيدة	معدل التغطية الوطنية بالموارد البشرية نسبة المناصب المفتوحة في المناطق القروية والمهمشة نسبة انتقال الموارد البشرية حسب مراحل الحركة الانتقالية معدل استعمال المناصب المالية المحدثة سنويا برسم قانون المالية
تعزيز قدرات الموارد البشرية عن طريق تكوين أساسي ومستمر متنوع وذو جودة	عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة عدد خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر
تحسين ظروف عمل الموظفين بمختلف مصالح الوزارة مع مراعاة ادراج مقاربة النوع وتعزيز الأعمال: الاجتماعية	نسبة النساء الذين تم تعيينهم في مناصب المسؤولية نسبة موظفات وموظفي الصحة الذين استفادوا من حملات تحسيسية حول مقاربة النوع
<b>برنامج التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية</b>	
ضبط النفقات المرتبطة بنمط عيش الإدارة وتكريس الشفافية في مجال التدبير المالي المساهمة في توسيع التغطية الصحية لفائدة كل الفئات الاجتماعية	الحصة المخصصة لنفقات الإدارة المركزية في ميزانية التسيير (فصل المعدات والنفقات المختلفة) نسبة الساكنة المستفيدة من النظام الإجباري عن المرض نسبة الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية نسبة الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة نسبة الذكور المستفيدين من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة م نسبة النساء المستفيدات من النظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة
تأهيل العرض الصحي للعلاجات حسب معايير الخريطة الصحية	عدد الساكنة لكل مؤسسة للرعاية الصحية الأولية بالوسط القروي معدل النساء المتزوجات في سن الإنجاب لكل سرير ولادة
تطوير نظام الإعلام الصحي	عدد الجهات التي أدخلت واستعملت نظام الإعلام الخاص ببرنامج صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة والعلاجات الاستشفائية نسبة إنجاز المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 201 نسبة إنجاز المخطط المديرية الخاص بمنظومة الإعلام الصحي
دعم التعاقدية ودعم تفعيل برنامج الإصلاح الموازاتي بقطاع الصحة	عدد عقود تدبير النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع والتي أبرمها كل مسؤول عن البرامج الميزانية مع المديرية الجهوية للصحة
تعزيز آليات الشراكة والتعاون	عدد الجمعيات المستفيدة من دعم الوزارة لتنفيذ مشاريع ذات الوقع على القطاع الصحي
تطوير آليات الإشهاد والاعتماد	الحصة المخصصة لدعم الجمعيات العاملة في الحقل الصحي بغرض انجاز مشاريع تهدف إلى المساهمة في تقليص الفوارق حسب النوع الاجتماعي عدد المؤسسات الإدارية الملتزمة ببرنامج الإشهاد عدد مؤسسات العلاجات الصحية الملتزمة ببرنامج الإشهاد والاعتماد
<b>برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة</b>	
تأمين الوقاية الصحية لفائدة الأطفال والشباب	معدل استعمال المؤسسات الصحية الأولية للاستشارات الطبية والعلاجية لكل طفل أقل من 5 سنوات في السنة نسبة التغطية بالجرعة الثالثة من اللقاح الخماسي في سن 4 أشهر نسبة التغطية بالجرعة الثانية من فيتامين 'د' لدى الأطفال أقل من سنة نسبة تغطية التلاميذ والطلبة بالفحص الطبي المنتظم
تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم	نسبة الولادات بمؤسسة صحية عمومية نسبة المشاركة في الكشف المبكر عن سرطان الثدي عدد زيارات الفرق المتنقلة المنجزة معدل استعمال وسائل تنظيم الأسرة لدى الأزواج المحميين من الحمل خلال السنة عدد النساء ضحايا العنف الجسدي والجنسي اللاتي تم التكفل بهن داخل الوحدات المتواجدة بالمستشفيات

عدد الأشخاص الذين يعانون من قصور أو إعاقة حركية مستوحي معدات التقويم والأطراف الاصطناعية	ضمان خدمات ذات جودة لفائدة الأشخاص في وضعية الإعاقة والمسنين
عدد الحالات الجديدة للأشخاص المستفيدين من حصص التأهيل الوظيفي (الترويض، تقويم النطق، تقويم البصر والحركي النفسي)	
المهلة المتوسطة للكشف/ الإشعار لحالة طارئة تهم الصحة العمومية	تعزيز قدرات الكشف والاستجابة للحالات الطارئة التي تخص الصحة العمومية
المهلة المتوسطة ما بين الكشف والاستجابة	
<b>برنامج الرصد الوبائي و اليقظة و الامن الصحيين و الوقاية و مراقبة الامراض</b>	
نسبة تغطية الأشخاص (البالغين والأطفال) المتعاشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة باستعمال مضادات الفيروسات القهقرية	تحسين الولوج العادل للسكان، الإناث والذكور من جميع الفئات، إلى خدمات الوقاية ومراقبة الأمراض المعدية
نسبة نجاح علاج السل بجميع أشكاله	
نسبة الكشوفات التي أجريت حول التهاب السحايا خلال 48 ساعة الأولى	
عدد الحالات الجديدة لارتفاع الضغط الدموي التي يتم التكفل بها بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية	تعزيز فحص الأمراض غير المعدية عند الساكنة المهدهدة في مرافق الرعاية الصحية
عدد مرضى السكري المتكفل بهم بالمراكز الصحية	
عدد الأشخاص المتكفل بهم في مراكز علاج السرطان	تقوية تغطية المعاینات النفسية والسرطان
عدد المرضى المتكفل بهم الذين يعانون من اضطرابات نفسية	
عدد الحالات المتكفل بها في مراكز الإدمان	
نسبة تغطية المؤسسات الغذائية المشمولة بالمراقبة الصحية	تعزيز نظام الكشف وتقييم المخاطر المرتبطة بالمحددات البيئية
معدل تغطية مواقع نمو يرقات البعوض بالمراقبة الأنتلوجيا	
نسبة أخذ عينات المراقبة الصحية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري	
نسبة المختبرات الجهوية والإقليمية للصحة البيئية التي تستجيب للمعايير الخاصة/المختبرات الجهوية والإقليمية للصحة البيئية	
<b>برنامج إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية</b>	
نسبة الاستشارات الطبية العلاجية	تحسين التكفل على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية
عدد وحدات المستعجلات الطبية للقرب	تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية
عدد مصالغ المستعجلات الاستشفائية المؤهلة	
عدد مروحيات النقل الطبي الاستعجالي المشغلة	
عدد سيارة الإسعاف التي تم اقتناءها	
عدد مصالغ المساعدة الطبية المستعجلة	
معدل الولوج الاستشفائي	تحسين الولوج للعلاجات والتكفل الاستشفائي
معدل تنفيذ الميزانية المتعلقة بالمصالح المسيرة بطريقة مستقلة	
نسبة الولادات القيصرية	
عدد المستشفيات المستفيدة من التكوين في مجال سلامة المرض	
عدد المستشفيات التي فعلت نظام الإشعار بالأحداث الغير المرغوب فيها	
معدل الرد على شكايات المواطنين	تحسين جودة المواكبة الطبية الاجتماعية
<b>برنامج توفر واستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية</b>	
عدد المؤسسات الاستشفائية التي تم إنجازها وتشغيلها	وضع وتوزيع عرض العلاجات الصحية ما قبل-الاستشفائية والاستشفائية بشكل متكافئ على صعيد التراب الوطني
عدد مراكز تصفية الكلي مجهزة بمعدات وتجهيزات غسل الكلي	
عدد مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية التي تم إنجازها وتشغيلها	وضع وتوزيع عرض العلاجات الصحية الأساسية بشكل متكافئ وأحسن توزيعا على مستوى التراب الوطني
عدد المؤسسات الاستشفائية التي تم تعزيزها و/أو تجديد أجهزتها البيو طبية	تعزيز وتحديث ا لطاقم التقني الاستشفائي
عدد المؤسسات الاستشفائية المجهزة بسكانير بكل جهة	
معدل توفير التجهيزات البيو طبية	جودة التكفل بالمرضى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر توفير التجهيزات الضرورية



### الملحق رقم 3:

## وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة

الأهداف	مؤشر نجاعة أداء البرنامج
<b>برنامج تطوير السلاسل المنتجة</b>	
تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية
تنمية الفلاحة التضامنية	العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقها
تنمية الترميز وتحسين عرض المنتجات المحلية	المساحة المغروسة الاجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها
ا تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية	عدد المنتوجات المجالية المستفيدة من الرمز الجماعي Terroir du Maroc
تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحين	نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية
تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحين	عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحين
<b>برنامج تعليم وتكوين وبحث</b>	
توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين	نسبة إدماج الخريجين من مؤسسات التعليم العالي نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة
تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي	معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين
تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	نسبة نجاح المتدربين نسبة إدماج الخريجين
تنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص	عدد الاعتمادات الممنوحة للمستشارين الفلاحين
<b>المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية</b>	
حماية الرصيد الحيواني والنباتي	نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة نسبة الحيوانات المرقمة نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة نسبة البذور والاعراس المعتمدة
تحسين سلامة وجودة المنتجات الغذائية	نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة
ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية	نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد
<b>برنامج ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية</b>	
تحسين مردودية أنظمة الري	المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصد للمياه
تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز	المساحات الإجمالية الجديدة المجهزة
تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي	المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة مساحات المراعي المجهزة
<b>برنامج دعم وخدمات متنوعة</b>	
تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة	عدد المستفيدين من التكوين
توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها	نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية
تحسين التسيير الإداري للمصالح	معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح حسب الموظف

## الملحق رقم 4:

### وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء-قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

الأهداف	مؤشر نجاعة أداء البرنامج
<b>برنامج الطرق</b>	
تنمية الشبكة الطرقية	نسبة إنجاز الطرق السريعة
صيانة وحفظ الشبكة الطرقية	نسبة تقدم أشغال برنامج تحسين حالة المنشآت الفنية
	نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة
تحسين السلامة الطرقية	نسبة تهيئة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير
<b>برنامج الموانئ و الملك العمومي البحري</b>	
تنمية المنشآت المينائية	نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 203
	نسبة إنجاز مشاريع التوسيعات المينائية
الحماية الساحلية	نسبة إنجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل
ضمان سلامة الملاحة الساحلية والمساهمة في الأمن على شاطئ البحر.	نسبة جاهزية مؤسسات التشوير البحري
تحديد وتثمين الملك العمومي البحري	نسبة التحديد الإداري للملك العمومي البحري
	نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري
<b>برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية</b>	
تحسين السلامة الطرقية	تقليل عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة
الرفع من مستوى الخدمات المقدمة	الأجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة
	الأجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية
تحسين حالة حظيرة عربات النقل الطرقي	السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للبضائع
	السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للمسافرين
<b>برنامج الملاحة التجارية</b>	
ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية	: تطور معدل السفن التجارية الأجنبية المفتشة
	عدد السفن التجارية الوطنية المفتشة
تحسين مراقبة الملاحة البحرية	تطور عدد العمليات المشتركة للبحث والإنقاذ
	تطور عدد المخالفات لقواعد حركة السفن التجارية
<b>برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية</b>	
عدم قيام الوزارة بتحديد أهداف ومؤشرات تقييم نجاعة أداء هذا البرنامج	
<b>برنامج القيادة والتوجيه</b>	
تعزيز المهارات بطريقة عادلة	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس
الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال الأنظمة المعلوماتية	نسبة تقدم وضع المخطط المديرى للمعلومات
تنفيذ الأحكام	نسبة تنفيذ الاحكام القضائية

الملحق رقم 5:

وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

الأهداف	مؤشر نجاعة أداء البرنامج
<b>التنمية الصناعية وإنعاش الاستثمارات</b>	
إحداث نصف مليون منصب شغل إضافي	عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي
تقليص عجز الميزان التجاري	حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي
<b>الاقتصاد الرقمي</b>	
تحسين حكمة قطاع الاقتصاد الرقمي	نسبة انخراط الإدارات المستهدفة في المشاريع الرقمية
	نسبة تقدم إحداث وكالة التنمية الرقمية
إزالة الطابع المادي على الخدمات العمومية	نسبة الإدارات التي تستعمل الخدمة
مواكبة تنمية الفاعلين السوسيوإقتصاديين	نسبة تقدم مراحل تفعيل/ مواءمة الإطار القانوني المتعلق بالاقتصاد الرقمي
	نسبة الفاعلين المستفيدين من المشروع
	معدل إنجاز مبادرات التكوين والتحسيس
<b>تنمية التجارة والجودة</b>	
الرفع من تنافسية فاعلي القطاع المنظم	نسبة عصرنة نقاط البيع والباعة المتجولين المهيكلين
تحديث الإطار المنظم	نسبة إنجاز المشاريع المهيكلة
تنظيم الواردات وتعزيز الحماية التجارية ضد المنافسة غير العادلة للواردات	عدد التحقيقات المنجزة في السنة فيما يخص الحماية التجارية
تطوير وتعزيز الصادرات	عدد الشركات التي تمت مواكبتها
تبسيط وإزالة الطابع المادي على مساطر التجارة الخارجية	متوسط مدة بقاء البضائع في الموانئ المغربية
تعزيز العلاقات التجارية الدولية	عدد مشاريع ولايات التفاوض
<b>دعم وقيادة</b>	
تنمية المهارات وتحسين استغلال الموارد	معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية
	عدد أيام التكوين المستمر لكل موظف
	نسبة النجاعة المكتنبة
تحديث النظام المعلوماتي وضمان توافره	تحديث النظام المعلوماتي وضمان توافره
	عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للعمليات المهنية والداعمة

الملحق رقم 6:

وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي -قطاع السياحة والنقل الجوي

الأهداف	مؤشر نجاح أداء البرنامج
<b>برنامج دعم حكمة وقيادة استراتيجية</b>	
مواكبة قطاع السياحة بإنجاز الدراسات التحليل المناسبة، دعم التنمية ومشاريع الرؤية 20	نسبة أحداث الآليات ووضع التدابير المتعاقد بشأنها
تطوير اتفاقيات الشراكة الثنائية الجانب والمتعددة الجوانب	نسبة انجاز اتفاقيات التعاون الدولية الموقعة
تحسين محيط العمل وظروف الموظفين داخل الإدارة	معدل رضا الموظفين عن التهيئة والمعدات وأثاث المكتب حسب الجنس
تطوير نظام معلوماتي آمن يغطي المتطلبات الوظيفية لوزارة السياحة	معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلوم
تعزيز حضور المرأة في سياسة تطوير الموارد البشرية	معدل تحديث الأنشطة السياحية
	نسبة النساء المستفيدات من حصص التكوين المستمر
<b>برنامج تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية</b>	
تحديث وملاءمة الإطار القانوني للمهن السياحية	معدل إعداد النصوص القانونية والمعيارية
تأطير ومراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية	معدل مواكبة التمثيليات المهنية
<b>برنامج تطوير الرأسمال البشري</b>	
-تفعيل محاور عقدة الموارد البشرية 2014- 2020	معدل تحقيق الأهداف الكمية لرؤية 2020 (التكوين المهني)
	معدل التسجيل حسب النوع
تحسين معدل التأطير التربوي	معدل التأطير التربوي (العام والتقني)
	معدل التأطير البيداغوجي على مستوى مؤسسات التكوين الفندقية والسياحية حسب النوع
<b>برنامج هندسة وتطوير المنتج السياحي</b>	
خلق طاقة إيوانية إضافية وحجم الاستثمارات السياحية المنجزة	الطاقة الإيوانية الإضافية السنوية المتوقع وضعها للاستغلال
	حجم الاستثمار السياحي المنجز
<b>برنامج الإنعاش السياحي</b>	
تنويع الأسواق: بلوغ 15،13 مليون وافد على المراكز الحدودية خلال سنة 2019	عدد السياح الوافدين عبر نقاط الحدود
	سمعة المغرب في الأسواق المصدرة
الجهوية: عملية تنفيذ النهوض بالسياحة مستوحاة من مشروع الجهوية	عدد لياالي المبيت حسب الجهة
الرقمنة: رفع معدل الاهتمام بالمغرب ب 5 نقاط	معدل اعتبار المغرب كوجهة سياحية
	معدل الرضا من وجهة المغرب
<b>برنامج الطيران المدني</b>	
تطور النقل الجوي للمسافرين (الإجمالي)	تطور الشحن الجوي الإجمالي
	تطور النقل الجوي للمسافرين الإجمالي
	معدل فعالة تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للطيران المدني